جامعة ابن خلدون –تيارت–
كلية العلـوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد الأعمال

الرقمنة كآلية للنهوض بالقطاع الفلاحي ومحاربة الفساد الإداري

(دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية "ولاية تيارت")

إعداد الطلبة:
- حـــدو زهـــرة
- بـــودنة نـــوال

الأستاذ المشرف:
– أ. بوحركات بوعلام

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ:	الدرجة العلمية	الصفة
بلحري خليفة	أستاذ محاضر ب	رئيسا
خياطي مختار	أستاذ مساعد أ	مناقشا
بوحركات بوعلام	أستاذ محاضر ب	مشرفا

السنة الجامعية : 2025/2024

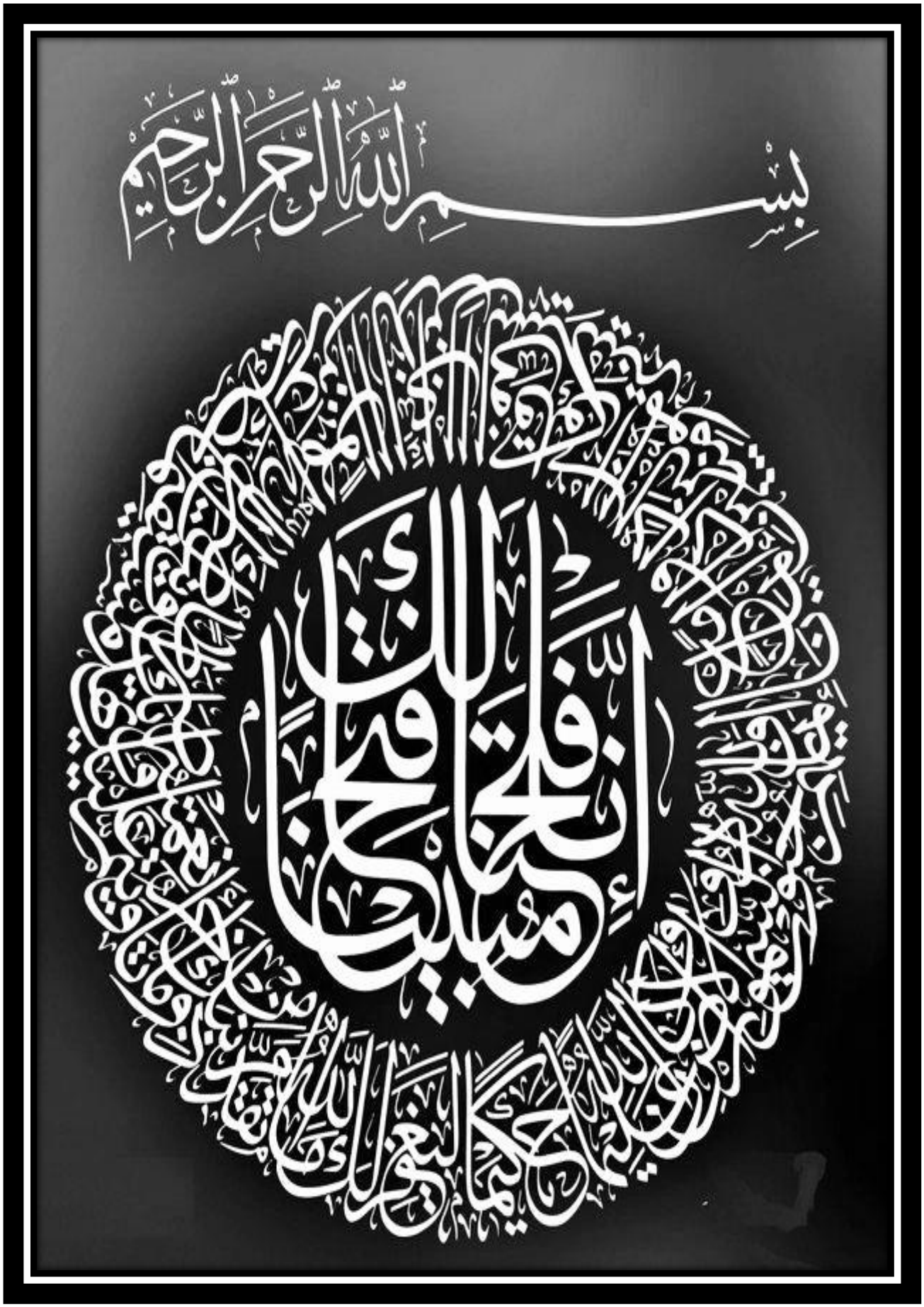
بسم الله الرحمن الرحيم
إنا فتحنا لك فتحا مبينا

شكر وتقدير

﴿ الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات ﴾

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل

الأستاذ بوحركات بوعلام الذي تفضل بالقبول على

الإشراف على هذا العمل

والشكر موصل إلى الأساتذة الافاضل

أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على قراءة

البحث وتقييمه.

وإلى كل من تتلمذت على أيديهم.

الى الذين قدموا لي العلم عبر مراحل حياتي،

فكانوا لي ينابيع عطاء.... إلى كل أساتذتي.

وإلى كل من قدم لي المساعدة في إنجاز عملي

هذا، عظيم شكري وامتناني.

إهداء

﴿ وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا ﴾

الآية 24-سورة الاسراء

إلى من لا يضاهيهما أحد في هذا الكون، إلى
من أمرنا الله ببرّهما، إلى من بذلا الكثير،
وقدّما ما لا يمكن أن يردّ، إليكما فقط يا أعز
من الروح إلى أمي وأبي الغاليان،
أهديكما
ثمرة جهدي المتمثلة في هذا البحث المتواضع،
عسى أن أكون مصدر فخر لكما، وعسى أن
يكون هذا العمل صدقة جارية عنّي وعنكما.

حدو زهرة

إهداء

الى من قال فيهما الله عز وجل " واخفض لهما جناح
الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني
صغيرا"
الى أمي التي غمرتني بالحب والحنان وسقتني
بالدفء والأمان ، إلى الذي تعب من أجل راحتي،
الى من غرس فينا روح التسامح والأدب والأخلاق
والعلم أبي حبيبي ،أطال الله في عمرهما
الى اخوتي وأخواتي سندي في الحياة
الى صديقاتي في العمل وفي الحياة وأخواتي في
الله، اللهم أدم وبارك جمعتنا
الى كل النفوس الطيبة التي وسعتهم ذاكرتي ولم
تسعهم مذكرتي.

بودنة نوال

قائمة الاشكال والجداول والملاحق

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01–01)	مراحل استخدام الذكاء الاصطناعي لتطوير الإنتاج الفلاحي	26
(01–02)	تقسيم الأراضي الفلاحية لولاية تيارت	47
(02–02)	موقع ولاية تيارت وجميع ثرواتها الطبيعية من مياه جوفية وغابات وأراضي وجبال	49
(03–02)	المخطط الهيكلي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت	52
(04–02)	واجهة الموقع الالكتروني للمنصة الرقمية غرفتي	53
(05–02)	نموذج من بطاقة الفلاح	54
(06–02)	واجهة الصفحة الرسمية للغرفة الفلاحية على فيسبوك	55
(07–02)	واجهة الموقع الالكتروني لاستمارة الإحصاء الفلاحي	58
(08–02)	واجهة الموقع الالكتروني للإحصاء الفلاحي	58
(09–02)	واجهة الموقع الالكتروني لمشروع cupagis	60
(10–02)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	64
(10–02)	توزيع العينة وفق الوظيفة	65
(11–02)	توزيع الأفراد حسب الخبرة المهنية	66
(12–02)	توزيع العينة وفق المستوى الدراسي	67
(13–02)	مدى مساهمة الرقمنة في تحسين آداء القطاع الفلاحي	68
(14–02)	رأي العينة في مدى توفر الوسائل التكنولوجية	69
(15–02)	رأي العينة في توفر وسائل الرقمنة	70
(16–02)	رأي العينة في ضعف الأنترنت	71
(17–02)	رأي العينة في نقص الأجهزة	72
(18–02)	رأي العينة في وجود صيانة كافية	73
(19–02)	رأي العينة في الحد من الفساد الإداري باستخدام الرقمنة	74
(20–02)	راي العينة في مدى دعم الإدارة في تطبيق الرقمنة	75

(02–21)	راي العينة في مدى ضعف الدعم الإداري	76
(02–22)	راي العينة في مدى نقص الموارد	77
(02–23)	راي العينة في مدى مقاومة التغيير	78
(02–24)	راي العينة في الاليات التي تساعد في الحد من الفساد الاداري	79

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	البصمة الإيجابية للتكنولوجيا	28
(01-02)	تقسيم الأراضي الفلاحية لولاية تيارت	46
(02-02)	تحليل ثبات الاستبيان "ألفا كرونباخ"	63
(03-02)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	64
(04-02)	توزيع العينة وفق الوظيفة	65
(05-02)	توزيع الأفراد حسب الخبرة المهنية	66
(06-02)	توزيع العينة وفق المستوى الدراسي	67
(07-02)	مدى مساهمة الرقمنة في تحسين آداء القطاع الفلاحي	68
(08-02)	رأي العينة في مدى توفر الوسائل التكنولوجية	69
(09-02)	رأي العينة في توفر وسائل الرقمنة	70
(10-02)	صعوبة ضعف الانترنت	71
(11-02)	صعوبة نقص الأجهزة	72
(12-02)	صعوبة صيانة غير كافية	73
(13-02)	رأي العينة في الحد من الفساد الإداري باستخدام الرقمنة	74
(14-02)	راي العينة في مدى دعم الإدارة في تطبيق الرقمنة	75
(15-02)	ضعف الدعم الإداري	76
(16-02)	نقص الموارد	77
(17-02)	مقاومة التغيير	78
(18-02)	راي العينة في الاليات التي تساعد في الحد من الفساد الاداري	79

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	الاستبيان
02	الجريدة الرسمية
03	وثائق إدارية خاصة بمديرية المصالح الفلاحية –تيارت–
04	اتفاقية جامعة ابن خلدون مع مديرية المصالح الفلاحية – تيارت–

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	أ
الفصل الاول: الرقمنة كخيار استراتيجي لتحديث الإدارة الفلاحية وتعزيز الشفافية	
تمهيد	07
المبحث الأول : واقع تحقيق الرقمنة و مدى تطبيقها في القطاع الفلاحي	08
المطلب الأول: مفاهيم أساسية للرقمنة	08
المطلب الثاني: مبادئ ومتطلبات تطبيق الإدارة الرقمية	12
المطلب الثالث: الأطر القانونية المواكبة للرقمنة الفلاحية	17
المبحث الثاني: جهود الجزائر في رقمنة القطاع الفلاحي	19
المطلب الأول: نظرة شاملة للقطاع الفلاحي	19
المطلب الثاني: استخدام الرقمنة في القطاع الفلاحي	23
المطلب الثالث: مساهمة الرقمنة في تنمية القطاع الفلاحي والمشاكل التي تواجهها	28
المبحث الثالث: محاربة الفساد الإداري في القطاع الفلاحي بتجسيد الرقمنة في الإدارة	33
المطلب الأول: ماهية الفساد الإداري	33
المطلب الثاني: مظاهر الفساد الإداري في القطاع الفلاحي وألية مكافحته	37
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمحاربة الفساد الإداري بتعزيز رقمنة القطاع الفلاحي	39

خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت	
تمهيد	45
المبحث الاول: تقديم مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت	46
المطلب الأول: لمحة عن الإمكانيات الفلاحية لولاية تيارت	46
المطلب الثاني: التعريف بمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت	50
المبحث الثاني: استخدام الوسائل التكنولوجية ورقمنة القطاع الفلاحي لولاية تيارت	53
المطلب الأول: المجالات التي تمت رقمنتها بالقطاع الفلاحي لولاية تيارت	53
المطلب الثاني: برنامج تكويني في مجال استخدام التكنولوجية المتطورة بالقطاع الفلاحي (**cupagis**)	59
المبحث الثالث: دراسة ميدانية	62
المطلب الأول: عينة الدراسة والمنهجية المتبعة	62
المطلب الثاني: عرض البيانات وتحليلها وتفسير النتائج المتوصل اليها	63
خلاصة الفصل	85
الخاتمة	86
قائمة المصادر والمراجع	91
الملاحق	97
الملخص	

المقدمة العامة

مقدمة:

في ظل التحولات العالمية المتسارعة التي فرضها العصر الرقمي، أصبح التحول الرقمي من أبرز التحديات والفرص التي تواجه مختلف القطاعات الحيوية في القرن الحادي والعشرين حيث أصبح تبني الرقمنة خيارا استراتيجيا لا غنى عنه لتعزيز الفعالية وتحقيق التنمية المستدامة، ويحتل القطاع الفلاحي موقعا محوريا ضمن هذه الديناميكية، نظرا لأهميته في ضمان الأمن الغذائي، وتثبيت السكان في المناطق الريفية، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، تبرز الرقمنة كآلية فعالة للنهوض بهذا القطاع، من خلال تسخير التكنولوجيا لتحسين الانتاج، وتبسيط الإجراءات، وتطوير الخدمات الإرشادية، وربط الفلاح بالأسواق والمعلومة في الوقت الحقيقي. بالإضافة الى بناء منظومة شفافة وفعالة من خلال رقمنة المعاملات الإدارية، ودورها في دعم الإنتاجية.

تساهم الرقمنة بشكل ملموس في محاربة الفساد الإداري، من خلال تقليص التدخل البشري، وتعزيز الشفافية في منح التراخيص والدعم، وتوفير قواعد بيانات رقمية تمكن من تتبع المعاملات وضمان نزاهة العمليات، وهكذا فإن اعتماد آليات الرقمنة يمثل خيارا استراتيجيا لتحقيق حوكمة رشيدة في القطاع الفلاحي، وتجاوز العقبات البنيوية التي طالما أعاقت تطوره، ويعد نجاح هذا المسار رهينا بوجود إرادة سياسية واضحة، وبنية تحتية رقمية ملائمة، وتكوين مستمر للموارد البشرية.

الإشكالية:

انطلاقا مما سبق، ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما مد ى مساهمة الرقمنة كتوجه حكومي للنهوض بالقطاع الفلاحي ومحاربة الفساد الإداري؟

وعليه من خلال هذه الإشكالية العامة لا يسعنا إلا أن نطرح بعض الأسئلة الفرعية والتي من خلال الإجابة عليها يمكن أن تبين لنا أهمية هاته الدراسة:

- كيف تؤدي الرقمنة إلى تعزيز الشفافية في المعاملات الإدارية؟
- ماهي العقبات التي تعيق رقمنة القطاع الفلاحي؟

فرضيات البحث:

لمعالجة الأسئلة السابقة وتسهيل الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- تساهم الرقمنة في تطوير القطاع الفلاحي وتحسين كفاءته، كما تمثل آلية فعالة للحد من الفساد الإداري.

- يرتبط نجاح التحول الرقمي في القطاع الفلاحي بمدى توفر البنية التحتية الرقمية والتكوين الكافي للفلاحين على استخدام التكنولوجيا.

أهمية الدراسة:

هذه الدراسة يمكن أن تقدم إضافة للطالب وتقدم إثراء للموضوع محل الدراسة كون موضوع الرقمنة في الفلاحة يفتقر الى دراسات وتحليلات وتسليط الضوء على بعض الخبايا الموجودة في القطاع الفلاحي ككشف التحديات والعراقيل التي قد تواجه تطبيق الرقمنة في القطاع الفلاحي ومدى مساهمتها في القضاء على الفساد الاداري

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالتالي:

- تحديد آليات ووسائل التحول الرقمي الممكن اعتمادها للنهوض بالقطاع الفلاحي.
- تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تعيق تحقيق هذا التحول الرقمي.

مدى مساهمة الرقمنة في الحد من الفساد الاداري

حدود الدراسة:

تم التطرق في الجانب النظري الى تحليل أثر الرقمنة في تطوير القطاع الفلاحي ودورها في الحد من الفساد الاداري، أما الدراسة الميدانية فكانت في مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت خلال شهر ماي 2025.

الدراسات السابقة:

إن التغيرات الحديثة التي طرأت أدت لظهور الرقمنة والتي ألزمت جمع القطاعات والمجالات على مواكبة هذه التطورات وتعتبر الرقمنة موضوع شديد الأهمية تناولته مجموعة من الدراسات.

1- (نجاة حمو، الرقمنة في الإدارة وتأثيرها على الأداء الوظيفي ، دراسة ميدانية بثانوية الشهيد حمو عثمان بخير الدين مستغانم ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية ، مستغانم ، 2022/2021): قد توصل الباحث الى اظهار أهمية تطبيق الرقمنة في إدارة ثانوية حمو عثمان وما تقدمه من أفضل الخدمات داخل المؤسسة رغم العراقيل التي تواجهها من أجل مواكبة العصرنة.

2- (أميمة تاج الملك جويني و سلاف سالمي، دور الرقمنة في الحد من البيروقراطية، دراسة حالة مصلحة الجوازات البيو مترية بلدية بئر العاتر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي(ل م د) ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، العربي تبسي، تبسة،

2019، 2020) من خلال هذه الدراسة رأى الباحث ان الحكومة الجزائرية بتبنيها للرقمنة في الخدمة العمومية وتعميمها مستقبلا على عديد الخدمات الاخرى تحاول تعزيز ثقة المواطن وتخفيف اعبائه وبناء مصالحة حقيقية بينه وبين مرافق الدولة العمومية.

3- (احمد نسيب و جمال كرثيو، ترقية القطاع الفلاحي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة ولاية الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2016- 2017) :

توصل الباحثين في هذه الدراسة الى معرفة مدى تحقيق القطاع الفلاحي للتنمية المستدامة خلال الفترة 2000-2016، وذلك من خلال تحليل مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، واستعراض الجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار مخططات الانعاش الاقتصادي، بالإضافة الى تشخيص واقع التنمية الفلاحية على المستوى الوطني وتحديات ولاية الوادي خصوصا لتحقيق التنمية المستدامة

4- (دبار حمزة ، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بسكرة ، 2019) تناول الباحث في هذه الدراسة مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري ودوره في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2005-2016 وتشخيص الوضع الغذائي وعرض مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر، إلا انه أغفل دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

تميز الدراسة عن باقي الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة موضوع الرقمنة كآلية للنهوض بالقطاع الفلاحي ومحاربة الفساد الإداري مع التركيز على الصعوبات والتحديات التي واجهتها هذه العملية، وعند مقارنة دراستنا بالدراسات السابقة، تمكننا من تسليط الضوء على نقاط التشابه والاختلاف، بالإضافة الى الإسهامات الجديدة التي تقدمها دراستنا في هذا المجال.

تظهر مقارنة دراستنا مع الدراسات السابقة أن هناك تقدما في فهم التحول الرقمي للقطاع الفلاحي كآلية لمكافحة الفساد الإداري، حيث أضفنا أبعادا جديدة تتعلق بالجوانب البشرية والتنظيمية كشفت دراستنا فجوات مهمة في التكوين البنية التحتية، المهارات الرقمية، مقاومة التغيير، حماية البيانات وهي نقاط حيوية يجب معالجتها لتعزيز رقمنة القطاع الفلاحي بفعالية، كما قدمنا توصيات عملية يمكن أن تساعد في تجاوز العقبات وتحقيق رقمنة ناجحة ومستدامة.

المنهج المستخدم:

لقد اعتمدت في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمته في دراسة الظواهر الاجتماعية والإدارية المعقدة، كتأثير الرقمنة على القطاع الفلاحي ودورها في الحد من الفساد الإداري، بالإضافة الى ذلك استعملنا منهج ميداني من خلال توزيع استبيانات على مجموعة من الموظفين في القطاع الفلاحي، وكذلك إجراء مقابلات شبه موجهة مع بعض المسؤولين في الادارة، وهذا بهدف جمع بيانات مباشرة حول واقع الرقمنة والتحديات التي تواجهها، ومدى مساهمتها في الحد من مظاهر الفساد الإداري.

أسباب اختيار الموضوع:

يولي القطاع الفلاحي أهمية كبيرة وحيوية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي، وهو في حاجة دائمة للتحديث والتطوير لمواجهة التحديات.

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، أصبح التحول الرقمي كخيار استراتيجي وأداة فعالة لتحسين أداء القطاعات الحيوية، ومن بينها الفلاحة، وهو ما يجعل دراسة تأثيرها ضرورة ملحة.

يعاني القطاع الفلاحي في العديد من الدول من تفشي ظاهرة الفساد الاداري والبيروقراطية، ما يؤدي الى تعطيل الخدمات وهدر الموارد، وهو ما يدعو الى البحث عن آليات للحد من ذلك.

لاتزال الدراسات المتخصصة التي تربط بين الرقمنة ومحاربة الفساد الاداري في المجال الفلاحي تعاني نقص في الدراسات التطبيقية، مما يمنح هذا البحث قيمة علمية مضافة.

صعوبات البحث:

لا يمكن لأي دراسة أو بحث ان يخلو من الصعوبات والمشاكل التي تواجه الباحث في إعداده وفيما يلي بعض الصعوبات التي واجهتنا في إعداد البحث:

- قلة المراجع والمصادر التي تناولت موضوع رقمنة القطاع الفلاحي خاصة في الجزائر.
- عدم توفر المعلومات الكافية في المواقع الإلكترونية.
- صعوبة الحصول على المعطيات والمعلومات من الجهات المختصة.
- مشكلة تحفظ المسؤولين وسريتهم في امدادهم للمعلومات المتعلقة بالمديرية (فيما يخص الجانب التطبيقي).
- تداخل مفهوم الفلاحة والزراعة حيث أنه يعتبر قطاع نفسه في الجزائر عكس البلدان المتقدمة.

هيكل البحث:

قمنا بتقسيم الموضوع الى فصلين تسبقها مقدمة عامة وتليها خاتمة عامة وهي كالتالي:

الفصل الأول يتعلق هذا الفصل بالرقمنة كخيار استراتيجي لتحديث الإدارة الفلاحية وتعزيز الشفافية ويتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول لمحة حول الرقمنة تم تقسيمه أيضا الى ثلاث مطالب وهي:

- مفاهيم أساسية للرقمنة
- مبادئ ومتطلبات تطبيق الإدارة الرقمية
- الأطر القانونية المواكبة للرقمنة الفلاحية

أما في المبحث الثاني نجد فيه جهود الجزائر في رقمنة القطاع الفلاحي ويتضمن ما يلي:

- نظرة شاملة للقطاع الفلاحي
- استخدام الرقمنة في القطاع الفلاحي
- مساهمة الرقمنة في تنمية القطاع الفلاحي والمشاكل التي تواجهها

أما في المبحث الثالث فالدراسة كانت حول تجسيد الرقمنة في الإدارة ودورها في الحد من الفساد الإداري في القطاع الفلاحي وشملت:

- ماهية الفساد الإداري
- مظاهر الفساد الإداري في القطاع الفلاحي وألية مكافحته
- الحلول المقترحة لمحاربة الفساد الإداري بتعزيز رقمنة القطاع الفلاحي

أما فيما يخص الفصل الثاني فخصص لدراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية تيارت تمكنا من خلالها من معرفة المجالات التي تم ادماج الرقمنة فيها على مستوى مديرية المصالح الفلاحية وكذلك تحدثنا على البرنامج التكويني لاستخدام وسائل التكنولوجيا عالية التطور في القطاع الفلاحي مشروع **cupagis** الذي نرى فيه مستقبل زاهر في القطاع الزراعي بولاية تيارت خاصة إذا تم الإسراع في خلق مدرسة وطنية للزراعة الدقيقة بالولاية

الفصل الاول

الرقمنة كخيار استراتيجي لتحديث الإدارة الفلاحية وتعزيز الشفافية

تمهيد:

يشهد العالم اليوم تحولات متسارعة بفعل التطور التكنولوجي والرقمي، حيث باتت الرقمنة تشكل ركيزة أساسية في بناء اقتصاد عصري وفعال، وقد طالت هذه التحولات مختلف القطاعات، ومنها القطاع الفلاحي، حيث برزت الرقمنة كأداة استراتيجية لتحسين أداء هذا القطاع، سواء من حيث الإنتاجية أو من حيث الحوكمة والشفافية، ومحاربة الفساد الإداري من خلال تسهيل المعاملات وتتبع العمليات والحد من التدخل البشري، لتوضيح ذلك تم تقسيم الفصل الأول الى ثلاث مباحث: تناولنا في المبحث الأول واقع تحقيق الرقمنة ومدى تطبيقه في القطاع الفلاحي، أما فيما يخص المبحث الثاني فتحدثنا فيه عن الجهود التي بذلتها الجزائر في رقمنة القطاع الفلاحي .

وفي المبحث الثالث تناولنا فيه محاربة الفساد الإداري في القطاع الفلاحي بتجسيد الرقمنة في الإدارة ودورها في الحد من الفساد الإداري في القطاع الفلاحي

المبحث الأول: واقع تحقيق الرقمنة ومدى تطبيقها في القطاع الفلاحي

يعتبر مصطلح الرقمنة جديد نسبيا على مجتمعنا العربي، ظهر لمواكبة التكنولوجيا الرقمية، حيث تختلف وتتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة تبعا للسياق الذي يستخدم فيه وسيتم فيما يلي التعرض لتعريف هذا المصطلح بشكل مفصل.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للرقمنة

من خلال تتبع مصطلح الرقمنة "Digitization » ومراجعته في معجم أكسفورد الذي استخدم مصطلحات،Digitalize ،Digitize،Digitise كمقابل للفعل (رقمن) المشتق من مصطلح رقمي Digit، وعرفه بأنه ": تحويل الصور أو الصوت إلى شكل رقمي يمكن معالجته بواسطة جهاز الحاسب"، أما الأسماء التي استخدمها كمقابل لمصطلح الرقمنة فهي ،Digitization، Digitizer[1]

كما يشير معجم ويستر الى مصطلحين هما "Digitizing،Digitized" ، إضافة الى مصطلحات أخرى تختلف عما سبق في حروف الهجاء تبعا للهجائية البريطانية مثل" Digitisation، Digitising، Digitalisation Digitised".

وبالرغم من أن الاختلاف بين هذه المصطلحات تمثل في الشق الثاني فقط، بينما ثبت المقطع الأول منها وهو "Digit"، إلا أن ذلك من الممكن أن يعمل على تشتت النتائج الخاصة بموضوع الرقمنة بين هذه المصطلحات المختلفة.

أولا: مفاهيم الرقمنة

إن تعدد مصطلحات الرقمنة يعود أساسا إلى حداثة عهد المصطلح وعدم تقنينه دوليا ويمكن التغلب على هذا بتقنين مصطلح واحد للاستخدام المستقبلي مع ترك المصطلحات الأخرى المستخدمة حاليا حتى تذوي مع الوقت وتصبح غير متداولة، حيث إن عدم توحيد المصطلح قد يؤدي الى فقد الكثير من المحتوى المرتبط به عند إجراء عملية البحث، كنتيجة طبيعية لعدم الإلمام بكافة المصطلحات الأخرى المشتقة منه، أو المختلفة معه في حروف الهجاء.

وعلى العموم فإن البحث عن تعريف للرقمنة يقودنا إلى عدد كبير من التعريفات المختلفة التي حاولت توصيف هذا المفهوم نذكر بعضا منها فيما يلي:

1. عرف تيلور (Taylor) الرقمنة بأنها "تمثل الفرق بين البايت "Bits" وهي كل ما ليس له لون أو حجم، أو وزن ويستطيع السفر في سرعة الضوء ويعد أصغر عنصر في الحمض النووي

[1] نجلاء احمد ياسين، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، دار العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص15

للمعلومات يعبر عنه بسلاسل من الصفر والواحد والذرات "Atoms" التي تشكل بطبيعة الحال المادة الصلبة مثل الورق والحبر اللذان يوضعان معا لإعطاء المعنى والقيمة لهذه المادة، أي أن الرقمنة من الناحية العملية هي نظام الكتروني يمكن بعض الأجهزة من التقاط الصور للمواد المطبوعة وإتاحتها بلغة مشفرة ومن ثم تخزينها ونقلها واسترجاعها ونسخها وحتى تغييرها".

2. وحسب قاموس علم المكتبات والمعلومات "ODLIS" فإن الرقمنة هي" العملية التي يتم بمقتضاها تحويل البيانات إلى شكل رقمي لمعالجتها بواسطة الحاسب وعادة ما يستخدم مصطلح الرقمنة في نظم المعلومات للإشارة الى تحويل النص المطبوع أو الصور إلى إشارات ثنائية يمكن عرضها على الحاسب باستخدام أحد أجهزة المسح الضوئي".

3. واستخدمت مؤسسة"DPC" (Digital Préservation Coalition) مصطلح "Digitisation" وعرفته بأنه" عملية خلق ملفات رقمية سواء بالمسح الضوئي أو بتحويل المواد التناظرية إلى مواد رقمية، وتكون نتيجتها نسخة رقمية أو بديل رقمي تصنف كمادة رقمية".

تعد الرقمنة مفهوما غير حديث، إذ أن أجهزة الكمبيوتر هي الشيء الحديث، أما فكرة الرقمنة نفسها والتي تقوم على اختزال التعبير عن منظومة الوجود إلى لغة رقمية يمكن توظيفها لفهم الوجود فهي فكرة تعود بجذورها إلى الفلسفة الرواقية، إذ تتضح طبيعة الرقمنة من رأي فيثاغورس في أن كل شيء هو عدد، وعد الواحد ليس رقما، ولكن هو أصل العدد وليس منه[1]

ومن مطالعاتنا لهذه التعريفات نجد أنها قد أعطتنا صورة واضحة عن ماهية مصطلح الرقمنة، ونلاحظ اختلاف المصطلح الأجنبي المستخدم من "Digitization" الى" Digitalization" ثم" Scanning "، "Digitizing "، "Digitisation"، "Computerization" كمقابل للمصطلح العربي، فمشكلة توحيد المصطلح العلمي ليست قصرا على اللغة العربية فقط مع الفارق في أن اللغة العربية لغة غنية بمفرداتها مما أدى الى ظهور مصطلحات للرقمنة لا تمد لبعضها البعض بصلة مثل الرقمنة، الترقيم، التحويل ، التمثيل الرقمي، التوثيق، الحفظ والأرشفة الرقمية والالكترونية.

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن تعريف الرقمنة على النحو الآتي:

عملية تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الى الشكل الرقمي، سواء كانت هذه المعلومات عبارة عن صور، بيانات نصية، او أي نوع آخر، ورغم أن مصطلحي الرقمنة والتحول الرقمي يستخدمان أحيانا بشكل متبادل، إلا أن هناك فرقا كبيرا بينهما، فالرقمة تعني تحويل البيانات التناظرية الى صيغة

[1] - الداهي محمد، رقمنة الكتابة عن الذات، بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول النظرية النقدية المعاصرة والعولمة، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر 2008، ص30.

رقمية، بينما يشير التحول الرقمي الى تحسين العمليات القائمة من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وإعادة هندسة وتحليل البيانات من أجل اتخاذ قرارات أفضل.

ان التحول الرقمي يتضمن تغييرات جوهرية في سلوك الأفراد والمنظمات والحكومات، بفضل استخدام التكنولوجيات الرقمية، وهذا التحول يتطلب إعادة تنظيمات عميقة لأساليب العمل الحالية، وتعميم استخدام الأدوات الرقمية لتحسين فعالية العمليات بشكل ملحوظ، مما يؤدي الى ظهور خصائص جديدة وتحسينات كبيرة، كما يمثل التحول الرقمي خطوة أساسية نحو الاقتصاد الرقمي وتكوين مجتمع المعلومات[1].

وتتضمن عملية الرقمنة عناصر رئيسية يمكننا حصرها كالآتي[2]

- **تحويل المعلومات الى شكل رقمي:**

تشمل عملية تحويل المستندات والملفات الورقية إلى ملفات إلكترونية باستخدام تقنيات المسح الضوئي والمعالجة الرقمية، مما يتيح الوصول السريع والفعال إلى المعلومات.

- **التوقيع الالكتروني والتوثيق الرقمي:**

استخدام التوقيعات الإلكترونية والتوثيق الرقمي للمستندات والعقود، مما يعزز من الموثوقية القانونية ويقلل من الحاجة إلى النسخ الورقية.

التخزين الرقمي للبيانات:

تخزين البيانات والمعلومات بشكل الكتروني باستخدام قواعد البيانات الرقمية والحوسبة السحابية، مما يسهل الوصول الى البيانات وإدارتها بأمان وكفاءة

- **حماية البيانات والخصوصية:**

ضمان حماية البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة من خلال التشريعات والقوانين التي تنظم كيفية جمع ومعالجة وتخزين البيانات الرقمية، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالخصوصية والأمن السيبيراني.

- **التجارة الالكترونية والمعاملات الرقمية:**

تنظيم الأنشطة التجارية والمعاملات المالية التي تتم عبر الإنترنيت، وضمان التوافق مع القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وحماية استخدام المستهلك.

---

[1]- بن عياش اسيا واوكيل محمد امين، رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة المعالم للدراسات السياسية والقانونية، المجلد 04، العدد 02، بجاية، الجزائر، 2020/12/21.

[2]-ط.د نوي ميهوب، د. بن رمصان عبد الكريم الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، مجلد8، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2024، ص703.

ثانيا: خصائص الرقمنة:

تتميز الرقمنة بمجموعة من المزايا والخصائص التي منحتها القبول في المجتمع وساهمت في الانتشار الواسع لها واستخدامها بكثرة من قبل الأفراد والمؤسسات، ومن خلال بحثنا في مجال الرقمنة وجدناها تمتاز بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

1_ تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الإلكترونية متجاورة، فهي غير محدد بالوقت ولا بالمكان، فشبكة الأنترنيت مثلا تسمح لكل واحد الحصول على ما يلزمه من المعلومات في وقت قصير مهما كان موقعه الجغرافي. بالإضافة الى ذلك فان التكنولوجيا قد ساهمت في رفع الثقل عن المهام المتعبة للعامل، من خلال معالجة المعلومات ونقلها في الثانية الواحدة وبدقة متناهية.

2_ رفع الإنتاجية: تعمل الرقمنة على رفع الإنتاجية حين يتم استعمالها بشكل جيد وفعال.

3_ العالمية: المقصود به المحيط الذي تعيش فيه هذه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة، تنتشر عبر محيط عملها فتسمح مثلا لرأس المال أن يتدفق إلكترونيا، خاصة بالنظر لسهولة المعاملات التجارية التي يحركها رأس المال المعلوماتي ليسمح لها باختزال عائق المسافة والمكان على المستوى الدولي،

4_ الفعالية: ويعني أن الذي يستعمل هذه التكنولوجيا مستقبل ومرسل في آن واحد، كما أن الأطراف في عملية الاتصال يمكنهم تبادل الأدوار، وهذا بسبب نوع من الفعالية بين الأشخاص والمؤسسات ومجموعات أخرى، فالمشاركون في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

5_ اللامركزية: هي الخاصية التي تسمح باستقلالية التكنولوجيا الجديدة NTIC مثل حالة الأنترنيت، تملك استمرارية عن العمل في كل الحالات يستحيل على أي جهة ما أن توقف الإنترنيت لأنها شبكة اتصال بين الأشخاص والمؤسسات، فالاتصال عن طريق الإنترنيت يمكن من ربط الأجهزة حتى لو كانت مختلفة الصنع[1].

6_ قابلية التوصيل: وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع.

7_ اللاتزامنية: وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.

[1]- أسماء سعودي، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على اليات إدارة راس المال البشري بالمؤسسة، دراسة حالة المديرية العامة لموبيليس، أطروحة الدكتوره في العلوم الاعلام والاتصال، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر03 ، الجزائر-202، ص93.

8_ قابلية التحرك والحركة: أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل الاتصال الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال.....الخ1.

9_ التحويل الرقمي لمصادر المعلومات: وهذا يوفر حجما مهما لكم هائل من المعلومات المتاحة على وسائط رقمية ومن هنا ظهر مفهوم الإتاحة Access بدلا من تملك أوعية المعلومات في المؤسسات المعلوماتية التقليدية.

10_ المحافظة على المواد المعلوماتية النادرة: وهذا لتسهيل إتاحتها لعدد أكبر من المستفيدين من خلال رقمنتها حيث يتم الوصول إليها من بعد2.

المطلب الثاني: مبادئ ومتطلبات تطبيق الإدارة الرقمية

تتضمن الرقمنة تحويل البيانات والمعلومات والعمليات إلى صيغ قابلة للتخزين والمعالجة الإلكترونية وفي هذا المطلب سنتناول أهم المبادئ التي تقوم عليها الرقمنة ومتطلبات تطبيقها.

أولا: مبادئ الرقمنة

سنحاول الإلمام بأهم المبادئ التي تقوم عليها الرقمنة كالتالي:

1- **تقديم أحسن الخدمات للمواطنين:** وهذا المبدأ يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع في المهارات والكفاءات المهيئة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة لان في الإدارة دائما التركيز على توظيف المعلومات واستخلاص النتائج واقتراح الحلول المناسبة لحل المشكلة3.

2- **التركيز على النتائج:** بحيث أن اهتمام الإدارة الالكترونية تصب على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع وبروز نتائجها على أرض الواقع.

3- **التغيير المستمر:** تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود ورفع مستوى الأداء سواء بقصد ترضية الزبائن أو بقصد التفوق في مجال المنافسة وفي جميع الحالات فإن الزبون هو المستفيد الأول من هذا التحسين المستمر والمتواصل.

4- **تخفيض التكاليف:** وهذا يعني أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتعدد المنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة ينتج عن هذا تخفيض التكاليف ورفع مستوى الأداء وتوسيع نطاق الخدمات الى عدد معتبر من المشاركين الذين يستفيدون من الخدمات بأسعار زهيدة كلما كثر عددهم1.

---

[1] - هناء عبداوي، مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال موبيليس، أطروحة دكتوره في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر 2016، ص ص(44-43).

[2] - مديني اسيا، حجاجي رانيا، دور الرقمنة في تفعيل الرقابة في المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة8 ماي1945، قالمة، الجزائر، 2023/2022، ص07.

[3] -حافظي زهير، الأنظمة الآلية ودورها في تنمية الخدمات الارشيفية دراسة تطبيقية بأرشيف بلدية قسنطينة، أطروحة مقدمة الدكتورة، كلية العلوم الإنسانية، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص125.

ثانيا: متطلبات تطبيق الادارة الرقمية

يقتضي التحول نحو تطبيق الإدارة الرقمية متطلبات عديدة نذكر من أهمها:

1. المتطلبات الإدارية والأمنية:

تنحصر المتطلبات الإدارية والأمنية الواجب مراعاتها لتطبيق الإدارة الرقمية أو الإلكترونية في العناصر التالية:

- **وضع استراتيجيات وخطط التأسيس:** والتي يمكن أن تشمل إدارة، أو هيئة على المستوى الوطني لها وظائف التخطيط، والمتابعة، وتنفيذ مشاريع الحكومة الالكترونية وفي هذه المرحلة لابد من توفير الدعم، والتأييد من طرف الإدارة العليا في الهرم الإداري مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول المطلوب[2].
- **توفر البنية التحتية للإدارة الرقمية:** إذ لابد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة، ومستوعبة للكم الهائل من الاتصالات، دون إهمال التجهيزات التقنية الأخرى من معدات وأجهزة، وحاسبات آلية، ومحاولة توفير وإتاحة للأفراد والمؤسسات.

تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية، ومختلف الوظائف الحكومية، بما يجعلها تنسجم ومبادئ الادارة الالكترونية مثل (إلغاء إدارات، استحداث إدارات جديدة تساير التطور التكنولوجي)[3].

2. متطلب الكفاءات والمهارات المتخصصة

وهو ضرورة وجود يد عاملة مؤهلة، تمتلك زادا معرفيا يحيط بمبادئ التقدم التقني، ولها من الخبرة ما يمكنها من أن تصبح موردا بشريا مؤهلا لاستخدام تقنيات المعلومات[4].

يتطلب تطبيق الإدارة الرقمية وضع تشريعات قانونية مناسبة في جميع مراحل التحول، تشمل تحديد الإطار القانوني قبل التطبيق، سدّ الثغرات القانونية أثناءه، ووضع قواعد لضمان أمن المعاملات الرقمية والعقوبات الخاصة بالجرائم المرتبطة بها بعد التطبيق.

رغم اعتماد العديد من الدول الإدارة الإلكترونية، إلا أنها لم تصدر تشريعات عامة تُلزم الإدارات باستخدام الوسائل الرقمية في جميع معاملاتها. وتكتفي التشريعات الحديثة غالبًا بإقرار حق المواطن في الحصول على

---

[1]-سابح فاطمة، الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة الى حالة الجزائر، المركز الجامعي غليزان، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع،2008، ص96.

[2]-سعيد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الأمنية، رسالة ماجيستير في العلوم الإدارية جامعة نايف العربية للعلوم الإدارية والأمنية السعودية 2003، ص ص(21-18).

[3]-باشيوة سالم، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية، دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن يوسف بن خدة، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم المكتبات والتوثيق، جامعة الجزائر (2007 ،2008)، ص ص (37-35)

[4]-مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، وزارة المالية، العراق ،2013، ص440.

خدمات إدارية إلكترونية، مع استثناء الحالات التي يتطلب فيها القانون الحضور الشخصي، كما تُلزم الإدارات بتوفير بعض الخدمات الرقمية في مجالات محددة مثل نشر القوانين، النماذج الإدارية، والتصاريح المالية والضرورية، بحيث تلزم الشركات التجارية، وبعض فئات التجار بتقديم تلك التصاريح إلكترونيا وفق شروط تحدد بأدوات تعاقدية1.

3. متطلب الإصلاح الإداري

في إطار الوصول الى تحقيق تحول ناجح في تطبيق الادارة العامة الرقمية، يقترح الدكتور علي السيد الباز2 ضرورة الإصلاح الإداري، والذي يشمل التخصص الوظيفي في تشغيل البرامج الإلكترونية، وخبراء لتأمين المعلومات، وحماية البرامج والتعاملات، والوثائق أي محاولة إحداث تغييرات جذرية، وجوهرية في المفاهيم الإدارية والفنية، والحاجة إلى قيادات واعية متحمسة ولها القدرة الإدارية، وترشيدها، وتطوير العلاقات بين المنظمات الإدارية المختلفة والبحث عن حلول كفيلة تؤدي الى تحسين انجاز الخدمة الوظيفية، إضافة الى ضرورة بسط قواعد إثبات فيما يتعلق بالتصرفات الالكترونية(كما فعل القانون رقم 230 سنة 2000 في فرنسا)، والحاجة الى تشريعات جديدة تخص التوقيع الالكتروني، وحمايته مثل تشريع اعتماد التوقيع الإلكتروني عام 1998 في الولايات المتحدة الأمريكية3.

4. المتطلبات السياسية

حيث تترجمها وجود إرادة سياسية داعمة لاستراتيجية التحول الإلكتروني، ومساندة لمشاريع الإدارة الرقمية، عن طريق تقديم العون المادي، والمعنوي المساعد على اجتياز العقبات وتطوير برامج التحول الالكتروني والادارة الرقمية. كما أن تطبيق الرقمنة في الجزائر يستدعي تلبية مجموعة من المتطلبات السياسية المحددة التي تتماشى مع البيئة السياسية والقانونية والاجتماعية في البلاد، فيما يلي نموذج للمتطلبات السياسية لتطبيق الرقمنة في الجزائر:

- إرادة سياسية قوية والتزام القيادة، إعلان حكومي رسمي، تأكيد القيادة السياسية على أهمية الرقمنة من خلال خطابات وتصريحات رسمية.
- ادراج الرقمنة في خطط التنمية الوطنية مثل رؤية الجزائر 2030.
- قوانين محدثة مثل قانون التجارة الإلكترونية (القانون رقم 18-05) وقانون حماية البيانات الشخصية.
- خطة استراتيجية وطنية للرقمنة تطوير خطة وطنية تشمل أهداف، استراتيجيات، ومشاريع محددة.

---

[1]-باشيوة سالم، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2]-علي الباز، أصول الإدارة العامة، مطبعة الاشعاع الفنية ، دار الجامعات العربية، الإسكندرية،، 199، ص131.

[3]-- بوزكري الجيلالي، الادارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق، أطروحة نيل شهادة دكتوره، علوم التسيير تخصص إدارة اعمال وتسويق-جامعة الجزائر-2016، ص92.

- توفير الانترنيت عالية السرعة من أجل ضمان وصول الانترنيت لجميع المواطنين.

والإلمام بهذه المتطلبات يكون من خلال التركيز على العوامل التالية:

- اعتماد قناة موحدة لخدمة العملاء، بالتعاون مع إدارة الخدمات الالكترونية من أجل تعزيز مستويات الكفاءة والفعالية.
- تبسيط عمليات الحصول على الخدمات الحكومية اعتمادا على احداث التقنيات.
- ابتكار خدمات حكومية جديدة وربط بيئات العمل في الدوائر الحكومية، لتحقيق التكامل الذي يمهد الطريق لمبدأ حكومة بلا أوراق وبدون طابور.
- توعية المجتمع بجدوى التحول الرقمي، وضمان الحد الأدنى من المعرفة بكيفية استخدام الأدوات التي تمكنهم من الحصول على خدماتهم من الدوائر الحكومية1.

5. المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية

إذ تشمل العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة ومستوعبة لضرورة التحول للإدارة الرقمية، وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية، مع الاستعانة بوسائل الاعلام، وجمعيات المجتمع المدني في دعم اللقاءات والندوات والتجمعات التحسيسية الخاصة بنشر فوائد تطبيق الادارة الرقمية وبرمجة حصص تدريبية على استعمال الآلات التقنية في مختلف المستويات التعليمية (ثقافة تكنولوجية)، مع ضرورة توفير المخصصات المالية الكافية لتغطية الانفاق على مشاريع الإدارة الرقمية، دون إهمال الاستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال وايجاد مصادر تمويل لها تمتاز بالديمومة على المستوى المركزي والمحلي2.

6. متطلبات البنية التحتية للاتصالات

لتحقيق التحول الرقمي في الجزائر بنجاح، يلزم توافر بنية تحتية متقدمة للاتصالات وفيما يلي نموذج لمتطلبات البنية التحتية للاتصالات التي يمكن أن تدعم تطبيق الرقمنة:

- توسيع وتحديث شبكات الاتصالات
- تغطية شاملة للإنترنيت
- بنية تحتية لمراكز البيانات
- تعزيز الأمن السيبيراني للبنية التحتية

[1]- بوزكري الجيلالي، الإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وأفاق، المرجع سبق ذكره، ص97.

[2]- مختار حماد، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2007، ص65.

- تطوير شبكات الاتصالات الحكومية
- تمويل ودعم حكومي
- توعية وتدريب

بتنفيذ هذه المتطلبات يمكن للجزائر أن تطور بنية تحتية للاتصالات تدعم التحول الرقمي، مما يساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي1.

ثالثا: فوائد وأهمية الرقمنة في القطاع الفلاحي

للتحول الرقمي العديد من الفوائد الموجهة لتحسين الأداء وجودة الخدمات للجمهور والعملاء للمؤسسات العامة والخاصة وحتى الشركات نذكر منها:

1- الفوائد الاقتصادية:

- ✓ توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونيا، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالحكومة الإلكترونية.
- ✓ إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل: إدخال البيانات، وتشغيل وصيانة البنية التحتية وأمن المعلومات2.
- ✓ فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة والتجارة الالكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.

2- الفوائد الإدارية:

- ✓ القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية.
- ✓ الشفافية في التعامل وإلغاء الواسطة والمحسوبية والمجاملة3.
- ✓ مفهوم إداري جديد يمثل العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود4.

وتكمن أهمية الرقمنة في القطاع الفلاحي فيما يلي:

الكفاءة والشفافية: تساهم الرقمنة في زيادة كفاءة الإجراءات القانونية والإدارية، وتقليل التكاليف والوقت المستغرق في العمليات المختلفة، وتعزيز الشفافية.

---

[1]- بن زيطة عبد الفتاح، ناصري تقي الدين، لرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الادري، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة غرداية-2024/2023، ص21

[2] -. بن زيطة عبد الفتاح، ناصري تقي الدين، المرجع نفسه، ص12

[3] - مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسة المعلومات، دراسة استراتيجيات المتابعة-جامعة المام محمد بن سعود الإسلامية، قسم دراسة المعلومات، العدد01، -مجلد19، الرياض، 2010، ص09.

[4] - مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص446.

إمكانية الوصول: توفر الرقمنة وصولا سهلا وسريعا الى المعلومات والبيانات القانونية، مما يسهل عمل المحامين والقضاة والمواطنين.

–الأمان والحماية: تساهم التشريعات المنظمة للرقمنة في حماية البيانات والمعلومات من الوصول غير المصرح به والتهديدات السيبرانية.

– تسهيل الأعمال والمعاملات: تعزز الرقمنة من سهولة إجراء الأعمال والمعاملات عبر الانترنيت، مما يدعم النمو الاقتصادي ويسهل التجارة الالكترونية.

يمكننا القول أن الرقمنة من الناحية القانونية عملية أساسية لتحسين الكفاءة والشفافية والأمان في ادارة البيانات والإجراءات القانونية. تساعد الأطر القانونية والتنظيمية في ضمان استخدام التقنيات الرقمية بشكل آمن وفعال، مما يسهم في تحقيق تقدم ملموس في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الفلاحي والاقتصادي بشكل عام 1.

المطلب الثالث: الأطر القانونية المواكبة للرقمنة الفلاحية

في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبح من الضروري تبني سياسات رقمية فعالة لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي، تعتبر الرقمنة أحد المحركات الرئيسية التي تسهم في تعزيز الكفاءة، وزيادة الانتاجية، وتحقيق الاستدامة في الأنشطة الزراعية من خلال تطبيق الأدوات والتقنيات الرقمية، يمكن تحسين إدارة الموارد، وتقليل الفاقد، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وهو ما يعزز من استدامة الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي.

أثبتت الدراسات والأبحاث أن الرقمنة في القطاع الفلاحي لها تأثير ايجابي كبير على كافة مراحل الاستثمار فيه، تساهم التقنيات مثل الاستشعار عن بعد، والذكاء الاصطناعي، وإنترنيت الأشياء في توفير بيانات دقيقة وموثوقة تمكن المستثمرين من البيئة الرقمية القانونية2.

الأطر القانونية والتنظيمية للرقمنة

تعتمد الرقمنة على وجود أطر قانونية وتنظيمية تضمن استخدامها بشكل آمن وفعال، وتشمل هذه الأطر:

1. **التشريعات المتعلقة بالتوقيعات الإلكترونية:**

قوانين تنظم استخدام التوقيعات الإلكترونية والتوثيق الرقمي للمستندات والعقود، مثل قانون التوقيعات الالكترونية.

[1] ط.د نوي ميهوب، د. بن رمصان عبد الكريم الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص703-704.

[2] - امينة كوسام الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في ايطار قانون الاستثمار الجديد-18/22 مجلة وطبنه للدراسات العلمية الاكاديمية –المركز الجامعي الشهيد سي الحواس بريكة-الجزائر –المجلد 05، العدد 02 -،2022.

2. قوانين حماية البيانات:

تشريعات تهدف الى حماية البيانات الشخصية وتنظم كيفية جمعها ومعالجتها وتخزينها، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الاوروبي.

3. التشريعات المتعلقة بالأمن السيبيراني:

قوانين تنظم حماية الأنظمة والشبكات الرقمية من الهجمات السيبرانية وضمان سلامة وأمن المعلومات.

4. قوانين التجارة الإلكترونية:

تشريعات تنظم الأنشطة التجارية التي تتم عبر الأنترنيت، بما في ذلك حماية المستهلك وتنظيم العقود الإلكترونية1.

[1] - ط.د نوي ميهوب، د. بن رمصان عبد الكريم الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص705.

المبحث الثاني: جهود الجزائر في رقمنة القطاع الفلاحي

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه القطاع الفلاحي، تسعى الجزائر إلى تبني استراتيجيات حديثة تعتمد على الرقمنة والتكنولوجيا لتطوير هذا القطاع الحيوي. فقد بدأت الحكومة الجزائرية، بالتعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات، في إدماج أدوات التحول الرقمي في المجال الفلاحي، بهدف تحسين الإنتاجية، وتوفير البيانات الدقيقة، وتسهيل عملية اتخاذ القرار لدى الفلاحين والمستثمرين. وتشمل هذه الجهود إنشاء منصات رقمية، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والاستشعار عن بُعد، بالإضافة إلى رقمنة الخدمات الإدارية المتعلقة بالقطاع، ما يعكس إرادة قوية للانتقال نحو فلاحة ذكية ومستدامة.

المطلب الأول: نظرة شاملة للقطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الدخل الوطني الذي ينعكس بدوره على دخل الافراد يتبلور هذا الدور الذي يقوم به هذا القطاع في تنشيط جميع وحداته وأجهزته فإذا كانت هذه الأخيرة على درجة من التطور فإنه ينعكس بالإيجاب في تحقيق التنمية الفلاحية المنشودة من طرف الحكومة المسطرة ابتداء من سنة 2000

أولا: تعريف القطاع الفلاحي:

توجد عدة تعاريف تخص مفهوم الفلاحة وهذا التنوع هو بسبب وجود عدة اختلافات بين المفكرين الاقتصاديين وقد ارتأينا ذكر أهم التعاريف التي تشمل كافة الجوانب المتعلقة بالميدان الفلاحي

1. تعريف الفلاحة: إن كلمة الفلاحة مشتقة من كلمة **Agrée** وتعني الحقل أو التربة وكلمة **Culture** تعني العناية[1]، غير أن هذا التعريف للفلاحة لا ينعكس ولا يفسر لنا بقية النشاطات الفلاحية الحديثة كتربية الحيوانات وزراعات البساتين وصيد الأسماك..... الخ

إن الفلاحة الحديثة أصبحت لا تقتصر على العمليات الخاصة برعاية التربية أو الأرض بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان وتحسين نوعه كما تقوم الفلاحة الحديثة بتحسين النبات ومستلزمات الفلاحة من آلات وأسمدة وأدوية لمقاومة الامراض والآفات الزراعية، كما أن النشاطات الفلاحية تهتم بمثير من الخدمات الفلاحية والريفية كحفر الابار والتنقيب عن مياه السدود وإقامة مراكز للتخزين وشق الطرق والمواصلات والتسويق وغير ذلك من الاعمال والخدمات اللازمة للنشاطات الفلاحية[2]

[1] عماري زهير، تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه. العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2013-2014)، ص48

[2] عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،2000-2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ،2010-2011 ص18

2. **تعريف الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة (الفاو FAO)**: وهو يعتمد على التعريف الحديث و الضيق للفلاحة فهو لا يقتصر فقط على البحوث الفلاحية و لإمداد بالمستلزمات الفلاحية و كذلك تحويل للمنتجات الفلاحية بل يعتمد على مجموعة من النشاطات كالاتي:

3. **تعريف حسب النشاط:** إن الفلاحة من حيث اللغة هو الخير و النجاح و التوفيق[1]، أما من حيث المدلول الاقتصادي فلها معنى آخر إذ أن الفلاحة و العلاقة الفلاحية تشير إلى تحديد مجموعة تاريخية متميزة بعلاقة طبيعية و اجتماعية مع الأرض و طالما تحررت هذه الجماعات من العلاقات المرتبطة بالأرض و انطلقت في صراعات ضمن علاقات فلاحية فعندما نقول الحروب و الثورات الفلاحية كان أساسها هو الحصول على الأرض غير أننا نلاحظ في بعض الأحيان أن كلمة الفلاحة و الزراعة لها نفس المعنى فمثلا عندما نقول فلح الأرض أي بالغ في شقّها وتجهيزها للزّراعة.

كما تعرف الفلاحة على انها نظام لاستثمار عملية التمثيل الضوئي الذي يعتبر المصدر الرئيسي لجميع الطاقة سواء المستعملة من قبل الانسان في غذاء حيواناته إلى الوقود الضروري لتشغيل مصانعه ووسائل انتقاله [2]

ولكي نستطيع توصيف وتعريف القطاع الفلاحي يستوجب علينا تحديد:

- ✓ غايات الإنتاج الفلاحي (غذاء – لباس – سكن).
- ✓ الأشياء المرتبطة بهذه الغايات (حيوانات – نباتات)
- ✓ العمليات التقنية الضرورية للحصول على هذه الأشياء ولتحويلها (بما في ذلك المادية وطاقة والمياه والأسمدة).
- ✓ القواعد الاجتماعية التي توزع هذه العمليات كمهمات وتوكلها إلى الأفراد الجماعية والمعنية بناءا على السن والجنس
- ✓ العلاقات الاجتماعية التي تحدد علاقة أفراد الجماعة بأشياء ووسائل الإنتاج

و بناءا على هذه المعطيات يمكننا استخلاص تعريف بسيط لمفهوم القطاع الفلاحي إذ هو القيام بمجموعة من العمليات والأنشطة المتعلقة بالأرض، والتي تكمن الغاية منها في تحقيق الغذاء بالدرجة الأولى باستخدام مختلف الوسائل المادية والبشرية[3]

[1] عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،2007-2000 مرجع سبق ذكره، 2010 ص 18

[2] روجو المجيل، زراعة ونمو المحاصيل، دار الكتب والطباعة والنشر، بجامعة الموصل، ،1984 ص21

[3] فاطمة بن حسين، واقع عمل المرأة في النشاط الزراعي بالجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، ادرار،2013-2014 ص ص 62-63

ثانيا: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر

كانت الجزائر تتبع نظامًا مركزيًا في تسيير القطاع الفلاحي، مما أدى إلى ظهور عدة عراقيل أمام تطوره، خاصة على مستوى المستثمر الفلاحي، لكن مع إصلاحات سنة 1990، تم إحداث تغييرات هامة منحت مرونة أكبر في التشريعات المتعلقة بالأراضي الفلاحية، حيث تمت تسوية نزاعات الأراضي المؤممة خلال الثورة الزراعية، و أُعيدت إلى أصحابها الأصليين كما مُنحت ملكية المستثمرات الفلاحية لأعضائها، مع حرية كاملة في الإنتاج والتسويق، وتوفير بيئة تشجع على البحث والتجهيزات، وتحسين التموين والتخزين، وتحقيق لامركزية حقيقية بمشاركة الفلاحين في صياغة السياسات الفلاحية ودعمهم لامتلاك وسائل الإنتاج الفلاحية[1]

- القطاع الفلاحي الان يمثل 18% من الناتج المحلي الخام خلال سنة (2023،2024) أي ما يفوق 35 مليار دولار، هذا ما كشف عنه وزير الفلاحة والتنمية الريفية
- يساهم القطاع الزراعي في الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي لنحو 75% من المواطنين،

ويحتل هذا القطاع المرتبة الثانية بعد المحروقات من حيث الناتج المحلي الخام.

- تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي فرغم تقدم الجزائر في مؤشرات الأمن الغذائي أفريقيًّا، فإنها تحاول تطوير نظم الزراعات الحديثة، الا ان الجزائر تستورد الجزء الأكبر من احتياجاتها السنوية من القمح، مما يعد أبرز عائق أمام اكتمال أمنها الغذائي، لذى تحاول تقليص واردات البلاد من الحبوب، و يرى خبراء أن الحل يكمن في استغلال الصحراء الجزائرية، التي كانت سببا في ارتقاء البلاد إلى المراتب الأولى أفريقيا في المؤشر العالمي للأمن الغذائي[2]
- تنوع الصادرات فالجزائر الان تصدر 160 منتجا من الخضار والفواكه، لكن تطوير القطاع الزراعي في البلاد يواجه تحديات تقنية ومناخية.
- فتح أسواق خارج التراب الوطني، تسعى الجزائر لفتح أسواق أفريقية، لكن ثمة معوقات لوجستية من أجل توسيع دائرة النقل إلى وجهات أخرى

ثالثا: خصائص القطاع الفلاحي:

1. **خاصية المخاطر**[3]: هي من القضايا المعقدة التي تؤثر على استدامة هذا القطاع، إذ تتعدد المخاطر التي يتعرض لها القطاع الفلاحي، من مخاطر بيئية ومناخية إلى مخاطر اقتصادية واجتماعية. في هذا السياق،

[1] مولاي عمر سلوى، تشجيع الاستثمار الفلاحي المحلي، دراسة تطبيقية لمديرية المصالح الفلاحية بأدرار، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات، الحصول على شهادة تقني سامي بأدرار، (2003-2007)، ص27

[2] الزراعة في الجزائر.. تجارب لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحديات تقنية ومناخية | اقتصاد | الجزيرة نت

[3] إدارة المخاطر الزراعية في العالم النامي، الدكتور إياد بن فلاح، 2005، مركز البحوث الاقتصادية

يشمل القطاع الزراعي مجموعة من المخاطر التي قد تؤدي إلى خسائر كبيرة سواء في المحاصيل الزراعية أو في العوائد المالية للمزارعين، ونذكر من بينها ما يلي:

أ- **المخاطر البيئية والمناخية:**

- **التغيرات المناخية** :تعتبر من أبرز المخاطر التي يواجهها القطاع الفلاحي، حيث تؤدي التغيرات المناخية مثل الجفاف، الفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة إلى تقليص الإنتاجية.
- **المخاطر الجيوفيزيائية** :مثل الزلازل أو الأعاصير التي تؤثر على الأراضي الزراعية.
- **آفات النباتات والأمراض** :مثل انتشار الحشرات والفيروسات التي تضر بالمحاصيل.

ب- **المخاطر الاقتصادية**

- **تقلبات الأسعار** :تأثر أسعار السلع الزراعية بالعرض والطلب العالمي، مما يؤدي إلى تقلبات حادة في دخل المزارعين.
- **ارتفاع تكاليف الإنتاج** :مثل تكاليف الأسمدة والمبيدات، فضلاً عن ارتفاع تكاليف اليد العاملة.
- **قضايا التمويل** :صعوبة الوصول إلى التمويل اللازم لشراء المعدات أو تمويل العمليات الزراعية.

ت- **المخاطر التكنولوجية:**

- **التقنيات غير المتطورة** :نقص التقنيات الحديثة في بعض المناطق يحد من الإنتاجية ويزيد من المخاطر.
- **تقنيات غير قابلة للتطبيق** :في بعض المناطق، قد تكون التقنيات الزراعية المتقدمة غير قابلة للتطبيق بسبب ارتفاع التكاليف أو نقص المعرفة.

2. **خاصية بطء رأس المال:** في النشاط الفلاحي لا يكون التدفق النقدي إلا مرة واحدة عند بيع المحاصيل في نهاية السنة مما يجعل الدورة طويلة خاصة في فرع الإنتاج النباتي المتعلق بمحاصيل الحقول الكبرى كما يخضع الاستثمار الفلاحي كالدورة الزراعية التي تستوجب الإنتاج في سنة وتخصيب الأرض في السنة الموالية تفاديا لتدهور الخصائص الطبيعية للتربة وبالتالي نقص المردودية الإنتاجية للتربة

3. **خاصية اختلاف السنة المالية في الفلاحة عن السنة العادية:** تبدأ السنة المالية الفلاحية في الجزائر في الأول من شهر سبتمبر وتنتهي في شهر أوت مما يؤدي إلى الاخلال بعمل البنوك المختلطة ذات النشاط الاستثماري من وجهة نظر المحاسب كترصيد الحسابات وإعداد الميزانيات مما يجعلها تحجم عن التعامل مع المستثمرين في القطاع الفلاحي وهذا يتطلب تخصيص بنوك الفلاحة أو ما شابه

4. **خاصية التغير التكنولوجي:** عرفت الفلاحة كغيرها من القطاعات الاقتصادية تغيرا نوعيا كبيرا في وسائل وأساليب الإنتاج مما أدى إلى مكننة العمليات الفلاحية وإدخال الأسمدة الكيماوية والمبيدات التي

صارت من المتطلبات الأساسية في الفلاحة العصرية ولا يخفى ان مثل هذه التحسينات تستلزم أموالا هائلة يقابلها زيادة كبيرة في المردودية.

المطلب الثاني: استخدام الرقمنة في القطاع الفلاحي

أصبحت الرقمنة أداة أساسية في تطوير القطاع الفلاحي، حيث تساهم في تحسين الإنتاجية وتسهيل إدارة الموارد من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية، البيانات الضخمة، والتطبيقات الذكية.

أولا: آلية رقمنة المؤسسات الناشئة لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي:

تم خلال سنة 2023 الرهان على المؤسسات الناشئة والعناية بها، هو من دون شك الطريق الأمثل لرقمنة وتطوير مختلف القطاعات لاسيما القطاع الفلاحي في الجزائر والذي يتميز بكونه أرضا خصبة للمبتكرين والمحددين، ورغم حداثة عهد التجربة الجزائرية في هذا المجال إلا أن هناك أمثلة واعدة من شأنها تحقيق جملة من النتائج الطيبة من قبيل رقمنة القطاع وكذا توفير خدمات مبتكرة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء ومن هذه المشاريع[1] نذكر:

1. **مشروع Algisnova**: يكمن دور المشروع الذكي Algisnova في كسر هذه السلسلة الطويلة لعملية التسويق بطريقة مبتكرة باستخدام التكنولوجيا الحديثة، بحيث أن المنصة الرقمية توفر للفلاح المنتج متجر تسويقي رقمي خاص به حيث له كامل الحرية في إدارته، ويمكن لتاجر التجزئة عبر استخدام المنصة أن يتصل بالفلاح مباشرة من كل ربوع الوطن عن طريق الشبكة لإتمام عملية التعامل بطريقة بسيطة، وتهدف المنصة الى مايلي:

- ✓ تسريع إيصال المنتوج إلى المستهلك في أقرب وقت ممكن.
- ✓ زيادة حركية السوق في حجم التعامل
- ✓ إدخال عالم التقنية للسوق الوطني
- ✓ ربط آنيا المنتج بتاجر التجزئة

ومن بين المؤسسات الناشئة الناشطة في قطاع الفلاحة (**Challenge Alegria start up**)

2. **فلاحتي Filahati**: هو مشروع يتكون من تحقيق الدفيئات الذكية (**intelligence de serres**) الآلية للإنتاج الزراعي مشروع AITECH تتخصص هذه الشركة في تطوير الحلول المبتكرة

[1] ا ط.د نوي ميهوب، د. بن رمصان عبد الكريم الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص(712-698).

لقطاعي الزراعة والمياه، حلول تعتمد على الذكاء الاصطناعي وإنترانت الأشياء مثل الري الذكي، والتنبيه بالمخاطر والأمراض والفيضانات النباتية، وتوصيات لعلاج أمراض الصحة النباتية

3. **Logistics Milk**: هو مشروع يسمح بنقل الحليب في أي مسافة وفي الظروف المناخية مع الحفاظ على جودة الحليب للاستهلاك الآمن عن طريق الحد لنمو البكتيريا.

4. **valley aquaponic**: مشروع زراعة اسماك المياه العذبة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك محلية واستخدام مخلفاتها لإنتاج خضروات عضوية خالية من الموبيلات في دورة مغلقة مع تحويل مخلفات الزراعية الى الطعام السمكي.

5. **Mahali**: بعد نجاح مشروع تربية الأسماك البحرية برأس فالكون، وتحقيق الأهداف الإنتاجية لمزارع الصدفيات بكريشتل وأرزيو، ها هي تجربة جديدة تخوضها وهران التي تعزّزت مؤخّرا بمزرعة جديدة لإنتاج طحالب السبيرولين«**spiruline**» ، وبذلك تكتمل حلقة تربية المائيات بعاصمة الغرب الجزائري من الأسماك إلى الطحالب مرورا بالصدفيات.

المنتج الجديد ورغم حداثته، حظي باهتمام العديد من الدول وانهالت عليه الطلبات من فرنسا وإيطاليا والمغرب وتونس ومصر والشرق الأوسط ومختلف ربوع الوطن، نظرا لقيمته الغذائية العالية وخصائصه العلاجية المنقطعة النظير، لاسيما وأنّ هذا النوع من الطحالب أو العوالق محل اهتمام عالمي لقدرته الفائقة على مكافحة سوء التغذية وتعزيز نظام المناعة للإنسان، ومنحه القوة على مجابهة الفيروسات والكثير من المشاكل الصحية المستعصية، كيلوغرام من السبيروين يعادل سعر طن من القمح ويقتصد أكثر من 14 مليون لتر من المياه مكتشف «BEHATAM» يدعو إلى دعمها وتطويرها لتعزيز الأمن الغذائي

6. **Entomaque**: هو مشروع يتكون من أقفاص ذكية وأجهزة صناعية لتربية الحشرات لإنتاج كميات كبيرة من البروتينات البديلة للاستهلاك الحيواني

ثانيا: المنصات الرقمية المعتمدة في القطاع الفلاحي الجزائري[1]:

قطعت وزارة الفلاحة، أشواطا كبيرة سمحت برقمنة كافة التعاملات على المستوى المركزي والمحلي من خلال استحداث عدة تطبيقات ومنصات رقمية، حيث سمحت بالقضاء على البيروقراطية وإقرار الشفافية من بينها ما يلي:

[1] تحديث القطاع الفلاحي في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي

1. **انشاء أسواق الفلاح الرقمية:**

لأول مرة في الجزائر، سيدخل تطبيق التعاونية الرقمية (**COOP'TEC**) او "**سوق الفلاح الرقمي**" حيز العمل على منصة قوقل بلاي، وهي منصة رقمية تربط الفلاح والمنتجين مباشرة بالمستهلك دون وسيط ويتم من خلالها تسليم الطلبيات من طرف المستهلك في نقطة توزيع بكل ولاية او حي في مواعيد محددة.

هذا التطبيق من ابتكار وانجاز الخبير في مجال الفلاحة الدكتور" **لطفي غرناوط**" أستاذ علوم الزراعة بجامعة تولوز، ويهدف هذا التطبيق الى محاربة المضاربة والقضاء على الممارسات السلبية مثل الاحتكار وكذلك مساعدة المستهلك على الحصول على منتجاته بأسعار نقل او تقترب من أسعار الجملة ومسايرة عصرنة القطاع الفلاحي والزراعي.

ظهور بعض التطبيقات الذكية تعمل عمل الوسطاء خصوصا بعدما رخصت وزارة التجارة الفلاحين ببيع منتوجاتهم مباشرة للمستهلك، ومن مميزات هذه الحلول الذكية أنها:

- تقضي على الاحتكار
- وسيلة للمراقبة
- تسهيل معاملات الفلاح والتجار والزبون النهائي على نحو عادل.

2. **منصة EL–FIRMA**: هي عبارة عن منصة توضح نقاط البيع للمنتجات الفلاحية من المنتج إلى المستهلك"firma.dz" حيث تتضمن معلومات وافية عن 500 نقطة بيع يمكن لأي مواطن الاطلاع عليها لمعرفة أنواع المنتج الفلاحي وقد تم الاطلاق الرسمي لهذا الموقع من طرف مدير الأنظمة المعلوماتية والإحصائيات والاستشراف بالوزارة والمدير العام للديوان الوطني المهني للخضر واللحوم (**ONILEV**) بمقر الديوان.

وتم تزويد هذا الموقع بكل المعلومات الخاصة بمختلفة نقاط البيع التي تم احصاؤها مثل أسماء المنتجين ونوع المنتجات المسوقة (خضر، فواكه، لحوم حمراء وبيضاء، حليب ومشتقاته...) ويتم تحيين الموقع بصفة مستمرة وتزويده بمعلومات إضافية تهم المستهلك.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة تهدف إلى تقديم خدمة للمستهلكين خاصة خلال شهر رمضان لتمكينهم من اقتناء منتجات فلاحية ذات جودة وبأسعار تنافسية

3. **منصة "الزراعة الذكية في الجزائر**: هي عبارة عن منصة حكومية تهدف إلى نشر المعرفة حول الزراعة الذكية واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين الزراعة في الجزائر وتكمن فيما يلي:

✓ تكنولوجيا إدارة الري.

- ✓ أدوات إدارة الأراضي الزراعية.
- ✓ أنظمة مراقبة المحاصيل باستخدام الأقمار الصناعية

الشكل (01-01): مراحل استخدام الذكاء الاصطناعي لتطوير الإنتاج الفلاحي[1]

مصدر: مجلة التمويل والاستثمار التنمية المستدامة المجلد 09 / العدد 01، جوان 2024

ثالثا: دور التكنولوجيا في تطوير القطاع الزراعي الجزائري

إن تطوير القطاع الزراعي في الجزائر يعتمد بشكل كبير على تبني التقنيات الحديثة. فمن خلال استخدام التكنولوجيا في الزراعة، يمكننا تحسين الإنتاجية وترشيد استخدام الموارد. على سبيل المثال، تقدم منصات مثل **Farmonaut** خدمات متطورة لمراقبة صحة المحاصيل في الوقت الفعلي باستخدام صور الأقمار الصناعية ومن بين هذه الخدمات نذكر:

- ✓ مراقبة صحة المحاصيل عن بعد
- ✓ تحسين إدارة الموارد المائية
- ✓ التنبؤ بالآفات والأمراض الزراعية
- ✓ تخطيط الزراعة بناءً على بيانات دقيقة

هذه التقنيات تساعد **الفلاحين** في اتخاذ قرارات مستنيرة حول إدارة مزارعهم، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتقليل الهدر.

1.استصلاح الأراضي الزراعية خطوة نحو الاكتفاء الذاتي: استصلاح الأراضي الزراعية يعد من أهم المبادرات التي تتبناها الجزائر لتوسيع رقعة الأراضي الصالحة للزراعة، وقد التزمت الدولة باستصلاح

[1] محاولة استخدام تطبيقات الزراعة الذكية كآلية لتطوير الإنتاج الفلاحي في الجزائر، مجلة التمويل و الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد9 ، العدد01، جوان 2004 ،ص 382

مليون هكتار من الأراضي حتى عام 2027 هذا المشروع الطموح يهدف **إلى زيادة إنتاج** المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والحبوب

لتحقيق هذا الهدف، تعتمد الجزائر على **تقنيات حديثة لرفع الإنتاج الزراعي**، فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد لتحديد المناطق الأكثر ملاءمة للزراعة وتقييم جودة التربة، كما أن استخدام أنظمة الري الذكية يساعد في ترشيد استهلاك المياه وزيادة كفاءة الري.

2.الرقمنة في السياسة الزراعية نحو زراعة ذكية: تعد الرقمنة في السياسات الزراعية من أهم الاتجاهات الحديثة في تطوير القطاع الزراعي الجزائري، من خلال استخدام التقنيات الرقمية، يمكن للحكومة والمزارعين على حد سواء اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية.

بعض الأمثلة على تطبيقات الرقمنة في الزراعة الجزائرية تشمل:

- استخدام نظم المعلومات الجغرافية (**GIS**) لتخطيط استخدام الأراضي
- تطبيق أنظمة إدارة المزارع المحوسبة
- استخدام البيانات الضخمة لتحليل الاتجاهات الزراعية
- تطوير منصات رقمية لتسويق المنتجات الزراعية

شركات مثل **Farmonaut** تلعب دورًا مهمًا في هذا المجال من خلال توفير منصات متكاملة لإدارة المزارع باستخدام تقنيات الأقمار الصناعية والذكاء الاصطناعي.

3. تقنيات حديثة لرفع الإنتاج الزراعي

تعتمد الجزائر على مجموعة من التقنيات الحديثة لرفع الإنتاج الزراعي، هذه التقنيات تساعد في تحسين كفاءة استخدام الموارد وزيادة الإنتاجية، بعض هذه التقنيات تشمل:

- الزراعة الدقيقة باستخدام نظم تحديد المواقع(**GPS**)
- استخدام الطائرات بدون طيار لمراقبة المحاصيل
- تطبيق أنظمة الري الذكية
- استخدام أجهزة استشعار التربة لتحسين إدارة المغذيات.

4. مقارنة تأثير التكنولوجيا على القطاع الزراعي في الجزائر:

هذا الجدول يوضح بشكل جلي التأثير الإيجابي للتكنولوجيا على مختلف جوانب القطاع الزراعي في الجزائر. نلاحظ تحسنًا ملحوظًا في الإنتاجية، واستصلاح الأراضي، وكفاءة استخدام الموارد

الجدول (01-01): البصمة الإيجابية للتكنولوجيا

المجال الزراعي	الوضع قبل استخدام التكنولوجيا	الوضع بعد استخدام التكنولوجيا	نسبة التحسن المقدرة
إنتاج القمح (طن/هكتار)	2.5	3.8	**52%**
مساحة الأراضي المستصلحة (هكتار)	500,000	1 000,000	**100%**
كفاءة استخدام المياه (نسبة مئوية)	60%	80%	**33%**
إنتاج الحبوب (طن/سنة)	3.500,000	5 000,000	**43%**
دعم الفلاحين (مليون دينار جزائري)	50 000	75 000	**50%**

المطلب الثالث: مساهمة الرقمنة في تنمية القطاع الفلاحي والمشاكل التي تواجهها

تلعب الرقمنة دورًا متزايد الأهمية في تطوير القطاع الفلاحي، حيث تساهم في تحسين الإنتاجية، وترشيد استخدام الموارد، وتسهيل عمليات المراقبة والتسويق، مع ذلك، تواجه عملية رقمنة الفلاحة العديد من التحديات، من أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية في المناطق الريفية، ونقص التكوين لدى الفلاحين، وارتفاع تكاليف التكنولوجيا، مما يعيق الاستفادة الكاملة من هذه الإمكانيات الحديثة.

أولا : مساهمة الرقمنة في تنمية القطاع الفلاحي

تتمثل مساهمة الرقمنة في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر في عدة محاور أساسية تعزز من كفاءة وفعالية هذا القطاع الحيوي، وتشمل ما يلي:

1. **تسهيل الاستثمار وتحسين الإدارة**

- أصدرت الجزائر قانون الاستثمار رقم 22-18 الذي يدعم تطوير الاستثمار الفلاحي من خلال الرقمنة، حيث تم إنشاء منصة رقمية تسهل عملية الاستثمار وتعزز التحول التكنولوجي والابتكار في القطاع الفلاحي، مما يدعم اقتصاد المعرفة[1]

[1] الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري ASJP |

- تم رقمنة السجل الوطني للفلاحة بنسبة 100%، مما أتاح إصدار بطاقات رقمية للفلاحين في جميع الولايات، وعصرنة القطاع من خلال تدقيق عدد الفلاحين المنخرطين، إضافة إلى تطوير بوابة إلكترونية خاصة بمعلومات القدرات الفلاحية وفتح نافذة إلكترونية للتواصل مع الفلاحين[1].

2. تحسين الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي[2]:

- الرقمنة تساعد في تحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز سلاسل الإمدادات الغذائية، وتمكين المزارعين من خلال تبني حلول رقمية في الممارسات الزراعية، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل.
- عقدت الجزائر ملتقيات وطنية تهدف إلى تعزيز دور الرقمنة في القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي، مع التركيز على تطوير البرامج والسياسات الداعمة لهذا التحول.

3. القضاء على البيروقراطية وتعزيز الشفافية[3]:

- أطلقت وزارة الفلاحة عدة منصات وتطبيقات رقمية مثل البوابة الرقمية http://psl.mard.gov.dz التي تتيح الاستمارات والإجراءات الإدارية عبر الإنترنت، مما قلل من البيروقراطية وسهل تسليم التراخيص والاعتمادات الإدارية.

- تم رقمنة متابعة المخزونات الاستراتيجية، واستحداث بطاقة مهنية رقمية للفلاحين مزودة برمز **QR**، إلى جانب تطبيقات لتحديد الأراضي الزراعية ومتابعة الإنتاج

4. التنسيق الحكومي والتطوير المستمر

- تم عقد اجتماعات تنسيقية بين وزارة الفلاحة والمحافظة السامية للرقمنة لوضع خطة عمل مشتركة لرقمنة القطاع الفلاحي، وربط المنصات الرقمية بالشبكة المعلوماتية الوطنية لضمان نجاعتها.
- أوصت الجلسات الوطنية للفلاحة بتعميم الرقمنة كأداة رئيسية للتحكم في البيانات وعصرنة وسائل الإنتاج، مع التركيز على تطوير القدرات البشرية والتكوين ودعم الشباب حاملي المشاريع في القطاع الفلاحي

ثانيا: التحديات التي تواجهها الزراعة الذكية و رقمنة القطاع الفلاحي الجزائري :

في ظل التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في عدة أماكن حول العالم، ولاسيما بالجزائر، والتي تؤثر سلبا على توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، إذ أصبح توفير تنمية وحماية غذائية في إطار مكافحة التغيرات

[1] رقمنة السجل الوطني للفلاحة بنسبة 100 بالمائة

[2] ملتقى-رقمنة-القطاع-الزراعي-لتحقيق-الأمن الغذائي **https://www.univ-mosta.dz/fsecsg/wp-content/uploads/sites/9/2024/11/**

[3] رقمنة-قطاع-الفلاحة-للقضاء-على-البيروق/**https://www.ennaharonline.com**

المناخية وبالتالي زيادة المردود والمداخيل والإنتاج عن طريق تطبيق التقنيات الزراعية الذكية كحتمية ضرورية لضمان الأمن الغذائي ورفع مستوى القطاع الفلاحي، ومن بين هذه العراقيل والتحديات التي تواجه الجزائر في هذا المجال نذكر من بينها ما يلي:

1-عراقيل طبيعية

ينحصر هذا النوع من العوائق التي تقف أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعة كالأراضي الزراعية المتاحة والمساحات المزروعة والمياه المتاحة نتيجة لبعض الممارسات البشرية الغير رشيدة والمرتبطة بالزراعة أو غيرها من باقي أنشطة الإنسان شهدت تدهورا كميا ونوعيا وهو ما انعكس سلبا على الإنتاج والإنتاجية على مر السنين بحيث أصبحت نادرة وتمثل عائقا أمام تطور الزراعة ورفع قدرتها الإنتاجية والتي يمكن حصرها في العناصر الموالية[1]

* مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية.
* مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية.
* مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الحيازة.
* مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية

2-مشاكل ومعوقات تكنولوجية

تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة عاملا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية كالعمل اليدوي الإنساني أو الحيواني، ورغم توسع استفادة القطاع الزراعي من الكثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة واستخدام الأسمدة، إلا أن ذلك ليس بالكافي، ويجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع بالمكننة وباقي مدخلات الإنتاج الحديثة .

3-ضعف الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي:

إن الدول لا تستطيع تحقيق التنمية بمجهوداتها لوحدها، فالاستثمار الخاص و الوطني والأجنبي يلعب دورا هاما في دفعها في مختلف القطاعات على رأسها القطاع الفلاحي، بحيث يمكن من توفير الوسائل البشرية المالية والمادية والتقنيات المتطورة، ما ينعكس بشكل إيجابي على توفير فرص العمل، تحسين مداخيل الفلاحين ورفع المردودية الفلاحية بشكل كبير لنسبة للجزائر تفيد معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بضعف مساهمة الخواص في الاستثمار في القطاع الفلاحي، حيث قدر إجمالي عدد المشاريع الخاصة الموجهة

[1] بوجحطو حكيم، محمد أمين مصطفوي، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الوقع والمأمول، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، العدد 5، المدية، الجزائر ، 2020، ص 30

له خلال الفترة 2017/2000 ب 1342 مشروع بقيمة إجمالية260.7 مليار دج، ما يمثل % 1.82 القيمة الكلية للاستثمارات الخاصة.

4-مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية:

يعاني القطاع الزراعي من اختلال بين العرض والطلب في سوق العمل، حيث يوجد فائض في اليد العاملة يؤدي إلى البطالة، كما أن ضعف الإقبال على العمل الفلاحي يعود إلى قلة الحوافز، وانخفاض الإنتاجية والدخل، وتردي الظروف المعيشية في الريف، ويواجه العمال الزراعيون مشكلات إضافية، مثل نقص الخدمات من طرف الإدارة، وضعف دعم الري واستصلاح الأراضي، وصعوبة الحصول على القروض، إضافة إلى صغر وتشتت الحيازات الزراعية.

ثالثا: الاقتراحات للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر:

يعد القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاد أي دولة باعتباره قاعدة كل القطاعات الأخرى لشدة لارتباطه بها، خاصة الصناعات الغذائية، والوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري أقوى دليل. فالأزمة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري أحسن تعبير عن الوضعية التي آل إليها القطاع الزراعي، مما دفع بالدولة إلى إعادة النظر في القطاع الفلاحي والبحث عن حلول وبدائل، وفيما يلي نقدم بعض المقترحات التي نجدها لازمة للنهوض بالقطاع الزراعي وهي كالاتي:

- ضرورة العمل على تقوية البنية التحتية للاتصالات والإنترنت.
- يجب إعادة النظر فالقطاع الزراعي بصفته مصدرا لخلق فرص العمل وتشغيل الشباب العاطل عن العمل، في حين يستعد العالم لثورة تدار فيها المزارع الكبرى من خلال تطبيقات الهاتف الذكي
- حتمية التعاون في مجال الفلاحة الذكية مع دول رائدة في هذا المجال مثل كوريا الجنوبية مما سيتوسع مستقبلا الى مجالات أخرى على غرار التسيير الذكي للزراعات في بيوت البلاستيكية.
- تبني الفلاحة الذكية التي ترتكز على أنظمة عصرية للإنتاج وتشجيع نشاطات البحث العلمي في المجال الفلاحي بغية تثمين القدرات الوطنية في هذا القطاع الحيوي والهام، من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام.
- تأطير ومتابعة الشباب المتكون حاملي المشاريع والابتكارات سيما في القطاع الفلاحي من اجل إعطاءهم الفرص التي تمكنهم من المشاركة في بناء الاقتصاد الوطني.
- ضرورة وضع سياسة تجلب استثمارات إضافية في مجال الزراعة الذكية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام
- مرافقة الشباب المبتكر وضمان كل التسهيلات الضرورية من اجل انخراطهم في الاستثمارات الفلاحية وتطوير أنظمة الإنتاج للمساهمة في رفع تحدي الأمن الغذائي.

– ضرورة خلق مناخ سياسي ملائم يشجع التغيرات الذكية عند المزارعين.

– حتمية التحول نحو استخدام التقنيات الزراعية الحديثة عن طريق تسخير كافة الوسائل المعلوماتية التي يستخدمها المزارع من أجل استخدام ما هو متاح لديه في ممارسة الزراعة وتطويرها.

– استخدام مجسات التربة التي تساعد على تفادي السقي العشوائي، وتحدد نسبة المياه الخاصة لكل نبتة خاصة مع ندرة المياه والجفاف القائم في السنوات الأخيرة.

المبحث الثالث: محاربة الفساد الإداري في القطاع الفلاحي بتجسيد الرقمنة في الإدارة

تُعد الرقمنة أداة فعالة لمحاربة الفساد الإداري في القطاع الفلاحي، من خلال تعزيز الشفافية، تقليل التدخل البشري، تسريع المعاملات، وتمكين الرقابة الدقيقة على العمليات، مما يحد من الرشوة والمحسوبية ويحسن كفاءة الإدارة الزراعية.

المطلب الأول: ماهية الفساد الاداري

أولا: تعريف الفساد الإداري

هو تلك النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي والتي تؤدي فعلا الى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة، سوآءا كان ذلك بصفة متجددة أم مستمرة، وسواء كان بأسلوب فردي أم بأسلوب جماعي منتظم[1].

ويمكن تعريفه اصطلاحا '' على أنه ذلك السلوك الذي يدل على الانحرافات في الالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة وممارسة القواعد والمبادئ الحاكمة للإدارة العمومية، قصد تحقيق مصلحة ومنافع شخصية تتعارض مع المصلحة العامة[2]

الفساد الإداري هو الفساد الذي يتمثل في الانحرافات الادارية والوظيفية أو التنظيمية، وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام خلال تأديته لمهام الوظيفة الرسمية[3].

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان الفساد الاداري هو عبارة عن السلوكيات والنشاطات الغير أخلاقية التي يمارسها بعض الأفراد في الإدارات والمؤسسات العمومية من أجل أهداف شخصية مهملا اهداف المصلحة العامة.

ثانيا: اسباب الفساد الاداري في القطاع الفلاحي

الفساد الاداري في القطاع الفلاحي يعد مشكلة خطيرة تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هناك عدة أسباب تؤدي الى تفشي هذه الظاهرة، وتشمل الأسباب الاقتصادية والسياسية والادارية والاجتماعية

---

[1] صليحة بوجادي،آ ليات مكافحة الفساد المالي والاداري بين الفقه الاسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاسلامية، تخصص شريعة وقانون ، جامعة الحاج لخضر –باتنة 01، السنة الجامعية 2018/2017 ،ص26.

[2] عبد الهادي عبد، أخلقة الادارة العمومية كآلية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، جويلية 2021، ص537.

[3] عبد الحليم بن مشري وعمر فرحات، الفساد الإداري(مدخل مفاهيمي) ، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد 05، 2009، ص13.

1. الاسباب الاقتصادية:

- عدم التوزيع العادل للثروات الزراعية: يؤدي عدم توزيع الموارد الزراعية والأراضي بشكل غير عادل الى تركيز الثروة بيد فئة معينة، ما يخلق شعورا بالظلم لدى الفئات الأخرى ويدفع البعض لاستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مالية شخصية.
- ضعف الرقابة والمحاسبة يؤدي غياب الرقابة الفعالة على العمليات الزراعية والإدارية الى استغلال الموارد بشكل غير مشروع، مثل تهريب الأموال أو احالة العقود بشكل غير قانوني[1].
- الفساد المالي مثل التلاعب في المستندات والعطاءات الحكومية، مما يؤدي الى إحالة عقود لمؤسسات مرتبطة بمسؤولين أو أقاربهم.
- يؤدي الارتفاع المستمر في معدل البطالة، والركود الاقتصادي إلى قصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة الوطنية، مما يؤدي إلى انتشار الفساد الإداري.ويتمثل المعيار الرئيسي للحكم على مدى تفشي الفساد أو الحد من انتشاره في قدرة الدولة على تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي لتوفير مستوى معيشي يتسم بالرفاهية[2]

2. الأسباب السياسية:

- **تأثير طبيعة النظام السياسي السائد على انتشار الفساد الإداري:** وما يتعلق هذا العامل بمدى ضعف لممارسة الديمقراطية، وحرية المشاركة في إدارة شؤون الحياة العامة الذي يمكن ان يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي[3]
- **تأثير عدم الاستقرار السياسي الاجهزة الادارية:** وفي هذا الخصوص يجب الاشارة الى انعدام الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على سير أجهزة الإدارة العامة ونشاطها لأنها هي أكثر النظم ارتباطا وخضوعا وإذعانا لنظام السياسي، والامر يدل على ان عدم الاستقرار السياسي قد يساعد بصورة أو بأخرى على انتشار الانحراف والفساد الاداري في القطاع الفلاحي.

ففي ظل النظام السياسي غير المستقر بسبب عدم وجود رقابة فعالة، فان الهيكل التنظيمي للإدارة العامة في الدولة يكون غير مستقر كما ان عدم الاستقرار السياسي يعني عدم استقرار السياسية الادارية[4]

---

[1] هنادي على صاحب، مفهوم الفساد المالي والإداري ومدى تأثيره على النشاط الاقتصادي، أحد متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد-قسم الاقتصاد، 2018، ص09.

[2] سوسن طيبي، وردة مفتاح، الفساد الاداري في الجزائر: بحث في أسباب استشرائه وآليات مكافحته، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص ادارة محلية، 2024/2023، ص16.

[3] عصام عبد الفتاح مطر-مقال في قسم الفساد الاداري كلية القانون-جامعة الفاتح-طرابلس-2011-ص301.

[4] محمد الصريفي-أخلاقيات الموظف العام-دار الكتاب القانوني-مصر الاسكندرية-2007-ص93.

3. الأسباب الادارية:

- **سوء اختيار الكفاءات:** تعيين أشخاص غير مؤهلين أو ضعيفي الكفاءة في المناصب الادارية يمكن أن يؤدي الى الفساد بسبب عدم القدرة على ادارة الموارد بشكل صحيح.
- **ضعف الرقابة والمساءلة الادارية:** ان ضعف انظمة الرقابة الادارية والمالية المساءلة وتعدد الاجهزة القائمة بها والاساليب المستخدمة في الاجهزة الرقابية تعد من اهم الاسباب الفساد الاداري خاصة في الجزائر[1].

4. الأسباب الاجتماعية:

- **المحسوبية والواسطة:** يمكن أن تؤدي المحسوبية الى تعيين الأشخاص في مناصب دون اعتبار للكفاءة، مما يؤدي الى الفساد.
- **الجهل والفقر:** يمكن أن يؤدي الجهل والفقر الى قبول الرشاوي أو المشاركة في أنشطة فاسدة. كما قد يلجأ الموظفين في كثير من الحالات إلى تعقيد الإجراءات أمام المواطن البسيط والذي يجد نفسه مضطرا لدفع الرشوة للانتهاء من معاملته في أسرع وقت2.
- **توظيف الانتماءات الأسرية والقبلية والطائفية في المعاملات الرسمية:** إن الميزة الأساسية المشتركة بين كل المتجمعات العربية، والتي لها تأثير مباشر وسلبي على الأجهزة الإدارية هي أولوية مصلحة الأسرة والعشيرة والطائفة على المصلحة العامة، وهذه الخاصية لا تجد لها مثيل في الدول المتقدمة انما هي موجودة في الدول النامية فقط[3].

ثالثا: أنواع الفساد الإداري في القطاع الفلاحي

تختلف أنواع الفساد الإداري تبعا للزاوية التي تنظر له منها ويختلف طبقا للحيثيات المرتبطة بها وهي كالآتي:

1. أنواع الفساد من حيث الحجم: يمكن ان نميز نوعين من الفساد

أ–الفساد الصغير: يخص هذا النوع من الفساد عادة الموظفين الصغار ويشمل الية دفع الرشوة والعمولة من أجل الحصول على امتيازات كان يقدم شخصا رشوة من أجل العمل خارج إطار القانون.

ب–الفساد الكبير: يرتكب هذا النوع من الفساد عادة من طرف مسؤولين يشغلون مناصبا عليا في الادارة

---

[1] معمر أميرة، حساني أمينة، الإطار القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،سنة 2020-2021،ص37.

[2] محمد خالد المهايني، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الاداري، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، القاهرة،2009، ص177.

[3] حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر، مذكرة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص80.

ويختلف عن الفساد الصغير لضخامة الرشاوى المستخدمة فيه، ويشمل عادة الصفقات والتوكيلات التجارية للشركات متعددة الجنسية. ويهدف إلى تغيير القواعد المنظمة للدولة من أجل تحقيق المنفعة الخاصة على حساب المنفعة العامة.

ويشترك الفساد الصغير والفساد الكبير في بعض العناصر وهي أن:

-الفساد انحراف اخلاقي لبعض المسؤولين العموميين.

-الفساد هو تصرف في الأملاك العمومية خدمة للمصالح الخاصة.

-الفساد لا يعني بالضرورة حصول الموظف العام على رشوة، وإنما يعني استغلال المركز بما يخالف القواعد الموضوعية[1].

2. أنواع الفساد من حيث الانتشار

أ- فساد دولي:

هذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر، ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطي يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً.

ب- فساد محلي:

هو الفساد الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة، من الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات كبرى أو عالمية) [2]

3. تصنيف آخر لأنواع الفساد:

أ- الفساد الاداري: ويتمثل في الانحرافات الوظيفية والإدارية والتنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام والمتمثلة في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة وغيرها[3].

---

[1] دوداح رضوان، الفساد الاداري مفهومه، مظاهره وسبل معالجته، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 29، العدد 01، جامعة زيان عاشور –الجلفة،2017، ص158.

[2] هنادي على صاحب، مفهوم الفساد المالي والإداري ومدى تأثيره على النشاط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص08

[3] حمزة عبداوي، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم القانونية والادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قالمة2012-2013، ص14.

ب- **الفساد المالي**: ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية إذ يمكن ملاحظة مظاهره في الرشاوي واختلاس المال العام.....الخ

ت- **الفساد السياسي**: ويتعلق بمجمل الانحرافات ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي في الدولة مع الإشارة أن هناك فارقا جوهريا بين الدول التي يكون في أنظمتها السياسية الحكم شموليا أو الحكم ديكتاتوريا والعوامل المشتركة في كلا النوعين تتمثل في الحكم الفاسد مما يفقد الديمقراطية والشفافية.

ث- **الفساد الأخلاقي**: ويتمثل في مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته كالقيام بأفعال مخلة بالحياء في مكان العمل أو الجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى دون إذن إدارية واستغلال السلطة لتحقيق مآرب شخصية على حساب مصلحة عامة.

المطلب الثاني: مظاهر الفساد الاداري في القطاع الفلاحي والية مكافحته

يعاني القطاع الفلاحي من مظاهر متعددة للفساد الإداري، كالمحسوبية وسوء توزيع الدعم والتلاعب بالبرامج. وتتمثل آليات مكافحته في تعزيز الرقابة، والاعتماد على الرقمنة، وتحديث القوانين لضمان الشفافية والعدالة.

أولا: مظاهر الفساد الإداري في القطاع الفلاحي

تشمل عدة جوانب تؤثر سلبا على الأداء والتنمية، ومن أبرزها:

- ✓ غياب تكافؤ الفرص
- ✓ اختلاس الموارد والدعم والتمويل المخصص للقطاع الفلاحي وتحويله لأغراض شخصية.
- ✓ التهرب من الضرائب والتلاعب بالمستندات واستخدام وثائق مزورة أو التهرب من دفع الضرائب المتعلقة بالأنشطة الزراعية
- ✓ التلاعب في تخصيص الأراضي الزراعية ومنح الاراضي بطرق غير قانونية ودون احتياجات الفلاحين الحقيقيين.[1]
- ✓ فساد موظفي القطاع العام والحكومة بكافة أشكاله كالتماطل في دراسة ملفات الفلاحيين مما يدفع الفلاح الى تقديم الرشاوي.
- ✓ قضايا الابتزاز مثل الرشاوى يدفعها المستثمرون حتى يتم الموافقة على طلبات الاستثمار[2].

[1] Perplexity ، ظاهرة الفساد الاداري في القطاع الفلاحي ،2025/04/27،ساعة 11.23

[2] الدكتورة/ هنان مليكة، جرائم الفساد، الرشوة والاختلاس وتكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقه الاسلامي وقانون مكافحة الفساد الجزائري مقارنا ببعض التشريعات العربية، ط2010، ص68.

- ✓ التلاعب في الدعم الذي تقرره الدولة لصالح محدودي الدخل
- ✓ فساد البيروقراطية والناتج عن كثرة الاجراءات والتعقيدات والرقابة على الجهات المختلفة[1].

ثانيا: الية مكافحة الفساد الاداري في القطاع الفلاحي

تتم مكافحة الفساد الإداري في القطاع الفلاحي من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والحكومة الرشيدة، والوقاية من الفساد، وضمان نزاهة التسيير في هذا القطاع الحيوي. وفيما يلي أبرز الآليات المتبعة:

- **تعزيز الحوكمة والشفافية:** تبني ممارسات الحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة الموارد والدعم الفلاحي، حيث يشدد المسؤولون على ضرورة وجود ارادة قوية لترجمة هذه المبادئ إلى ممارسات إجرائية وميدانية، مما يحد من فرص الفساد.
- **تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد:** ينسق قطاع الفلاحة مع السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته لتنفيذ محاور وأهداف هذه الاستراتيجية، التي تركز على ترسيخ مبدأ المساءلة والنزاهة في التسيير.
- **الاجراءات القانونية والقضائية:** وجود اليات قانونية صارمة لملاحقة المتورطين في الفساد الاداري، مع التركيز على تشخيص المشكلة بشكل دقيق ووضع استراتيجيات متكاملة للعلاج والوقاية، حيث أن مكافحة الفساد لا تقتصر على الشعارات الإعلامية بل تتطلب إجراءات شاملة ومتعددة الأبعاد.[2]
- **التعاون بين وزارة الفلاحة وهيئات مكافحة الفساد:**
  - ✓ تم توقيع اتفاقيات تعاون بين وزارة الفلاحة والهيئات الوطنية لمكافحة الفساد بهدف متابعة تنفيذ برامج مكافحة الفساد في القطاع الفلاحي.
  - ✓ انشاء هياكل إدارية مختصة بحماية المبلغين عن الفساد تكون نقطة وصل بين الوزارة وهيئة مكافحة الفساد.
  - ✓ تعزيز التنسيق بين المندوبات الجهوية للتنمية الفلاحية والمكاتب الجهوية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- **آليات الرقابة والتفتيش:**
  - ✓ تدعيم التعاون بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وأجهزة التفقد ومصالح الحوكمة لتقصي ملفات شبهات الفساد.

[1] الدكتور/محمد الأمين البشري، الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ب ط، سنة 2007، ص56.

[2] Perplexity ،الية مكافحة الفساد الاداري في القطاع الفلاحي ،2025/04/15،سا 12.09.

- ✓ العمل على تقليص آجال التقصي في ملفات الفساد مع الحفاظ على حقوق الدفاع والوزارة في الوقت ذاته.
- ✓ ضبط حالات فساد مالي واداري مثل الرشوة في مراكز الإدارة المركزية بوزارة الزراعة.

- **تطبيق برامج جزر النزاهة:**

- ✓ تنفيذ برنامج جزر النزاهة في منشئات تابعة لوزارة الفلاحة، مثل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وديوان الحبوب بهدف تكوين نماذج يحتذى بها في النزاهة.[1]

- **آليات الإبلاغ والشكاوى:**

- ✓ تطوير منظومة الخطوط الساخنة لتلقي الشكاوى المتعلقة بالفساد في القطاع الفلاحي.
- ✓ تفعيل آليات الشكاوى المعنية بمكافحة الفساد لضمان سرعة الاستجابة والتحقيق.
- ✓ تسهيل اجراءات العمل وتقليل البيروقراطية لتقليل فرص الفساد
- ✓ تحديد رواتب مناسبة للموظفين للحد من الرشوة.
- ✓ زيادة معدلات الدوران الوظيفي لمنع التمركز في المناصب.
- ✓ تعزيز المشاركة المجتمعية في مراقبة الأداء الإداري والمالي.
- ✓ استخدام التكنولوجيا في تتبع العمليات المالية والادارية لضمان الشفافية.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمحاربة الفساد الإداري بتعزيز رقمنة القطاع الفلاحي

من خلال مضمون هذا المطلب سوف نتطرق الى تعريف الادارة الالكترونية من جهة ومن جهة أخرى نسلط الضوء على دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد وذلك على النحو التالي:

أولا: تعريف الإدارة الالكترونية

للتعريف بهذا المصطلح الجديد نتوقف أمام عدة تعاريف ومفاهيم لا تقف عند اتجاه أو اهتمام معين بل تتوزع على اتجاهات مختلفة وفيما يلي عرض لأهمها:

تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها إطار عام ومنظومة تقنية متكاملة تختلف عن ممارسات الإدارة التقليدية للإدارة العادية، إذ أنها تشمل تحولا كبيرا في العمل، يشمل الأنشطة الحياتية في الدول من بشرية واجتماعية واقتصادية وإنتاجية للتطور الداخلي لها، وبهدف تقديم خدمات أفضل من تلك التي تؤديها الادارة التقليدية أصل[2].

[1] Perplexity ،الاجراءات المتبعة لمكافحة الفساد الاداري في القطاع الفلاحي، 2025/04/20،سا13.33.

[2] السويفان عبد السلام، ادارة مرفق الأمن بالوسائل الالكترونية، دراسة تطبيقية، دار الجامعة الجديد للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر،2012، ص51.

كما تعرف الإدارة الإلكترونية على أنها استراتيجية إدارية في عصر المعلوماتية، غايتها التشغيل السليم لموارد المعلوماتية وفي إطار إلكتروني حديث، وفي ظل اعتبارات التشغيل السليم للموارد البشرية والمادية وبأسلوب إلكتروني ليصل إلى تحقيق الكفاءة في تشغيل الجهود وإنفاق الأموال لبلوغ الغايات المستهدفة من قبل المنظمة المعنية[1]

وتعتبر الادارة الالكترونية أيضا بانها الاستغناء عن الورق والاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وهذا ما شكل الانتقال من العمل الاداري التقليدي الى العمل الإداري الحديث والتطور عبر استخدام شبكة الإنترنيت في إنجاز الأعمال، وعليه فظهور تطبيقات الادارة الالكترونية كان نتيجة التقدم المتطور في صناعة الحاسب وشبكة الأنترنيت[2]

ثانيا: دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري في القطاع الفلاحي

يتجلى دور الادارة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري في القطاع الفلاحي في عدة محاور رئيسية، تستند الى استخدام التقنيات الحديثة لتطوير العمل الاداري وتعزيز الشفافية والرقابة، مما يقلل من فرص الفساد ويكافحه بفعالية:

1. تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري:

- الادارة الالكترونية تساهم في تقليل مظاهر الفساد مثل الوساطة والرشوة والمحسوبية من خلال أتمتة الخدمات الادارية، مما يقلل من التدخل البشري المباشر ويحد من فرص التلاعب.
- الاعتماد على التوقيع الالكتروني وتقنيات تشفير البيانات من بين الأساليب التي اعتمدتها الإدارة الالكترونية في طريقها لمكافحة الفساد الاداري، سعيا منها لتحقيق الشفافية والنزاهة والجدية في العمل وكذا لكثيف الرقابة على الموظفين باستخدام الوسائل التكنولوجية التي من شأنها تسهيل عملية إثبات الأعمال الغير الشرعية واكتشاف مرتكبي الأعمال والتأكد من مصداقية الأشخاص والمعلومات والقرارات[3]، مما يعزز المساءلة والعدالة في القطاع الفلاحي.

2. أتمتة الخدمات الادارية وتسهيل الرقابة:

- أتمتة الخدمات الادارية تعني تحويل الأعمال التي كانت تتطلب تدخلا بشريا الى عمليات الكترونية تتم بشكل آلي، ما يسرع إنجاز المهام ويقلل الأخطاء والتجاوزات، ويقلل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمستفيد، ويحد من فرص الرشوة والوساطة.

[1] العاني مزهر شعبان، جواد شوقي ناجي، الإدارة الالكترونية، ط1، دار الثقافة للنشر، عمان،2014، ص33.

[2] محمد القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، (د. ط)، دار أسامة للنشر، عمان، 2010، ص18.

[3] فارس بن علوش، آل دبيان السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2013، ص 57.

- الادارة الالكترونية توفر نظام رقابي دقيق ومستمر، يتيح اكتشاف الانحرافات الادارية فور وقوعها، ويسهل عمل الأجهزة الرقابية في تحديد بؤر الفساد.

3. تحسين كفاءة العمل الإداري في القطاع الفلاحي:

- الادارة الالكترونية تقلل من الروتين الاداري والتعقيدات التي تسهل انتشار الفساد، كما توفر الوقت والجهد والتكلفة، مما يجعل العمل الاداري أكثر فعالية وشفافة.
- الربط الالكتروني بين المستويات التنظيمية يتيح قنوات اتصال سريعة وفعالة، مما يسهل التنبيه المبكر عن الانحرافات ومعالجتها فورا[1].

4. دور الادارة الالكترونية في البحث والتحري عن جرائم الفساد:

- تساعد الرقمنة في كشف الجرائم مثل الاختلاس والتحويلات المشبوهة في المؤسسات الاقتصادية، ويمكن توظيف هذه الاليات في القطاع الفلاحي لمراقبة العمليات المالية والادارية بدقة أكبر.

وبالتالي الادارة الالكترونية في القطاع الفلاحي تمثل آلية حديثة وفعالة لمكافحة الفساد الاداري من خلال تقليل التدخل البشري في العمليات الخاصة بالقطاع الفلاحي.

ثالثا: الحلول المقترحة لمواجهة تحديات استعمال الرقمنة في محاربة الفساد الإداري

تواجه الرقمنة في القطاع الفلاحي تحديات عدة في محاربة الفساد الإداري، ويمكن تلخيص الحلول المقترحة على النحو التالي:

1. إعادة هندسة العمليات الإدارية باستخدام الرقمنة

- تعتمد على استخدام التقنيات الرقمية لإعادة تصميم العمليات الادارية بما يرفع من كفاءتها ويقلل من التعقيدات والبيروقراطية التي تفتح المجال للفساد.
- تبسيط الإجراءات وتوفير قنوات إلكترونية مباشرة للتعامل مع المواطنين والموظفين، مما يقلل من التداخلات والوساطات غير القانونية.

2. تعزيز الشفافية والرقابة الرقمية

- استخدام بوابات الكترونية حكومية ومنصات شفافية رقمية تتيح تتبع سير المعاملات وتقليل فرص الرشوة والمحسوبية.
- اعتماد نظم مراقبة ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل(**Bloch Chain**) لتسجيل العمليات بشكل شفاف وغير قابل للتلاعب.

[1] **Perplexity** ، دور الادارة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري في القطاع الفلاحي، يوم 2025/04/24،الساعة19 :21

3. تسهيل وصول المواطنين للخدمات وتقليل التعامل المباشر

- رقمنة تقديم الخدمات عبر الانترنيت وتوفير تطبيقات الهاتف المحمول لتقليل الحاجة للتعامل المباشر مع الموظفين، مما يقلل فرص الفساد المرتبطة بالوساطة والرشوة.
- إدخال معرف وحيد لكل مواطن لتسهيل التنسيق بين الإدارات المختلفة وجعل المعاملات أكثر قابلية للتتبع.

4. تطوير القدرات البشرية وتحديث الأنظمة القانونية

- تدريب الموظفين على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتعزيز ثقافة النزاهة والشفافية داخل المؤسسات.
- توعية المزارعين والمستفيدين بخدمات الرقمنة في القطاع الفلاحي.

5. دعم الحوكمة الرقمية المتكاملة

- إرساء حكومة موحدة للمشاريع الرقمية في القطاع الفلاحي لضمان تكامل البيانات وسير العمل بشكل منظم وشفاف.
- العمل على بناء نظام رقمي متمحور حول الانسان يضمن حقوق المواطنين ويحفز الاستثمار في القطاع الفلاحي.

6. تفعيل الرقابة الالكترونية والمشاركة المجتمعية

- استخدام أدوات المراقبة الرقمية في الوقت الحقيقي لمتابعة العمليات المالية والادارية.
- تشجيع مشاركة المواطنين في الرقابة عبر منصات إلكترونية تتيح الإبلاغ عن الفساد والمخالفات

هذه الحلول مجتمعة تساهم في تحويل الادارة التقليدية إلى إدارة رقمية فعالة لمكافحة الفساد الإداري في القطاع الفلاحي من خلال إعادة هندسة العمليات، تعزيز الشفافية، تقليل التعاملات المباشرة، وتحديث القدرات القانونية والبشرية، تطبيق هذه الحلول يتطلب إرادة سياسية قوية، استثمارات في البنية التحتية الرقمية، وتعاون بين مختلف الجهات الحكومية والمجتمع المدني لضمان نجاحها في الحد من الفساد.

خاتمة الفصل:

في الختام، يظهر جليًا أن الرقمنة تمثل أحد العوامل المحورية في تطوير القطاع الفلاحي، من خلال تعزيز الكفاءة والإنتاجية وتحسين جودة العمليات الزراعية، لقد أظهرت التقنيات الرقمية، مثل إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، إمكانات هائلة في تحسين إدارة الموارد الزراعية وتسهيل الوصول إلى المعلومات الحاسوبية الدقيقة التي تساهم في اتخاذ قرارات مستنيرة، كما أن الرقمنة توفر أدوات فعالة لمكافحة الفساد في هذا القطاع، من خلال تعزيز الشفافية، وتقليص الفجوات المعلوماتية، وتوفير آليات رصد ومتابعة دقيقة تضمن عدالة التوزيع وإدارة الموارد.

إضافةً إلى ذلك، تساهم الرقمنة في توفير بيئة مواتية لتحسين مستوى التفاعل بين الفلاحين، المؤسسات الحكومية، والشركات الخاصة، مما يعزز التعاون ويخلق فرصًا اقتصادية جديدة ولذا، من المهم تبني استراتيجيات رقمية مبتكرة وشاملة لتوسيع نطاق هذه التكنولوجيا بما يتماشى مع خصوصيات كل منطقة فلاحية.

إن الرقمنة لا تقتصر على تحسين فعالية العمل الزراعي فحسب، بل تمثل أيضًا أداة استراتيجية في محاربة الفساد، من خلال ضمان الشفافية، وتقليل الهدر، وتيسير متابعة الأنشطة والمشاريع الفلاحية وبالتالي، فإن المستقبل الواعد لهذا القطاع يعتمد على تبني الحلول الرقمية بشكل متكامل، لضمان تطوير مستدام يعزز من مكانته ويعود بالنفع على المجتمعات المحلية والاقتصاد الوطني بشكل عام.

الفصل الثاني

دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

تمهيد:

شكل القطاع الفلاحي في ولاية تيارت أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، نظرًا لما تزخر به المنطقة من قدرات إنتاجية وموارد طبيعية وبشرية هامة، غير أن هذا القطاع يواجه تحديات متزايدة تتعلق بتغير المناخ، وتزايد الطلب، وضرورة ترشيد استخدام الموارد وتحسين المردودية، في هذا السياق، برزت الرقمنة كخيار استراتيجي لتحديث الإدارة الفلاحية وتطوير آليات التسيير والتخطيط، من خلال اعتماد أدوات رقمية تسهم في تعزيز الشفافية، وتسريع المعاملات، وتحسين متابعة البرامج الفلاحية.

وانطلاقًا من هذه الأهمية، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى دمج الرقمنة في القطاع الفلاحي على مستوى مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، عبر تسليط الضوء على الآليات الرقمية المعتمدة، مدى نجاعتها، والتحديات المرتبطة بتطبيقها على أرض الواقع. وقد تم الاعتماد في هذا الفصل على المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف أدوات بحث مثل المقابلات مع المسؤولين المحليين، وتحليل الوثائق الرسمية والتقارير الإدارية، وذلك بهدف الوصول إلى فهم شامل لواقع التحول الرقمي داخل هذه المؤسسة العمومية.

المبحث الأول: تقديم مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

تعتبر مديرية المصالح الفلاحية بولاية تيارت هي الجهة المسؤولة عن تنظيم ودعم القطاع الفلاحي بالولاية، وتسعى إلى تحسين الإنتاجية وظروف العمل من خلال تقديم الخدمات التقنية والإدارية وتبني مبادرات حديثة مثل الرقمنة لتطوير الأداء وضمان استدامة القطاع في وجه التحديات المتزايدة.

المطلب الأول: لمحة عن الامكانيات الفلاحية لولاية تيارت.

تتمتع ولاية تيارت بإمكانيات فلاحية كبيرة تشمل أراضٍ زراعية خصبة ومناخ ملائم، مما يجعلها من المناطق المهمة في الإنتاج الزراعي والحيواني على المستوى الوطني.

أولا: الأراضي الفلاحية لولاية تيارت

تتميز ولاية تيارت بطابعها الزراعي والرعوي، حيث تحتوي على إقليم زراعي شاسع يشكل 80% من المساحة الإجمالية وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 705.650 هكتار، وهو ما يعادل 44% من المساحة الإجمالية المخصصة للزراعة .

تُمارَس زراعة الحبوب على مساحة تمتد من 300,000 إلى 350,000 هكتار، بإنتاج قد يتجاوز 400,000 قنطار في سنة مثمرة الا أن الظروف المناخية تؤثر بشكل كبير على إنتاج الحبوب في الولاية الذي يشكل أكثر من 10% من الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني الذي يعد نشاطًا ذا أهمية كبيرة، حيث يضم تعداد الأغنام 880,000 رأس وقد يصل عددها إلى 1,200,000 رأس أثناء فترة الترحال، بينما يبلغ عدد الأبقار حوالي 40,000 رأس .

- تقدر المساحة الاجمالية لولاية تيارت 2.005.005 هكتار موزعة كمايلي:

الجدول (01-02): تقسيم الأراضي الفلاحية لولاية تيارت

النوع	المساحة (هكتار)	النسبة المئوية من إجمالي الولاية
الأراضي الفلاحية الإجمالية (S.A.T)	**1 589 531**	**79.27%**
الأراضي الفلاحية المستغلة (S.A.U)	**688 725.22**	**34.35%**
الغابات (المساحة الحراجية)	**154 200**	**7.69%**
المراعي والمراعي الطبيعية	**420 606**	**20.97%**
مساحة الحلفاء	**326 000**	**16.25%**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة المعطيات المقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية تيارت

الشكل(01-02): تقسيم الأراضي الفلاحية لولاية تيارت

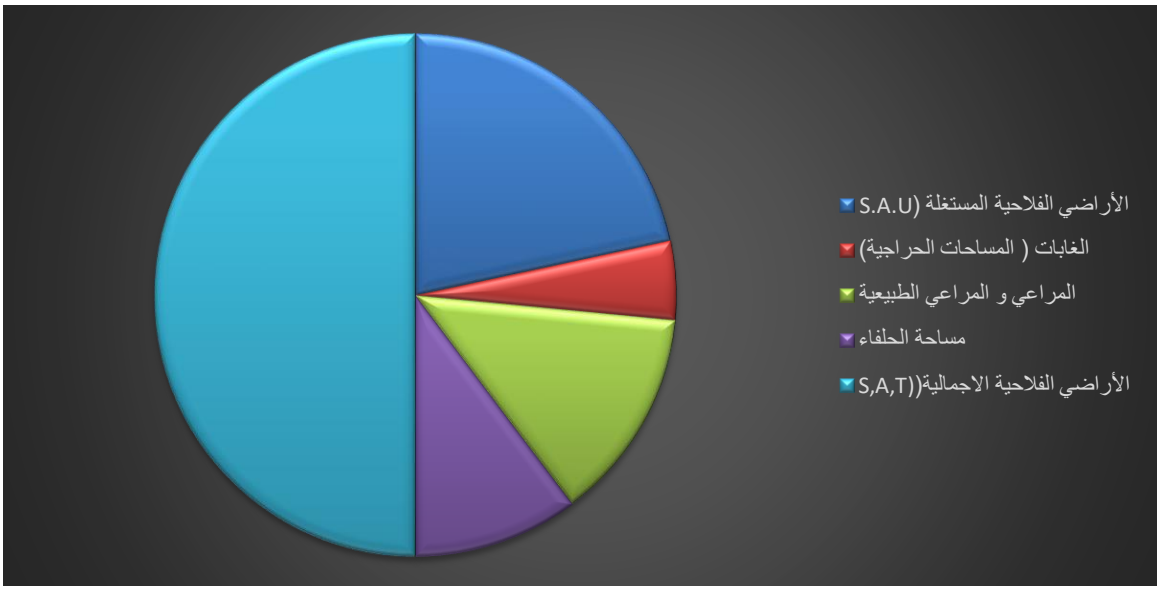

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

ثانيا: البنية التحتية الهيدروليكية:

تعد ولاية تيارت منطقة فلاحية وهي من المناطق الجزائرية التي تولي اهتمامًا خاصًا للبنية التحتية الهيدروليكية، خاصة في مجال تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب ومشاريع الري ومن بين مواردها المائية الطبيعية نذكر:

حجم الموارد المائية المعبئة: (هكم3)

- المياه الجوفية (هكم3/سنوي) : 31
- المياه السطحية (هكم3/سنوي) : 11
- عدد السدود والموقع: مشرع الصفا والدحموني و بوقارة: 03
- عدد السدود المستغلة بما فيها: 03
- قدرات تعبئة السدود (هكم3): 100
- قدرات السدود المستغلة (هكم3): 90.8
- عدد الآبار: 235
- عدد الآبار قيد الاستغلال : 16
- تدفق الآبار (هكم3/ سنوي) : 32
- عدد خزانات الماء : 114

- **خطط استشرافية في تسيير قطاع الري**

أكد وزير الري على ضرورة اعتماد خطط استشرافية في تسيير قطاع الري، خاصة فيما يتعلق بالتزويد بالماء الشروب، والتطهير، والوقاية من أخطار الفيضانات. تهدف هذه الخطط إلى التنبؤ بالمشاكل وبحث حلول محلية بالتنسيق مع السلطات المحلية.

- **مشاريع مستقبلية**

تسعى ولاية تيارت إلى تأمين وتدعيم مصادر المياه عبر مشاريع مستقبلية، منها جلب مياه البحر المحلاة. يتم حاليًا تحيين الدراسة المنجزة سابقًا لتنفيذ هذا المشروع، مما سيمكن من توفير المياه بشكل مستمر في حال تسجيل أعطاب تقنية على شبكات الجر أو في حال انخفاض منسوب المياه الجوفية.

الخريطة ادناه توضح موقع ولاية تيارت وجميع ثرواتها الطبيعية من مياه جوفية وغابات وأراضي وجبال

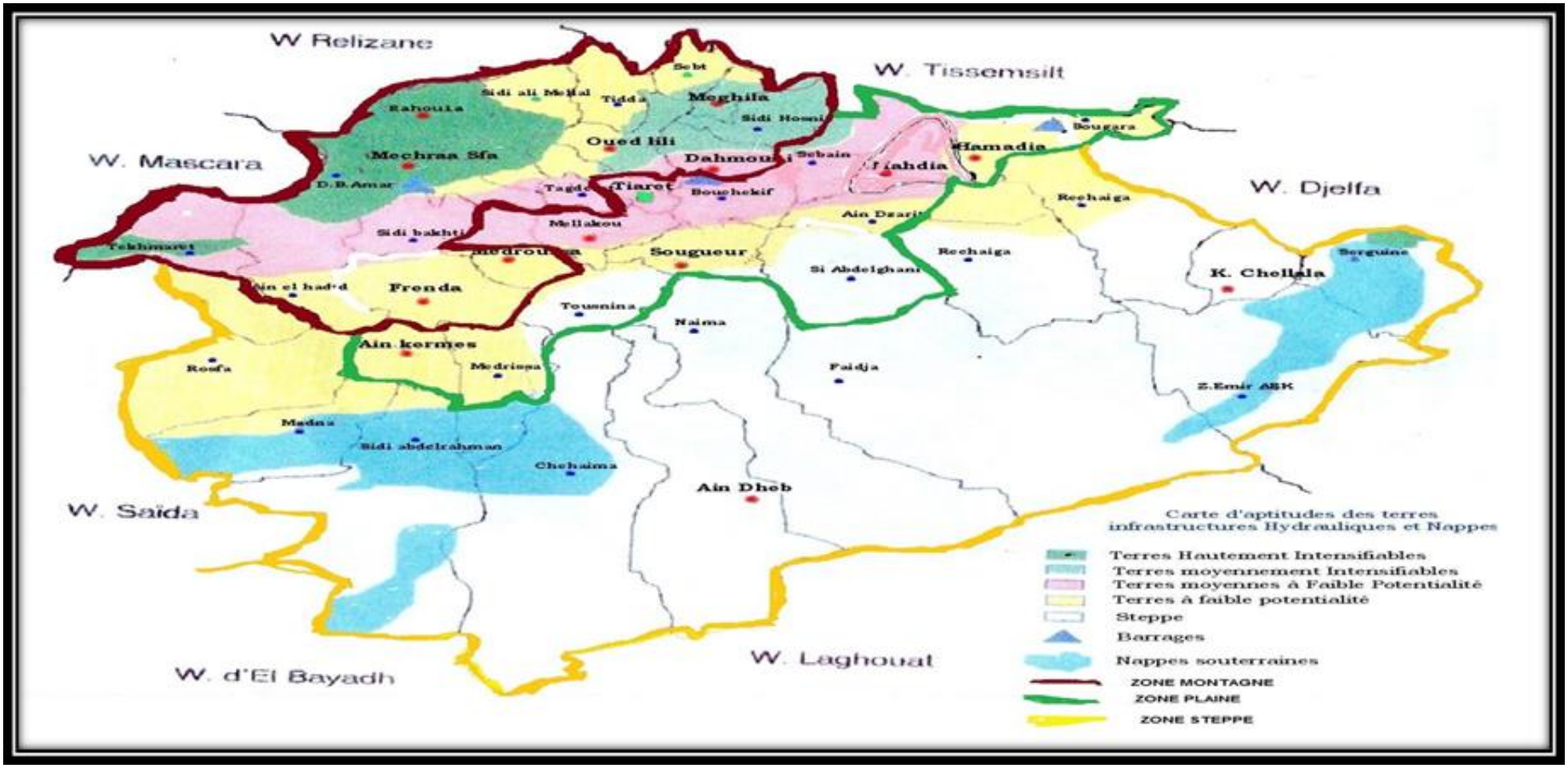

الشكل (02-02): موقع ولاية تيارت وجميع ثرواتها الطبيعية من مياه جوفية وغابات وأراضي وجبال

المطلب الثاني: التعريف بمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

أنشأت مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت بموجب المرسوم رقم 90-195 المؤرخ في 23 يونيو 1990 و تقوم بتطوير المصالح الفلاحية في الولاية و تنفيذ جميع التدابير التي من شأنها تأطير النشاطات الفلاحية في اتجاه تنمية الطاقات الموجودة، و تكلف بهذه الصفة بمايلي[1] :

- السهر على تطبيق التنظيم في جميع ميادين النشاط الفلاحي
- ضمان تفتيش النشاطات البيطرية والصحة النباتية ومراقبتها
- تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات المحلية التابعة لقطاع الفلاحة
- استعمال الأدوات والتدابير التي تطلبها سياسة الحفاظ على الأراضي الفلاحية والزراعية الغابية والرعوية
- وضع وسائل الاحصائيات الفلاحية وتطوير وضبطها واعداد مختلف البطاقات الضرورية لمتابعة وضعية القطاع وتقييمه بانتظام
- تحديد أهداف التنمية الفلاحية في الولاية والوسائل التي ينبغي تجنيدها لتحقيق ذلك
- الحث على ترقية الاستثمار الفلاحي [2]

وتتكون مصلحة الفلاحة لولاية تيارت من 05 مصالح و12 مكتب موزعة كالتالي:

أ- مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات: يعطي الأفضلية بالاعتناء للإرث العقاري وتنظيم الأحداث وبناء بنية تحتية ومعدات داخل إطار التطوير الفلاحي ويضم ثلاثة مكاتب (03).

- مكتب الاستصلاح والتنظيم العقاري
- مكتب ترقية الاستثمارات ومتابعة المشاريع
- مكتب الري الفلاحي والتجهيزات الريفية

ب- مصلحة الاحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية: يعطي الأفضلية لتحقيق دراسة إحصائية وبرامج فلاحية ويحتوي على مكتبين(02)

- مكتب الاحصائيات الفلاحية
- مكتب التحقيقات الاقتصادية

[1] معطيات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

[2] الجريدة الرسمية رقم 26 المؤرخة في 1990/07/28 ص871

ج- **مصلحة المتفشيات البيطرية والصحة النباتية:** يعطي الأفضلية لوضع عمل وتطبيق التنظيم المناسب والتشريع في القوانين وتنظيم مادة الحفظ وإصلاح الصحة البيطرية وحماية أدوات العتاد الفلاحي ويحتوي على مكتبين(02)

- مكتب المفتشية البيطرية
- مكتب الصحة النباتية

ت- **مصلحة تنظيم الإنتاج و الدعم التقني:** يعطي الأفضلية لرفع أحداث تطورات الإنتاج الفلاحي وعصرنة الإرشاد الزراعي وتربية المواشي والدواجن.....الخ والوقاية وتضم ثلاث مكاتب(03).

- مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية
- مكتب التكوين والتحسين والتشغيل الفلاحي والإرشاد
- مكتب التنظيم والتقييس

ث- **مصلحة إدارة الوسائل:** يعطي الأفضلية لحماية التسيير الشخصي الإداري التقني وتأدية الموازنة وتقوم بتوجيه الخدمات الفلاحية والفروع الفلاحية الحرة المستقلة وتشمل مكتبين(02)

- مكتب تسيير المستخدمين والتكوين
- مكتب تسيير الميزانيات والوسائل العامة

أضف الى ذلك فالمديرية مدعمة بإطارات أخرى متمثلة في :

- 08 مستشارين تقنيين في الفلاحة
- 03 مكلفين ببرنامج الارشاد الفلاحي
- 02 خبيرين في الزراعة
- 14 قسما فرعيا فلاحيا كل قسم فرعي يضم مكتبيين

والمخطط أدناه يوضح لنا الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

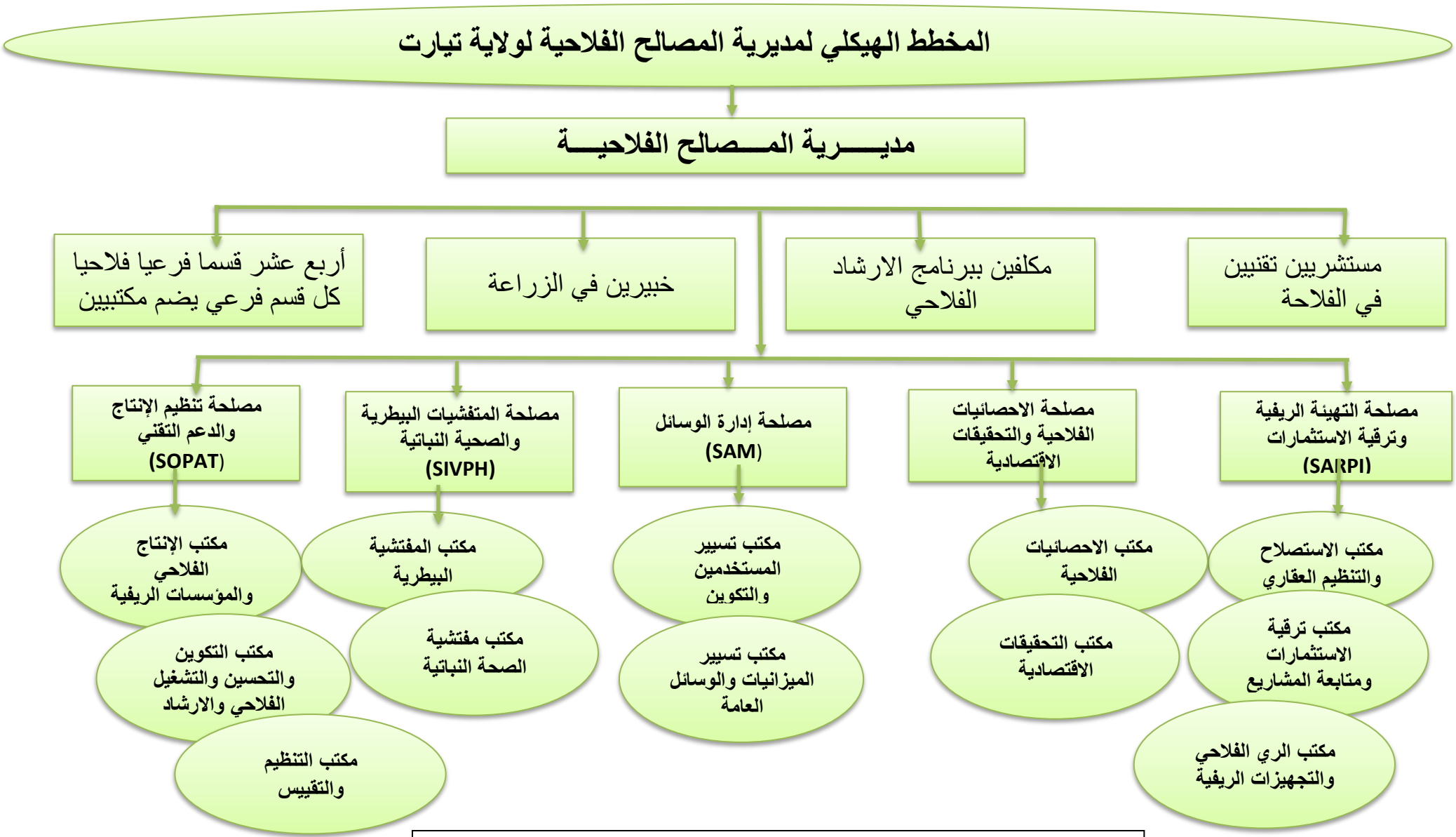

الشكل(03-02): المخطط الهيكلي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

المبحث الثاني: استخدام الوسائل التكنولوجية ورقمنة القطاع الفلاحي بولاية تيارت.

في إطار جهود الحكومة الجزائرية لتعزيز القطاع الفلاحي وتحديثه، فالعمل على رقمنة القطاع الفلاحي لولاية تيارت هي خطوة كبيرة نحو تحسين الأداء والإنتاجية في الزراعة، وهي تشمل استخدام التكنولوجيا الرقمية، وبما انها تعد من المناطق الزراعية الهامة في الجزائر، يمكن أن تسهم الرقمنة في تحسين إدارة الموارد الزراعية، وزيادة الكفاءة، وتوفير خدمات أفضل للفلاحين.

المطلب الأول: المجالات التي تمت رقمنتها بالقطاع الفلاحي لولاية تيارت.

أولا: الغرفة الفلاحية:

شهدت الغرفة الفلاحية لولاية تيارت خطوات ملموسة في مجال الرقمنة، تماشياً مع التوجه الوطني نحو تحديث القطاع الزراعي وتسهيل الخدمات للفلاحين فيما يلي أبرز المجالات التي تم رقمنتها:

أ- إطلاق منصة "غرفتي"

أطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منصة "غرفتي" الرقمية، التي تهدف إلى:

- تسيير السجل الفلاحي والريفي رقمياً.
- تحديد خريطة الإنتاج الفلاحي عبر الوطن.
- مرافقة المهنيين وتسهيل الإجراءات الإدارية.
- توفير إمكانية التواصل عن بعد.
- طرح انشغالات الفلاحين ومعالجتها من طرف الغرف الولائية والغرفة الوطنية

الشكل (04-02): واجهة الموقع الالكتروني للمنصة الرقمية غرفتي

ب- رقمنة السجل الفلاحي الوطني

تم رقمنة السجل الفلاحي الوطني بنسبة 100%، مما أتاح إصدار بطاقات رقمية للفلاحين في جميع ولايات الوطن، بما في ذلك ولاية تيارت، تُخزن جميع البيانات المتعلقة بالفلاحين رقميًا عبر المنصة الإلكترونية "غرفتي"، التي تُشرف عليها الغرفة الوطنية للفلاحة، مما يُساهم في تسهيل الإجراءات الإدارية وتحسين عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج الفلاحي.

ت- إصدار بطاقة الفلاح الرقمية

تم إطلاق بطاقة فلاح رقمية مزودة برمز الاستجابة السريعة(**QR Code**) ، تُخزن جميع البيانات المتعلقة بالفلاحين رقميًا عبر المنصة الإلكترونية "غرفتي"، مما يُساهم في تسهيل الإجراءات الإدارية وتحسين عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج الفلاحي .

الشكل (05-02): نموذج من بطاقة الفلاح

ث- رقمنة المحفظة العقارية الفلاحية

أعلن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية عن إطلاق التسجيلات عبر المنصة الرقمية للاستفادة من المحفظة العقارية السابعة في محيط عين الذهب ببلدية عين الذهب بولاية تيارت، مما يسهل على المستثمرين الفلاحيين تقديم طلباتهم إلكترونياً.

ج- التواصل الرقمي مع الفلاحين

تعتمد الغرفة الفلاحية لولاية تيارت على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل صفحتها الرسمية على فيسبوك، لنشر الإعلانات والتواصل

هذه المبادرات تعكس التزام الغرفة الفلاحية لولاية تيارت بتحديث خدماتها وتسهيل الوصول إليها عبر الوسائل الرقمية، مما يُسهم في تعزيز التنمية الفلاحية المستدامة في المنطقة

مع الفلاحين، مما يعزز التفاعل الرقمي ويُسهل تبادل المعلومات

الشكل(06-02): واجهة الصفحة الرسمية للغرفة الفلاحية على فيسبوك

ثانيا: ادراج الرقمنة في مجال الإحصاء بمديرية المصالح الفلاحية:

لقد قامت مصالح مديرية الفلاحة لولاية تيارت بإدراج و استخدام وسائل الرقمنة على جميع مهامها الإحصائية تقريبا حيث يوجد هنالك منصات خاصة بأسعار الخضر و الفواكه و كذلك أسعار اللحوم الحمراء منها و البيضاء و أيضا منصة خاصة بالإنتاج الحيواني **MICLAT** حيث بدأ العمل سنة 2023 وهي مخصصة لجرد قطعان الانعام(البقر ، الغنم، المعز، الابل) مما يسهل عليها تنظيم الأسواق و كذا اتخاذ القرار الرشيد للاستهلاك اليومي لهذه المنتجات او في المناسبات كعيد الأضحى و كذلك توجيه كيفية توجيه دعم الدولة للأعلاف (الشعير العلفي ، النخالة) وهذا يعتبر جزء صغير جدا اذ انها لازالت في مراحلها الأولى في تطبيق رقمنة القطاع ككل

وفي اطار جهود الحكومة الجزائرية لتعزيز القطاع الفلاحي و تحديثه لابد لمصالح مديرية الفلاحة لولاية تيارت أن تعمل على تطبيق القرارات الحكومية ومن ابرز هذه القرارات رقمنة، الاحصاء العام للفلاحة الذي يتم على الأقل كل 10 سنوات و هذا من توصيات المنظمة العالمية للتغذية و الزراعة (**FAO**) التابعة للأمم المتحدة اذ يجب على الدول الزراعية القيام بهذا الإحصاء بصفة دورية

1. ماذا نعني بالإحصاء العام للفلاحة (RGA)؟

هو عبارة عن أخذ صورة وصفية للقطاع الفلاحي في لحظة زمنية محددة وبعبارة أخرى هو عملية جرد شاملة لبنية الاقتصاد الفلاحي وجميع مكوناته أي تدوين وتسجيل جميع المعلومات الخاصة بالمستثمرات الفلاحية هذه المعلومات تتمثل بشكل مختصر فيما يلي:

- ❖ عدد المستثمرات الفلاحية حجمها و الطبيعة القانونية للمستثمرات الفلاحية (امتياز، استصلاح، بدون سندات .....)
- ❖ التعريف بالمستثمر والمستثمرة (موقعها الجغرافي والمكاني، نشاطها الفلاحي نباتي أو حيواني وأهم الشعب التي تتواجد في المستثمرة)
- ❖ المكننة المتواجدة في المستثمرة مع تحديد نوعها.
- ❖ الموارد المائية وهياكل السقي الموجود بها (آبار عميقة، تقليدية...)
- ❖ عدد المستثمرات الفلاحية المربوطة بالكهرباء الفلاحية وغير المربوطة بالكهرباء الفلاحية
- ❖ عدد هياكل تربية الحيوانات (حصائر تربية الدواجن، اسطبلات، حصائر تربية الابقار والأغنام...)
- ❖ الموارد البشرية للمستثمرين وحجم اليد العاملة المستعملة في النشاط الفلاحي.

وبما أن الاحصاء العام للفلاحة(RGA) يعتبر عملية ذات بعد وطني وذات أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للقطاع الفلاحي وللاقتصاد الوطني لما لها من نتائج يمكن استغلالها في تنمية القطاع الفلاحي بصفة شاملة، كان ولابد من رقمنة هذه العملية، اذ تطلبت هذه العملية الوطنية الواسعة النطاق شهورا من التحضير الدقيق والتنسيق بين مختلف القطاعات حيث تم حشد إمكانيات ضخمة بما في ذلك ولأول مرة استخدام الأدوات التكنولوجية والرقمية، حيث ستشكل البيانات المجمعة قاعدة بيانات مرجعية أساسية لمختلف القطاعات والبرامج العامة للتنمية كما ستمثل موردا غنيا للمجتمع العلمي ..

2. الخطوات التي يمر بها الإحصاء العام للفلاحة في ولاية تيارت.

أ- التحضير والاعداد:

قبل انطلاق العملية، تم عقد اجتماعات تنسيقية مع مديري المصالح الفلاحية على مستوى الولايات، بما في ذلك ولاية تيارت لمناقشة التحضيرات الخاصة بالإحصاء العام للفلاحة لسنة 2024، هذا الإحصاء يعد الثالث من نوعه في الجزائر بعد إحصاء 1973 و2001 الذي كان يتم يدويا الا أن احصاء2024 قام علة تقنيات رقمية جديدة تساعد موثوقية البيانات المجمعة ودقتها لدعم السياسات التنموية المستدامة.

كما تم تنظيم حملات تحسيسية لتوعية الفلاحين والمربيين بأهمية التعاون مع فرق الإحصاء.

ب- التنفيذ الميداني:

انطلقت عملية الإحصاء الميداني في 19 ماي 2024 واستمرت حتى 17جويلية 2024 وتم تمديدها الى 27 جويلية 2024، حيث قامت مديرية مصالح الفلاحية لولاية تيارت بتكوين لجنة قائمة على هذه العملية متكونة من 203 عون إحصاء و46 مراقب و02 ملاحظين ولائيين، ومكلفين بالإعلام، ومشرف وطني وفئات أخرى تساعد في انجاز هذه العملية مهمتها جمع البيانات من الفلاحين عن طريق ملئ استمارة تحتوي على مجموعة كبيرة من المعلومات يدويا تساعد في معرفة كل ما يخص الزراعة والفلاحة بولاية تيارت.

ت- المراقبة البعدية:

بعد انتهاء الإحصاء الميداني، تم ضبط حوالي 38.800 مستثمرة فلاحية حسب القائمة المرسلة من طرف رؤساء الأقسام الفرعية الفلاحية لولاية تيارت، وبعد أن أصدرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالبدأ بعملية المراقبة البعدية بتاريخ 26 جانفي 2025 وفي هذه المرحلة قامت مصالح مديرية الفلاحة لولاية تيارت كباقي الولاية بملئ جميع المعلومات التي تم جمعها على تطبيق يدعى (**CENSUS Agricole App**) وهو عبارة عن تطبيق رقمي يُستخدم لجمع هذه المعلومات من قبل:

- الباحثين الميدانيين.
- المهندسين الزراعيين.
- أحيانًا من قبل الفلاحين للإدخال الذاتي للبيانات

ويهدف الى توفير قاعدة بيانات دقيقة لدعم السياسات الفلاحية، تحسين توزيع الموارد والدعم الحكومي، معرفة واقع الزراعة وتحديد التحديات والفرص.

من مميزات هذا التطبيق ما يلي

- ستخدام الـ **GPS** لتحديد موقع المزارع بدقة.
- دعم العمل دون إنترنت (**off line mode**) ثم المزامنة لاحقًا.

الشكل (07-02): واجهة الموقع الالكتروني لاستمارة الإحصاء الفلاحي

الشكل (08-02): واجهة الموقع الالكتروني للإحصاء الفلاحي

استنادا الى النتائج المتحصل عليها يمكننا القول إنه أصبح لدينا قاعدة بيانات بعوامل ثابتة وعوامل متغيرة سنويا تم من خلالها ضبط عدد الفلاحين وطبيعة الأراضي وكل ما يخص المستثمرات أما العوامل المتغيرة فهي طبيعة المنتج المزروع كل سنة تبقى غير ثابتة.

وهكذا أصبح لدى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قاعدة بيانات كبرى حول الفلاحة بالجزائر ومؤخرا تعمل على ادراج هذه المعلومات عبر الساتلايت عن طريق الاحداثيات لتكون بذلك خطوة هامة من أجل الحصول على نتائج دقيقة ومعلومات واضحة عن كل ما يمكن انتاجه عن طريق صور الأقمار الاصطناعية

المطلب الثاني: برنامج تكويني في مجال استخدام التكنولوجية المتطورة بالقطاع الفلاحي (**cupagis**).

تُعد جامعة ابن خلدون بتيارت شريكًا رئيسيًا في هذا المشروع **CUPAGIS**، حيث شاركت في تطوير برنامج ماستر في الزراعة الدقيقة، والذي يستهدف خريجي تخصصات مثل "المياه والتربة"، "الإنتاج النباتي"، "الزراعة البيئية"، و"البيئة والإيكولوجيا"، حيث تخرج من قسم التغذية وتكنولوجيا التغذية الفلاحية:

- ✓ حوالي 46 طالب ماستر في الزراعة الدقيقة دفعة 2022-2023
- ✓ و25 طالب ماستر دفعة 2023-2024

كما ساعدة مديرية مصالح الفلاحة لولاية تيارت في هذا المشروع وذلك بإبرام اتفاقية مع جامعة إبن خلدون تيارت من أجل احتضان هذا المشروع بتقديم 07 وحدات فلاحية للإنتاج وهي كالاتي:

1) الوحدة الفلاحية للإنتاج قايد أحمد (شاوشاوى) تيارت
2) الوحدة الفلاحية للإنتاج شريف الدين (بلدية سوقر)
3) الوحدة الفلاحية للإنتاج سي عبد الكريم (السبعين)، هذه الثلاث وحدات أخذت حصة الأسد في العمل على تطبيق المشروع **cupagis** نظريا وميدانيا
4) الوحدة الفلاحية للإنتاج بوختاش بوزيان (بلدية الرحوية)
5) الوحدة الفلاحية للإنتاج حيدر (بلدية ملاكو)
6) الوحدة الفلاحية للإنتاج حطاب مختار (بلدية مشرع الصفا)
7) الوحدة الفلاحية للإنتاج سي نايلي رشايقة (بلدية حمادية)

وكانت هذه المزارع تحت تصرف الجامعة وذلك لجعلها مزارع نموذجية لفائدة الطلبة والوصول الى نتائج تساعد في تطور القطاع الفلاحي بالولاية تيارت

والسؤال المطروح هنا ما هو مشروع **CUPAGIS**؟

أولا: تعريف بمشروع CUPAGIS: يهدف إلى استخدام نظم المعلومات الجغرافية(**GIS**) والاستشعار عن بعد في مختلف المجالات التطبيقية، مشروع CUPAGISاختصار لـ « **Centre Universitaire de Planification et d'Aménagement des Gestion des Infrastructures Spatiales** » او "مركز التخطيط والتخزين وإدارة البنى التحتية الجغرافية" وهو مشروع بحثي تم تجسيده في جامعة تيارت (الجزائر)، علما أن اتحاد

CUPAGIS يتكون من 10 شركاء رئيسيين وشريك واحد مشارك، بما في ذلك جامعات من إستونيا، ألمانيا، بلغاريا، جمهورية التشيك، والجزائر بهدف تحسين تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في مجال إدارة الأراضي، التخطيط الحضري، والبيئة، إضافة إلى تطبيقات أخرى متعددة

الشكل (09-02): واجهة الموقع الالكتروني لمشروع cupagis

ثانيا: أهداف المشروع:

- ❖ تحليل البيانات الجغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لتحليل البيانات المكانية والزمانية.
- ❖ إدارة الموارد الطبيعية عبر تقنيات الاستشعار عن بعد لتحليل تغيرات البيئة واستخدامات الأراضي.
- ❖ تخطيط المدن والمناطق عبر الاستفادة من البيانات الجغرافية لتطوير خطط تنموية مستدامة.
- ❖ تحسين الأداء في إدارة البنى التحتية :باستخدام تقنيات **GIS** لتخطيط وإدارة البنى التحتية مثل الطرق والكهرباء والمياه.
- ❖ البحث العلمي والتطوير تشجيع البحث العلمي في مجالات الاستشعار عن بعد و**GIS** من خلال ورشات العمل والمشاريع البحثية

ثالثا: الأدوات والتقنيات المستخدمة:

- ❖ نظم المعلومات الجغرافية (**GIS**) لتحليل وتخزين البيانات المكانية.
- ❖ الاستشعار عن بعد باستخدام صور الأقمار الصناعية وغيرها من التقنيات للحصول على بيانات حول البيئة.
- ❖ برامج خاصة مثل **ArcGIS** و**QGIS** وبعض الأدوات الأخرى المتخصصة في هذا المجال.

في الاخير تضمن بيان الجلسة الختامية للملتقى الدولي الختامي لمشروع ,**CUPAGIS** المندرج في إطار برنامج التعاون الدولي**ERASMUS+** تلاوة جملة من التوصيات, تمحورت حول ضرورة

الإسراع في خلق مدرسة وطنية للزراعة الدقيقة بولاية تيارت, وكذا التكثيف من عملية تكوين طلبة هذا التخصص بمختلف الجامعات الأجنبية في إطار برامج التوأمة, يضاف إليهم الدعوة الى تسهيل اقتناء الوسائل والمعدات اللازمة للعملية التكوينية ضمن هذا التخصص, كما تم الاتفاق في ذات السياق على تكوين فريق عمل مشترك يجمع بين كل من جامعة ابن خلدون تيارت و جامعة وهران

هذا و احتضنت قاعة المحاضرات للمكتبة المركزية بجامعة ابن خلدون تيارت, فعاليات الملتقى الدولي الختامي لمشروع ,**CUPAGIS** المندرج في إطار برنامج التعاون الدولي **ERASMUS+** والذي يجمع جامعة تيارت رفقة أربع جامعات وطنية على غرار جامعة وهران1 جامعة سيدي بلعباس, مستغانم والمدرسة الوطنية للفلاحة بالحراش مع أربع جامعات أجنبية بكل من ألمانيا, استونيا, بلغاريا والتشيك, ضمن اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف, ويأتي هذا الملتقى تتويجا لمسار أربع سنوات من التكوين لفائدة ثلة من طلبة جامعة ابن خلدون في تخصص الزراعة الدقيقة ضمن ماستر دولي فُتح لهذا الغرض.

يذكر أن الملتقى كان ختاميا لدورة تكوينية امتدت من **25 سبتمبر** والى غاية **02 أكتوبر** لفائدة طلبة هذا التخصص، اين تناول بالتفصيل آليات إنشاء مؤسسات ناشئة ومصغرة تتمحور حول الزراعات الدقيقة ضمن مشاريع نهاية التكوين، ناهيك عن التأكيد على ضرورة مواصلة وديمومة هذا التكوين بالجامعة.

المبحث الثالث: دراسة ميدانية

في هذا المبحث سيتم استعراض الطريقة المعتمدة والأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية، حيث تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين: المطلب الأول سيتم التطرق فيه الى عينة الدراسة والمنهجية المتبعة والمطلب الثاني يشمل عرض البيانات وتحليلها وتفسير النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة الميدانية وقد استخدمنا برنامج **Excel** من أجل استعراض الجداول والأشكال لأجل تحليل الاستبيان.

المطلب الأول: عينة الدراسة والمنهجية المتبعة

تتمثل أداة جمع المعلومات في هذه الدراسة في الاستبيان أو كما يسمى بالاستمارة: وهي وسيلة لجمع البيانات اللازمة للبحث من خلال مجموعة من الأسئلة يطلب من المبحوث الإجابة عنها، وسجلت الإجابات بمعرفة المبحوث وحده دون تدخل الباحث.

وقد شمل الاستبيان أربعة محاور تمثلت فيما يلي:

المحور الأول: يتضمن البيانات الشخصية للمبحوثين من (جنس، وظيفة، الخبرة المهنية، المستوى الدراسي).

المحور الثاني: يتضمن تقييم الرقمنة في القطاع الفلاحي، ويضم أربعة أسئلة ذو طابع مغلق، وواحد ذو طابع مغلق مفتوح.

المحور الثالث: يتضمن الرقمنة ومحاربة الفساد الإداري في القطاع الفلاحي، ويضم أربعة أسئلة ذو طابع مغلق.

المحور الرابع: يشمل الاقتراحات والحلول المقدمة، ويضم أربعة أسئلة ذو طابع مفتوح.

وتشمل العينة التي أجريت عليها الدراسة 60 موظف، بحيث كان توزيع الاستبيان على العينة المدروسة بغرض جمع المعلومات اللازمة كالتالي:

- 40 استمارة وزعت على المصالح الفلاحية لولاية تيارت.
- 20 استمارات وزعت على الغرفة الفلاحية لولاية تيارت.

المطلب الثاني: عرض البيانات وتحليلها وتفسير النتائج المتوصل اليها

أولا: عرض البيانات وتحليل وتفسير النتائج.

اختبار ثبات عبارات الاستبيان

جدول (02-02): تحليل ثبات الاستبيان "ألفا كرونباخ"

المحور	عدد الأسئلة	ألفا كرونباخ
المحور الأول	04	0.82
المحور الثاني	04	0.65
المحور الثالث	04	0.78
الاستبيان ككل	12	0.85

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج spss

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن الاستبيان بشكل عام موثوق بحيث نتيجة المعامل ألفا كرونباخ تجاوزت الدلالة الإحصائية0.5 أي50% والنسبة المحققة هي 85% وهذا بمجموع 12 عبارة، حيث حقق المحور الأول ثبات بنسبة 82%، أما المحور الثاني فقدرت نسبة المعامل ألفا كرونباخ65% ، بينما المحور الثالث حقق ثبات بنسبة78% .

المحور الأول: البيانات الشخصية

الجدول (03-02): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الفئة	تكرار	نسبة
ذكر	21	%35
أنثى	39	%65
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

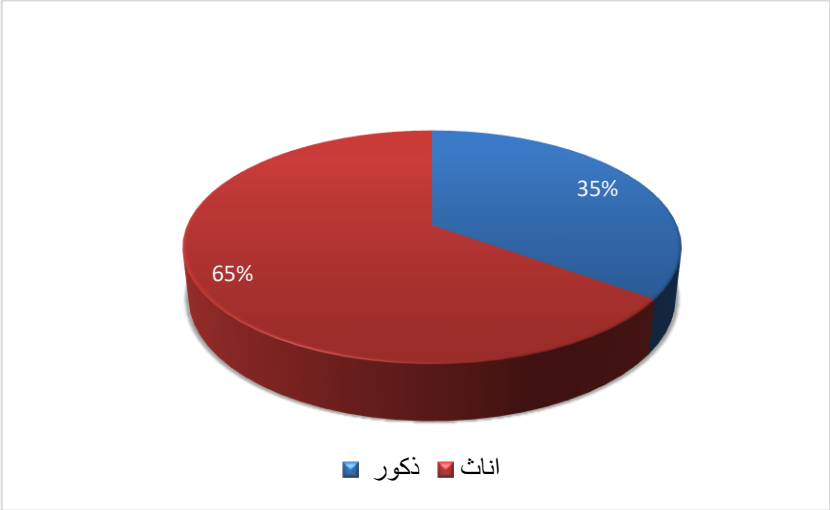

الشكل (10-02): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

تشير المعطيات الإحصائية للدراسة الى أن فئة الإناث تشكل نسبة عالية قدرت بـ 65% مقارنة مع فئة الذكور والمقدرة بـ35%، ومن هنا يمكن القول أن قطاع الفلاحة يغلب عليه الطابع النسوي أكثر، وهذا من خلال تكافؤ فرص العمل ومساواتها للرجل، وفي المقابل يبقى تواجد الذكور مسيطر على بعض المناصب الإدارية العليا او التخصصات التقنية داخل القطاع.

الجدول (04-02): توزيع العينة وفق الوظيفة

الوظيفة	تكرار	نسبة
مدير	01	%02
رئيس مصلحة	06	%10
رئيس مكتب	15	%25
اداري	38	%63
مجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

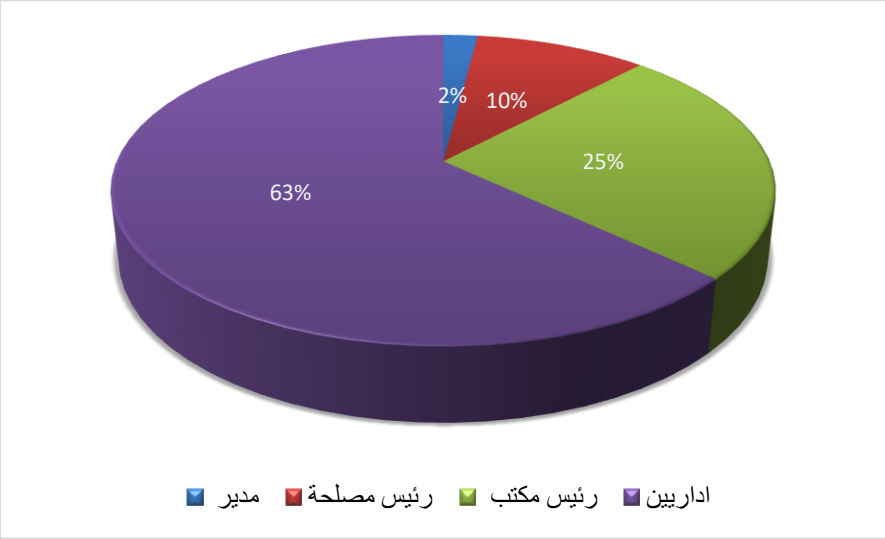

الشكل (02-10): توزيع العينة وفق الوظيفة

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن نسبة فئة الإداريين تمثل 63% وتليها فئة رئيس مكتب بنسبة 25%ثم تليها فئة رئيس مصلحة بنسبة 10% والأخير فئة مدير بنسبة 02% ، ومن هنا نستنتج ان أغلبية موظفي القطاع من فئة الإداريين وذلك راجع للمهام الموكلة لهم لتسهيل تسيير شؤون الإدارة.

الجدول (05-02): توزيع الأفراد حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	تكرار	نسبة
أقل من 10سنوات	26	%43
بين 10الى20سنة	22	%37
أكثر من20 سنة	12	%20
مجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

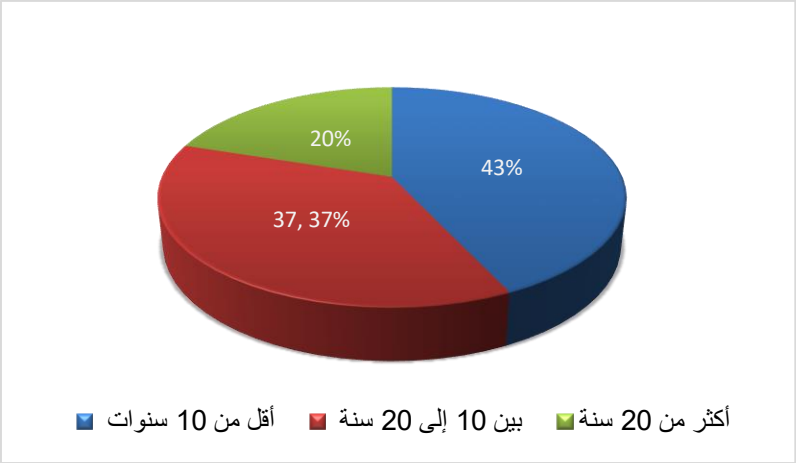

الشكل (11-02): توزيع الأفراد حسب الخبرة المهنية

الجدول يعكس توزيعا متوازنا للأفراد حسب الخبرة المهنية بين10الى 20سنة وأقل من10 سنوات بحيث قدرت الأولى بنسبة 37% وهذه الفئة تمثل التوازن بين الخبرة العملية والانفتاح على التقنيات الحديثة وتلعب دورا مهما في الربط بين الأجيال والممارسات التقليدية من جهة ، والتقنيات الرقمية من جهة أخرى والثانية بنسبة43% وذلك راجع لعملية الادماج التي قررتها الدولة سنة 2019 ومن المرجح ان تكون هذه الفئة أكثر تقبلا لمفاهيم الرقمنة وأكثر تفاعلا مع التكنولوجيا الحديثة ، في حين قدرت فئة أكثر من 20 سنة بنسبة 20%، وهذا يشير الى بيئة عمل مستقرة نسبيا، مع ضرورة تعزيز و تطوير المهني للفئات أقل خبرة واستثمار خبرات الفئات الأعلى.

الجدول(06-02): توزيع العينة وفق المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	تكرار	نسبة
جامعي	34	%56
معهد	19	%32
ثانوي	07	%12
مجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

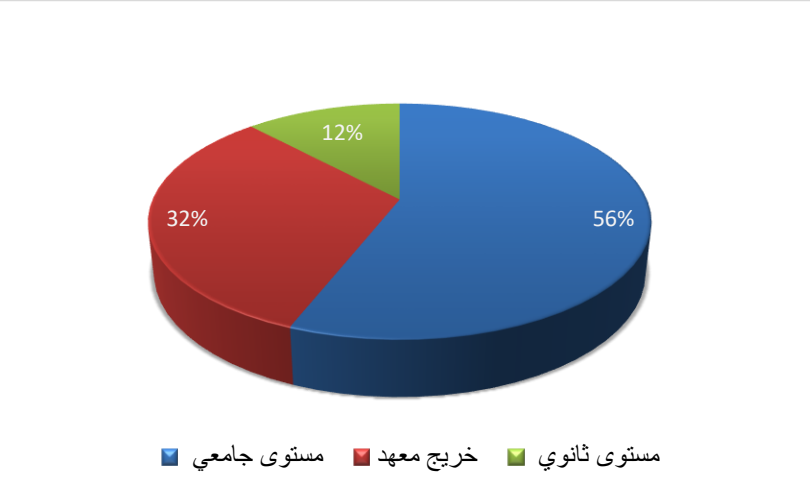

الشكل (12-02): توزيع العينة وفق المستوى الدراسي

من خلال الجدول نجد ان نسبة المستوى الجامعي تصل الى 56% وهي أكبر نسبة من نسبة خريجي المعهد التي قدرت بـ 32% ويليها في الأخير المستوى الثانوي الذي قدر بـ 12%، وهذا يعكس الى أن أغلبية موظفي القطاع حاملي لشهادات جامعية التي تأهلهم لاشتغال مناصب تتلاءم مع المتغيرات وفق الكفاءة المطلوبة.

المحور الثاني: البنية التحتية والتقنية

- **هل تعتقد ان الرقمنة تساعد في تحسين آداء القطاع الفلاحي؟**

الجدول(07-02): مدى مساهمة الرقمنة في تحسين آداء القطاع الفلاحي

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	59	%98
لا	01	%02
المجموع	60	%100

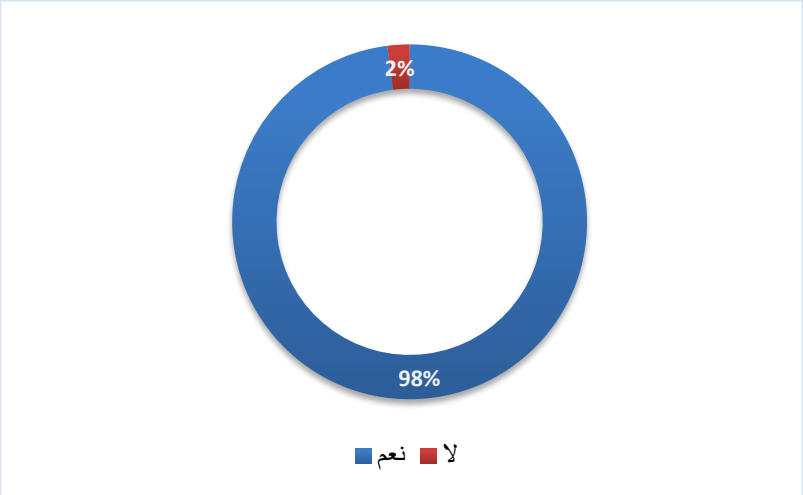

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

الشكل(13-02): مدى مساهمة الرقمنة في تحسين آداء القطاع الفلاحي

تشير النتائج المبينة أعلاه في الجدول أن نسبة الإجابة بنعم 98% يعتقدون أن الرقمنة تسهم في تحسين أداء القطاع الفلاحي ، مقابل نسبة الإجابة بـ لا 02 %لا يرون ذلك ، تعكس هذه النتائج وعيا واضحا بأهمية اعتماد التكنولوجيا الرقمية في تطوير الفلاحة ، من خلال أدوات مثل نظم المعلومات الجغرافية ، التحاليل البيانية، والذكاء الاصطناعي، وتشير النسبة المرتفعة للموافقين الى الفوائد المحتملة للرقمنة ، مثل تحسين الإنتاجية، تقليل التكاليف، وترشيد استهلاك الموارد أما النسبة الضئيلة التي لم توافق قد تعود إما لنقص في المعرفة بهذه التقنيات أو إلى تحديات محلية مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية.

- هل تتوفر لديك الوسائل التكنولوجية الآزمة لدعم الرقمنة (أجهزة حاسوب، انترنت، برمجيات)؟

الجدول(08-02): رأي العينة في مدى توفر الوسائل التكنولوجية

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	45	%75
لا	15	%25
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

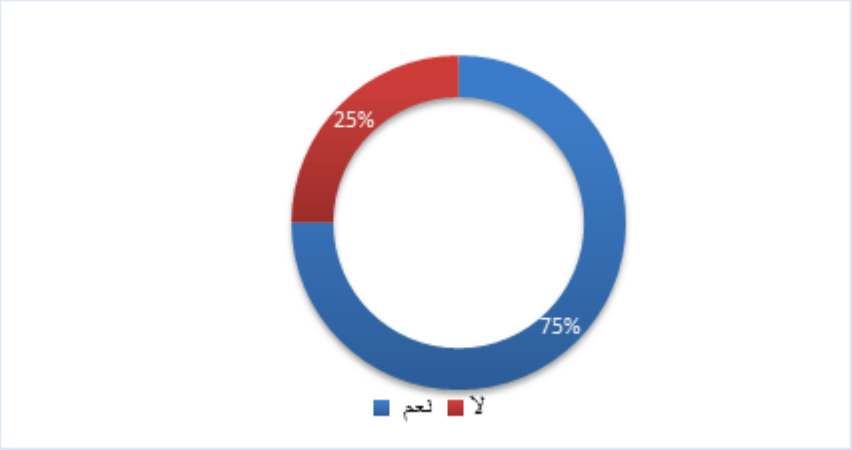

الشكل (14-02): رأي العينة في مدى توفر الوسائل التكنولوجية

يوضح الجدول نتائج استبيان حول مدى توفر الوسائل التكنولوجية اللازمة لدعم الرقمنة، أغلبية الإجابات كانت نعم بنسبة 75%ونسبة الإجابة بـ لا 25%، هذا مؤشر إيجابي على قابلية القطاع الفلاحي للانتقال للإدارة الرقمية أي التطور الرقمي، بالرغم من أقلية الإجابة بـ لا والتي تشير لوجود بعض النواقص والتحديات الي تستوجب مواجهتها والعمل على معالجتها لضمان شمولية الرقمنة وضمان تحقيق تحول رقمي فعال ومستدام يشمل جميع الفئات.

- هل تعتقد ان الوسائل المتوفرة كافية لتحقيق رقمنة فعالة؟

الجدول (09-02): رأي العينة في توفر وسائل الرقمنة

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	10	%17
لا	50	%83
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

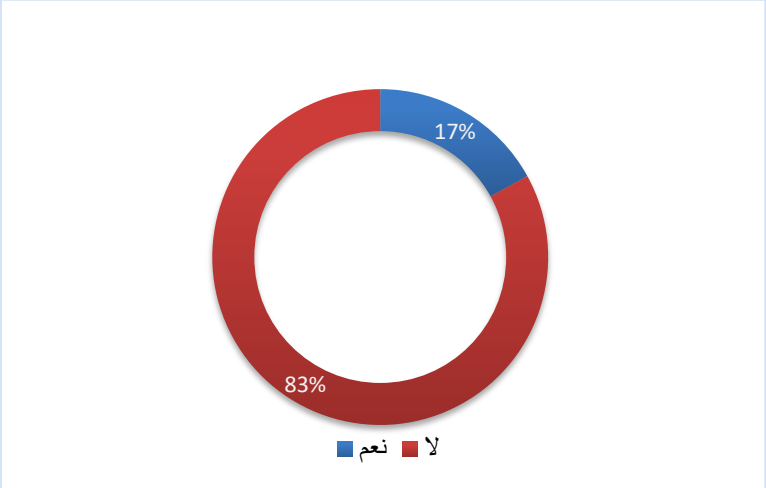

الشكل (15-02): رأي العينة في توفر وسائل الرقمنة

من خلال الجدول أعلاه نرى ان نسبة الإجابة بنعم 17% أي يعتقدون أن الوسائل المتوفرة كافية لتحقيق رقمنة فعالة، بينما الأغلبية الذين أجابوا بـ لا حددت 83%، هذا يدل على عدم رضا أو قناعة عامة موظفي قطاع الفلاحة حول عدم كفاية الوسائل المتوفرة لتحقيق رقمنة فعالة وذلك راجع الى نقص في الإمكانيات أو الموارد التقنية أو البشرية المتاحة والحاجة الى تحسين البنية التحتية.

ماهي أبرز الصعوبات التقنية التي تواجهها؟

الجدول(10-02): صعوبة ضعف الانترنت.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	56	%93
لا	04	%07
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

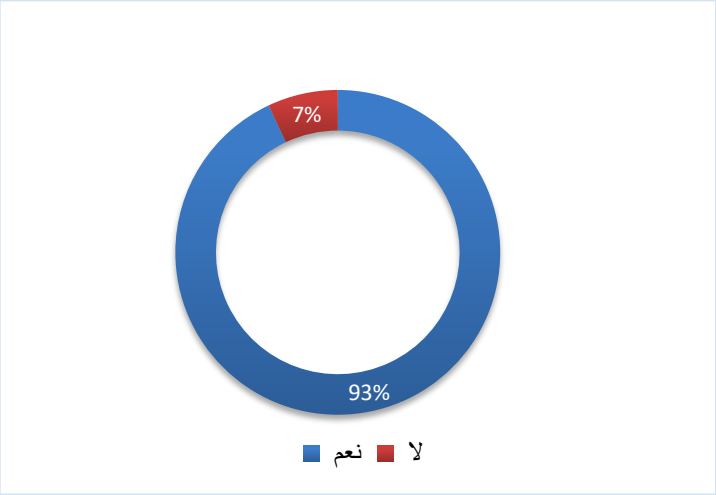

الشكل(16-02): رأي العينة في ضعف الأنترنت

يظهر الجدول أعلاه نتائج استبيان حول الصعوبات التقنية وتحديدا مشكلة ضعف الانترنت بحيث كانت نسبة الإجابة بنعم 93%بينما نسبة الإجابة بـلا 07%، وهذا يعني أن الأغلبية الساحقة يرون مشكل ضعف الأنترنت من أهم وأبرز الصعوبات التي تقف عائقا أمام الرقمنة

الجدول(11-02):صعوبة نقص الأجهزة

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	50	%83
لا	10	%17
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

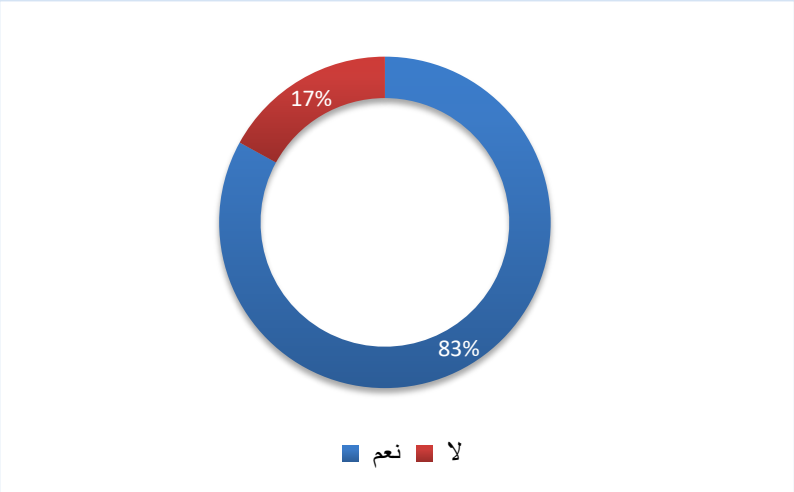

الشكل (17-02): رأي العينة في نقص الأجهزة

الصعوبة الثانية أو المشكل الثاني الذي لا يقل أهمية عن المشكل الأول ألا وهو نقص الأجهزة بحيث كانت الإجابات كالآتي نسبة الإجابة بنعم حددت 83%ونسبة الإجابة بـ لا 17%، وهذا يشير بوضوح الى أن نقص الأجهزة يعد هو الآخر من أبرز الصعوبات التقنية التي تؤثر بشكل كبير وسلبي على نجاح مشاريع الرقمنة.

الجدول(12-02): صعوبة صيانة غير كافية

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	48	%80
لا	12	%20
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

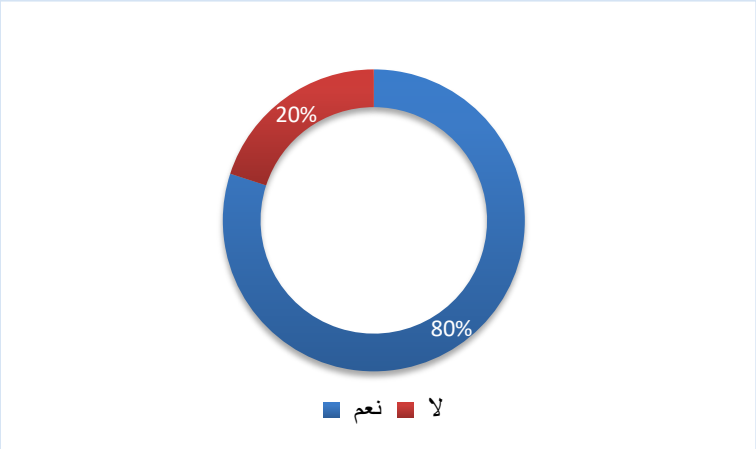

الشكل (18-02): رأي العينة في وجود صيانة كافية

المشكل الثالث والأخير وهو الآخر بالغ الأهمية ولا يستهان به، بحيث كانت نسبة جد مرتفعة 80%من الذين أجابوا بنعم أكدوا أن الصيانة غير كافية يؤثر بشكل واضح ومباشر على نجاح واستمرارية الأنظمة الرقمية، اما بالنسبة للأقلية التي أجابت بلا 20% لا يرون ان هذا المشكل يقف عائقا أمام الرقمنة.

ومن بين الصعوبات الأخرى المذكورة:

- عدم تبليغ الجهة الوصية بعملية تحديث منصة المعلومات.
- عدم الحصول على التكوين اللازم والكافي في مجال الرقمنة.

المحور الثالث: الرقمنة ومحاربة الفساد الإداري في القطاع الفلاحي

- **هل تعتقد أن استخدام الرقمنة يقلل من فرص الفساد الإداري في القطاع الفلاحي؟**

الجدول (13-02) : رأي العينة في الحد من الفساد الإداري باستخدام الرقمنة

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	58	%97
لا	02	%03
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

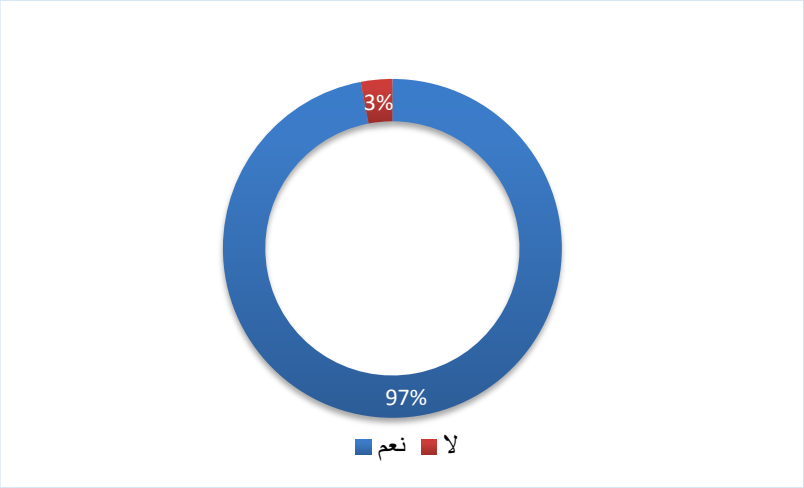

الشكل (19-02): رأي العينة في الحد من الفساد الإداري باستخدام الرقمنة

حسب الجدول أعلاه نرى أن نسبة الإجابة بنعم 97% وهذا ما يفسر أن الغالبية العظمى من الموظفين يرون ان الرقمنة تساهم بشكل فعال في محاربة أو التقليل من الفساد الاداري من خلال زيادة الشفافية في المعاملات والاجراءات وتحسين التتبع والمراقبة الادارية، ونسبة الإجابة بـ لا 03% فقد تعود الى عدم ثقتهم بكفاءة النظام الرقمي أو لعدم اطلاعهم الكافي على اليات الرقمنة وتأثيرها.

- **هل الإدارة تدعم الرقمنة بشكل فعال من حيث الصيانة وحماية الأنظمة؟**

الجدول (14-02): راي العينة في مدى دعم الإدارة في تطبيق الرقمنة

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	51	%85
لا	09	%15
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

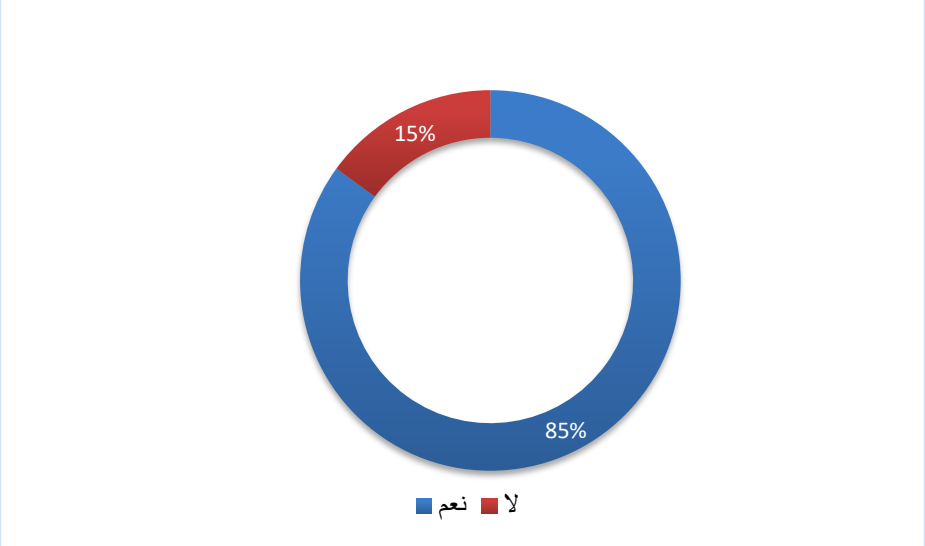

الشكل (20-02): راي العينة في مدى دعم الإدارة في تطبيق الرقمنة

يبين الجدول أعلاه أن الإدارة تدعم الرقمنة بشكل فعال من حيث الصيانة وحماية الأنظمة وذلك راجع لإجابة أغلبية الموظفين بنعم وقدرت النسبة بـ 85 % بالمقارنة الإجابة بلا 15%، وهذا ما يشير الى وجود جهود واضحة وملموسة من الإدارة في دعم التحول الرقمي خاصة فيما يتعلق بصيانة وحماية الأنظمة على الرغم من وجود صعوبات وتحديات في هذا المجال.

في رأيكم ماهي أبرز التحديات الإدارية التي تحد من فعالية الرقمنة؟

الجدول(15-02): ضعف الدعم الإداري

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	40	%67
لا	20	%33
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

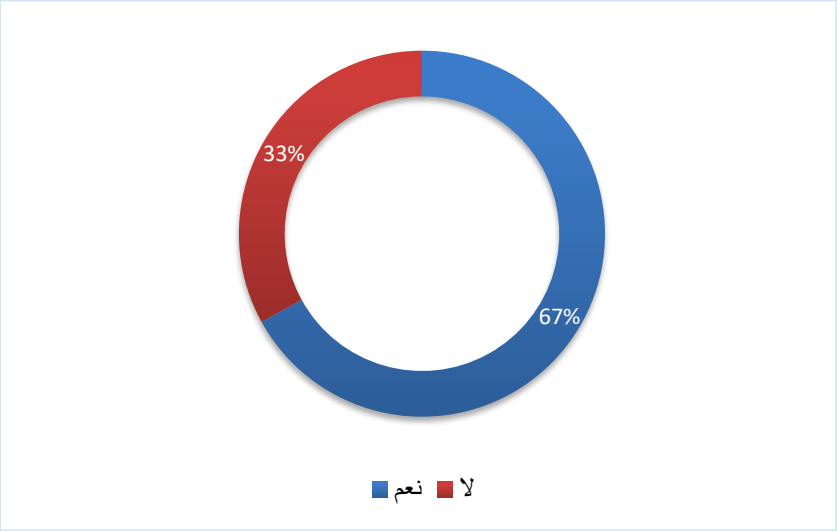

الشكل (21-02): راي العينة في مدى ضعف الدعم الإداري

من خلال الجدول نجد ان نسبة الذين أجابوا بنعم 67% بينما نسبة الذين أجابوا بلا بلغت33%، يعني أن النسبة الأكبر يرون ان ضعف الدعم الإداري يمثل تحديا حقيقيا يعرقل فعالية الرقمنة، بينما نرى ثلث موظفي القطاع لا يعتبرون ضعف الدعم الاداري عائقا.

الجدول (16-02): نقص الموارد

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	59	%98
لا	01	%02
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

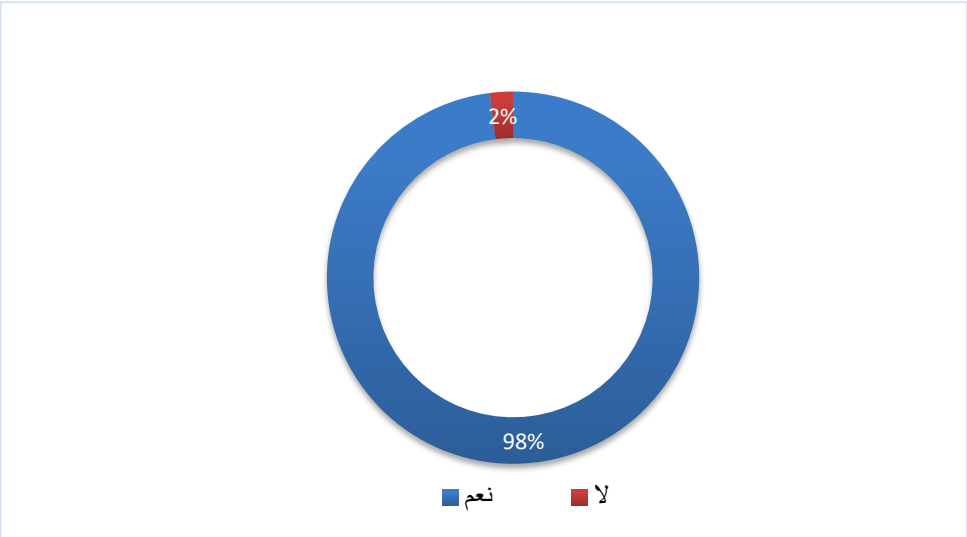

الشكل (22-02): راي العينة في مدى نقص الموارد

تشير نتائج الجدول أعلاه أن 98% أجابوا بنعم و02% أجابوا بلا، دلالة النسبة المرتفعة تعكس قناعة الأغلبية بأن نقص الموارد هي أكبر التحديات التي تواجه مسار الرقمنة، في حين الأقلية يرون عكس هذا فهم لديهم موارد كافية يعتمدون عليها في تطبيق الرقمنة.

الجدول(17-02): مقاومة التغيير:

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	22	%37
لا	38	%63
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

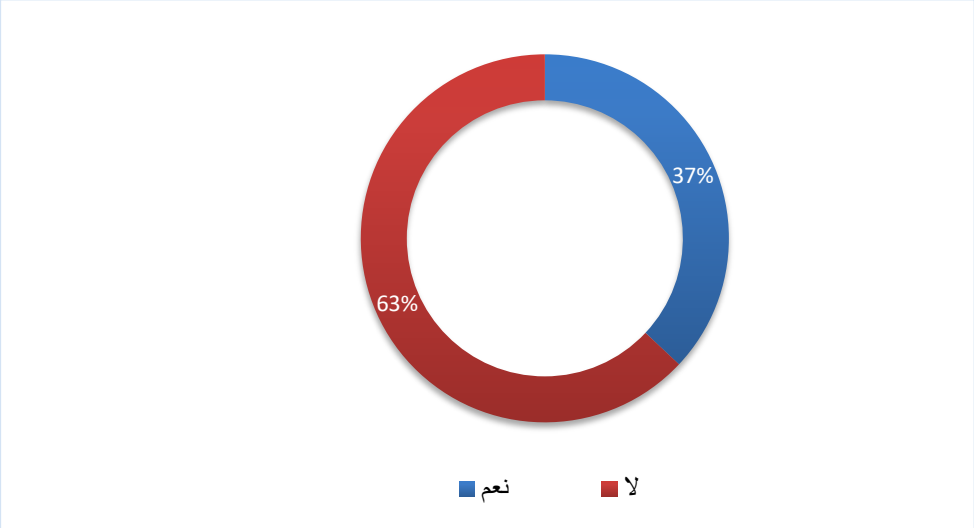

الشكل (23-02): راي العينة في مدى مقاومة التغيير

تشير نتائج الاستبيان الى أن 37% أجابوا بنعم يعتبرون أن مقاومة التغيير تمثل تحديا فعليا أمام فعالية الرقمنة وهذا يعكس وجود فئة لاتزال مترددة أو متحفظة تجاه تبني الأساليب الرقمية، ربما بسبب الخوف من فقدان الوظيفة أو عدم التكيف مع التكنولوجيا، في المقابل 63%أجابوا بـ لا وهذا يدل على تقبل نسبي واسع لفكرة الرقمنة في الادارة ووعي العاملين بأهمية التحول الرقمي ودوره في تحسين الأداء.

- **ماهي الآليات التي تراها فعالة في مكافحة الفساد الإداري في القطاع الفلاحي؟**

الجدول (18-02): راي العينة في الاليات التي تساعد في الحد من الفساد الاداري

الإجابة	التكرار	النسبة
الشفافية في المعاملات الالكترونية	12	%20
تقليل التعاملات الورقية والبيروقراطية	36	%60
نظم المراقبة الالكترونية	12	%20
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة بالبرنامج Excel

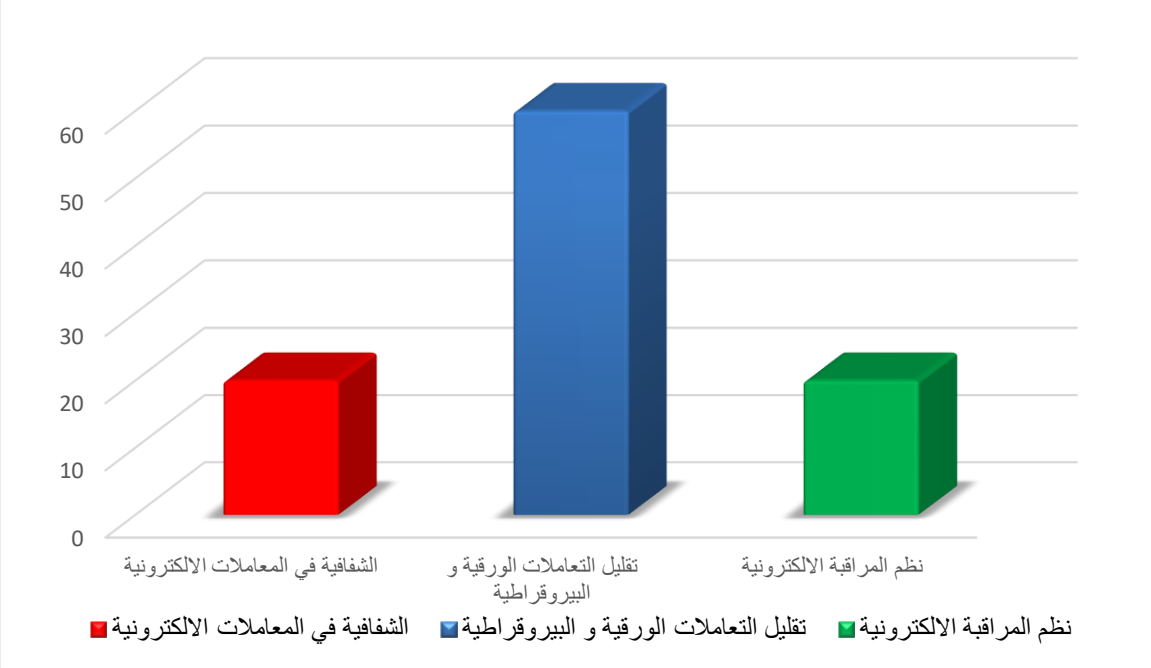

الشكل (24-02): راي العينة في الاليات التي تساعد في الحد من الفساد الإداري

تشير النتائج الى أن الأغلبية 60% ترى أن تقليل التعاملات الورقية والبيروقراطية هو الخيار الأكثر فعالية في مكافحة الفساد الاداري، في حين أن تبسيط الاجراءات والتحول الى أنظمة رقمية يقلص من فرص الفساد، في المقابل حصل كل من الشفافية في المعاملات الالكترونية ونظم المراقبة الالكترونية على

20% لكل منهما، مما يدل على أن المشاركين يقدرون دور الرقمنة في كشف الفساد وتحقيق الشفافية، لكنهم يعتبرون أن الأثر الأكبر يبدأ من إزالة الممارسات البيروقراطية المعرقلة.

ومن بين الآليات الأخرى المذكورة:

- ❖ دعم الإدارات بكاميرات مراقبة.
- ❖ التوعية المستمرة للفلاح.
- ❖ استغلال الكفاءات والمهارات.

المحور الرابع: الاقتراحات والحلول

1. في رأيك ماهي أهم الحلول التي تقترحها لتجاوز الصعوبات في رقمن القطاع الفلاحي؟

من بين أهم الحلول المقترحة لتجاوز الصعوبات في رقمنة القطاع الفلاحي نذكر ما يلي:

- ❖ تحسين البنية التحتية الرقمية وذلك بتوسيع تغطية الأنترنيت في المناطق الريفية بهدف توسيع استخدام الخدمات الرقمية، وتوفير الحماية اللازمة من أجل تفادي الاختراق.
- ❖ تكوين مختلف الاطارات والأعوان في كل ما يتعلق بمجال الرقمنة وتحديد المواقع بالإضافة الى توظيف أخصائيين في المجال الإلكتروني.
- ❖ تبسيط الولوج الى المنصات الرقمية، وصيانة دورية لنظام المعلومات بصفة دائمة وخارج أوقات العمل.
- ❖ تكوين وتأطير الفلاحين وذلك بتنظيم دورات تدريبية مستمرة لتعليم الفلاحين كيفية استخدام التقنيات الحديثة مثل تطبيقات الزراعة الذكية والطائرات بدون طيار الخ
- ❖ دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية وتشجيع الابتكار هذا ما يمكن فتح الفرص الجديدة لتحسين الانتاجية.
- ❖ تجهيز الادارة بكامل التجهيزات الضرورية اللازمة من ناحية توفير الموارد البشرية والمادية لتجديد القطاع الاداري وانجاز قاعدة بيانية فعالة.
- ❖ الاحتكاك بالقطاعات الوزارية الأخرى التي سبقتنا في مجال الرقمنة كقطاع الداخلية، العدالة، المالية.....الخ

2. في رأيك ماهي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومة لتعزيز دور الرقمنة في محاربة الفساد الإداري في القطاع الفلاحي؟

اجمع كل المبحوثين على:

- ضرورة ووجوب تحديث الدائم والمستمر لنظام المعلوماتي وذلك بغية مواكبة التحديات التقنية والبنية التحتية غير متكاملة، وتوفير بيئة رقمية آمنة.
- إطلاق منصات رقمية شفافة للخدمات الفلاحية مثل تقديم الدعم، تسجيل الأراضي، والطلبات الادارية.
- استخدام أنظمة معلوماتية لمراقبة المشاريع والتمويل بشكل دوري وكذا توفير قنوات تواصل للإبلاغ عن أي حالات فساد بشكل سري.
- ايصال وتوصيل جميع الادارات ببعضها البعض (البلديات، مديرية الفلاحة، الصناديق الداعمة) لتفادي التلاعب وتكرار الملفات.
- انشاء منصات إلكترونية وسرية للتبليغ عن قضايا الفساد.
- تتبع النفقات العمومية إلكترونيا.
- وضع القوانين والتشريعات التي تحمي البيانات الشخصية للفلاح.
- التحقيق في الأرقام والمساحات والمنتجات الفلاحية وتصحيحها عن طريق احصائيات شفافة.
- الإسراع في عملية انجاز مراكز البيانات الضخمة في الجزائر العاصمة.
- تكوين الاطارات الفلاحية والموظفين على الشفافية الرقمية من خلال دورات في أخلاقيات المهنة، الاستخدام النزيه للرقمنة، والتبليغ عن الفساد.
- كل عامل لديه حساب خاص به مرفوق بالإيميل الخاص به، لا يمكن لأي شخص آخر فتحه.

3. كيف يمكن أن تساهم الرقمنة في زيادة الشفافية في القطاع الفلاحي؟

من أبرز الملاحظات المقدمة حول رقمنة القطاع الفلاحي ما يلي:

- اتاحة الوصول الى المعلومات من خلال انشاء منصات رقمية تتيح للمزارعين معرفة تفاصيل الدعم الفلاحي، شروط الاستفادة، ...الخ
- التقليل من التعامل الورقي اي تقليل الاتصال المباشر بين الفلاح والادارة والقضاء على المحسوبية، ومكافحة تزوير الأوراق.
- الاستفادة الفعلية للفلاحين أو المواليين المنخرطين.
- اعداد بطاقة وطنية لمختلف المستثمرين الفلاحين وبطاقة الجرد الكلي للبيانات والاستثمارات الموجودة، عدد رؤوس الماشية ...الخ وذلك يسهل في التحكم في توقع الانتاج والأسعار.

- ❖ المساعدة في المعرفة الحقيقية لصورة الفلاحة في البلد يعني نستطيع بواسطة الاقمار الصناعية معرفة المساحة المغروسة، والبور.
- ❖ كل الملفات تكون عبر الرقمنة ومسجلة وتخضع لمراقبة تقنية الكترونية.
- ❖ نشر مختلف المعلومات التي تخص القطاع الفلاحي عبر منصات الكترونية، مما يقلل من الغموض ويمنع التلاعب.
- ❖ من خلال أدوات مراقبة ومتابعة دقيقة للأداء فمثلا تم وضع حساب خاص لكل موظف مع وضع رقم سري مرفق بالبريد الالكتروني الخاص به.

4-كيف تقيم مستوى توفر الخدمات الرقمية في القطاع الفلاحي في منطقتك؟

في إطار التحول الرقمي الذي يشهده القطاع الفلاحي على المستوى الوطني ، تعاني ولاية تيارت من ضعف ملحوظ في توفر وتوظيف الخدمات الرقمية الحديثة في المجال الفلاحي، حيث تشير المعطيات إلى غياب منصات الكترونية فعالة تمكن الفلاحين من الوصول إلى المعلومات الزراعية، أو الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتنبؤات المناخية، كما أن استخدام التكنولوجيا في تسيير التعاونيات الفلاحية أو تسويق المنتجات لايزال محدودا، نتيجة لنقص التكوين والتأطير، وغياب استراتيجية محلية شاملة لدعم الرقمنة في هذا القطاع الحيوي، وبالرغم من بعض المبادرات الفردية، فإن الجهود لاتزال مشتتة وغير كافية لمواكبة التطورات الرقمية التي يشهدها القطاع.

ثانيا: أهم النتائج المتوصل اليها

من خلال العينة التي قمنا بدراستها تمكنا من التقرب من العمال المسيرين للرقمنة بمديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية حيث أن كل مصالح القطاع الفلاحي تعمل بالرقمنة فلا يمكن حاليا تسيير أي عمل دون اللجوء الى الرقمنة.

وبعد تحليل الاستبيان توصلنا على النتائج التالية:

1. الجنس الغالب على العينة هم إناث.
2. أغلبية العينة يشغلون رتبة إداري.
3. أفراد العينة أكثرهم ذو خبرة مهنية أقل من10سنوات
4. أكثرية أفراد العينة ذو مستوى دراسي جامعي.
5. أغلبية الموظفين يرون أن الرقمنة تساعد في تحسين آداء القطاع الفلاحي.
6. توفر الإدارة الوسائل التكنولوجية الآزمة لدعم الرقمنة (أجهزت حاسوب، أنترنت، برمجيات).

7. أغلبية المبحوثين يرون أن الوسائل المتوفرة غير كافية لدعم الرقمنة.
8. أجمع أغلبية موظفي القطاع الفلاحي على أن ضعف الانترنت، ونقص الأجهزة، والصيانة الغير كافية هي من أبرز الصعوبات التي يوجهونها في تطبيق الرقمنة.
9. جل موظفي القطاع يرون أن استخدام الرقمنة يقلل من فرص الفساد الإداري في القطاع الفلاحي.
10. تعمل الإدارة على دعم الرقمنة بشكل فعال من حيث الصيانة وحماية الأنظمة.
11. من بين أبرز التحديات التي تعيق تطبيق الرقمنة وبإجماع الكل نقص الموارد بالدرجة الأولى ويليها ضعف الدعم الإداري، وفي الأخير مقاومة التغيير.
12. أغلبية المبحوثين يرون أن تقليل التعاملات الورقية والبيروقراطية هي من أهم الآليات الفعالة في مكافحة الفساد الإداري في القطاع الفلاحي.

ومن بين أهم الصعوبات والتحسينات المقترحة لعمليات الرقمية:

الصعوبات:

- عدم وضوح المناشير والتعليمات المتعلقة بعملية الرقمنة، مما يؤدي إلخلل في التنفيذ.
- نقص في الإعلام والتوعية بالإجراءات الإدارية المعتمدة.
- عدم تكامل بعض الوظائف المختلفة للنظام المعلوماتي.
- مشاكل في إنشاء الحسابات واستعادة وتحديث كلمات المرور وإشعارات الأمان.
- بطء النظام وعدم استقراره يؤثر على مردودية العمل.
- الانقطاعات المتكررة وعدم استجابة النظام يؤثر على السرعة والدقة في العمل.
- التحديثات المستمرة دون إعلام المستخدمين.

❖ **صعوبة تحميل واستخراج الوثائق من النظام المعلوماتي:**

- صعوبة في تحميل واستخراج الوثائق المطلوبة.
- عدم القدرة على التحكم الكامل في استخدام النظام.

❖ **صعوبة تنفيذ العمليات على النظام المعلوماتي:**

- عدم كفاية الفترات الزمنية المخصصة لتنفيذ العمليات عبر النظام المعلوماتي:
- عدم كفاية الفترات الزمنية المخصصة لتنفيذ العمليات الرقمية ودراسة ملفاتهم بالكم الهائل في فترة وجيزة مما تنجم عنها أخطاء.

- نقص الدعم لحل المشاكل التقنية التي تواجه مستخدمي النظام المعلوماتي.

التحسينات المقترحة:

- تحسين واجهة المستخدم لتكون أكثر تفاعلية وسهلة الاستخدام، مما يسهل على المستخدمين التنقل واستخدام النظام بكفاءة.
- إجراء تحديثات دورية للنظام لضمان توافقه مع أحدث التقنيات والمعايير، مما يضمن استمرارية الأداء العالي للنظام وتلبية احتياجات المستخدمين المتغيرة.
- تنظيم دورات تدريبية تكوينية مستمرة للمستخدمين لضمان استخدامهم الأمثل للنظام، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتعامل مع التحديثات الجديدة.
- تطبيق إجراءات أمان متقدمة لحماية البيانات والمعلومات الحساسة، وضمان خصوصية المستخدمين وسلامة النظام من الهجمات الإلكترونية.
- مراجعة وتعديل الفترات الزمنية المخصصة لمختلف العمليات الرقمنة لضمان كفايتها.
- إنشاء نظام إعلامي يرافق كل تحديث، مع توفير ملاحظات الإصدار وتدريبات قصيرة للمستخدمين.
- إجراء تقييمات دورية للنظام لتحديد نقاط القوة والضعف، والعمل على تحسين الأداء بناءً على نتائج هذه التقييمات.

خلاصة الفصل:

في ظل السياسة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية تشهد الجزائر الجديدة قفزة نوعية في مجال الرقمنة ،فمنذ ثلاث سنوات تقريبا هناك محاولات جادة لاستخدام الرقمنة في القطاع الفلاحي حيث أصبحت ضرورة حتمية في عصر المعلومات، لما لها من فوائد في تسهيل الوصول الى المعلومات وتحسين كفاءة العمل الاداري، ومن خلال الدراسة الميدانية التي اجريت تبين لنا ان نجاح مشروع الرقمنة في القطاع الفلاحي يتطلب جهود متضافرة ومتكاملة لتطوير البنية التحتية، وتوفير التدريب المستمر، تحسين الدعم الاداري، لتتناسب مع البيئة الرقمية، بالإضافة الى مراعات الفوارق الفردية والاحتياجات لضمان تحقيق تحول رقمي ناجح ومستدام، كما أن أحسن مثال للرقمنة في القطاع الفلاحي هو الإحصاء العام للفلاحة في الجزائر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

يمثل القطاع الفلاحي ركيزة استراتيجية للتنمية المستدامة في العديد من الدول، خاصة تلك التي تعتمد على الفلاحة كمورد رئيسي للناتج الداخلي الخام، إلا أن هذا القطاع غالبا ما يعاني من اختلالات متعددة، لعل أبرزها الفساد الإداري، البيروقراطية، ضعف التخطيط، وغياب الشفافية، وهي عوامل تعيق النجاعة والفعالية المنشودة من السياسات الفلاحية.

وعلى ضوء ما تم عرضه وتحليله، يتضح أن الرقمنة تمكن من تعزيز الحوكمة الجيدة فهي رافعة فعلية قادرة على إحداث نقلة نوعية في القطاع الفلاحي، ليس فقط من حيث تحديث آليات الإنتاج والتسيير، بل أيضا في محاربة الفساد الإداري وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة. ولقد أظهرت التجارب المقارنة، إلى جانب التحليل النظري والعملي، أن إدماج التكنولوجيا الرقمية في المنظومة الفلاحية يمكن أن يؤدي إلى تحسين فعالية السياسات العمومية، وتسهيل الولوج إلى الدعم والمعلومات، وترشيد الموارد وتمكين الفلاحين من المعلومات الدقيقة والآنية، وتعد هذه الأدوات الرقمية رافعة حقيقية للشفافية، حيث تقلص من التدخلات البشرية، وتحد من فرص التلاعب والرشوة والمحسوبية، التي طالما نخرت الجهاز الإداري الفلاحي.

كما تبين أن الرقمنة لا تقتصر على الجانب الإداري فقط، بل تساهم كذلك في تطوير الأداء التقني للقطاع، سواء عبر تقنيات الزراعة الذكية، أو استخدام البيانات الضخمة لتحليل التربة والمناخ، أو توجيه قرارات الفلاحين بخصوص الغرس والسقي. وهذه التحولات الرقمية تعزز من مردودية الانتاج، وتحسن من تسويق المنتجات الفلاحية، بما يساهم في رفع دخل الفلاح وتحقيق عدالة مجالية أكبر.

ففيما يخص تعزيز الشفافية، تؤدي الرقمنة إلى تقليص التعاملات الورقية التي غالبا ما تكون بيئة خصبة للفساد، وتسهم في تتبع مسارات الدعم والقرارات الإدارية بشكل آني وواضح، مما يحد من التدخلات غير المشروعة ويعزز من ثقة الفلاحين بالإدارة.

أما عن العقبات التي تعيق رقمنة القطاع الفلاحي، فهي متعددة، منها ما هو تقني كضعف البنية التحتية الرقمية في الوسط القروي، ومنها ما هو بشري مثل نقص الكفاءات والتكوين، بالإضافة إلى مقاومة بعض الفاعلين للتغيير، سواء بدافع الخوف من فقدان الامتيازات أو بسبب ضعف الوعي الرقمي.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن الرقمنة ليست مجرد خيار تقني، بل هي توجه استراتيجي يتطلب إرادة سياسية واضحة، واستثمارا في الموارد البشرية والتكنولوجية، وإطارا قانونيا داعما. وبهذا المعنى، فإن الرقمنة قادرة بالفعل على أن تكون رافعة حقيقية للنهوض بالقطاع الفلاحي والمساهمة بفعالية في محاربة الفساد الإداري، شريطة تذليل العراقيل وتوفير الشروط اللازمة لنجاح هذا التحول الرقمي.

اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها للتحقق من صحة الفرضيات التي طرحناها لحل الإشكالية الرئيسية وذلك على النحو التالي:

- تم قبول الفرضية الأولى بمعنى أن الرقمنة تساهم في تطوير القطاع الفلاحي وتحسين كفاءته، كما تمثل آلية فعالة للحد من الفساد الإداري وهذا من خلال تعزيز الإنتاجية وتحسينها وتقليل التكاليف بالإضافة إلى توفير نظم رقمية للمعاملات الادارية تحد من تدخل العنصر البشري وهذا ما يؤدي إلى الشفافية في المعاملات وتقليل الرشوة.
- أما الفرضية الثانية فمن خلالها استخلصنا أن نجاح التحول الرقمي في القطاع الفلاحي يتوقف على توفر هذه البنية التحتية الأساسية، والفلاحون بحاجة ماسة الى برامج تدريبية على استخدام التقنيات الحديثة اي بدون تكوين كاف، ستكون استخدامات الرقمنة غير فعالة وبالتالي فهما عاملان حاسمان في نجاح التحول الرقمي.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ساهمت الرقمنة في تقليص التدخل البشري في الإجراءات الإدارية، مما أدى الى تقليص الفساد والرشوة.
- تسهيل الولوج الى البيانات والمعلومات بشكل أسرع وأسهل للفلاحين.
- اعتماد المنصات الرقمية أدى الى تسريع معالجة الملفات وتسهيل التتبع الإداري.
- ساهمت الرقمنة في تعزيز العدالة في توزيع الدعم الفلاحي.
- ساهمت الرقمنة في تحسين الإنتاجية الفلاحية.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

- نقص الكفاءات والبنية التحتية أدى الى تحديات في تطبيق الرقمنة في بعض الإدارات الفلاحية.
- تبين أن نجاح الرقمنة يتطلب تأهيل الموارد البشرية باستمرار وتوفير دورات تكوينية للفلاحين والموظفين.

التوصيات:

وبناءا على ما سبق، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تسريع رقمنة الإدارة الفلاحية عبر تعميم المنصات الالكترونية وتحديث قواعد البيانات.
- تعزيز الشفافية باعتماد آليات رقمية لتتبع العمليات الادارية وتعميم التقارير المفتوحة.
- تكوين وتأهيل الموارد البشرية سواء لدى الفلاحين أو موظفي القطاع، لتمكينهم من التعامل الفعال مع المنصات الرقمية واستيعاب مزاياها.
- تحديث المنظومة القانونية والتنظيمية لمواكبة التحول الرقمي، وضمان أمن المعطيات وحماية المعاملات الرقمية.
- توسيع البنية التحتية للاتصالات وتوفير الانترنيت عالي السرعة والربط بالأقمار الصناعية.
- سن قوانين وتشريعات تحمي المعطيات الرقمية وتفرض التعاملات الالكترونية.
- خلق حاضنات مشاريع فلاحية رقمية بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث.

في الختام، فإن الرقمنة تمثل فرصة حقيقية للنهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق عدالة إدارية واقتصادية، شرط أن يتم تبنيها في إطار رؤية شمولية تدمج التقنية مع الإصلاح المؤسسي و الحوكمة الرشيدة.

آفاق البحث:

- تعزيز التحول الرقمي الشامل في المجال الفلاحي من خلال رقمنة سلاسل الإنتاج والتسويق، ما سيمكن من تتبع المنتوج من الزرع الى المستهلك.
- إدماج الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتحليل المعطيات الفلاحية بشكل أدق، واتخاذ قرارات استباقية لتحسين الإنتاج وتقليص الخسائر.
- تطوير المنصات الرقمية التي تربط الفلاحين بالمصالح الإدارية الأسواق، مراكز البحث والتمويل.
- خلق فرص جديدة للشغل تكون مرتبطة بالتكنولوجيا الزراعية والتقنيات الرقمية.

- تحقيق حوكمة جيدة وفعالة عبر تتبع المعاملات الإدارية، ما يعزز الثقة في المؤسسات ويقلل من الفساد الإداري.
- دعم الابتكار الفلاحي المحلي.
- تقليص الفجوة الرقمية بين الوسط الحضري والقروي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

القوانين التنظيمية:

1. الجريدة الرسمية رقم 26 المؤرخة في 1990/07/28.

2. وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

ثانيا: المراجع

الكتب:

1. نجلاء أحمد ياسين، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، دار العربي للنشر والتوزيع، مصر،2013.

2. علي نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2001.

3. فريد النجار، دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو المنظمات الرقمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2004.

4. علي الباز، أصول الإدارة العامة، دار الجامعات العربية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1990.

5. روجو المجيل، زراعة ونمو المحاصيل، دار الكتب والطباعة والنشر، جامعة الموصل،1894.

6. د.اياد بن فلاح، إدارة المخاطر الزراعية في العالم النامي، دار النشر، مركز البحوث الإقتصادية،2005.

7. د. محمد الطيب الزبيدي، إدارة المخاطر في القطاع الزراعي، دار الفجر للنشر،2010.

8. د. علي سليمان، المخاطر البيئية في الزراعة، دار الفكر العربي للنشر،2012.

9. د. سامي محمود، التغيرات المناخية وأثرها على الزراعة، دار الكتاب الجامعي للنشر،2015.

10. سعيد يوسف، فيصل عبد العزيز، سامر محمود، دور التقنيات الحديثة في مجال الغش والفساد، أيار 2006.

11. محمد الصريفي، أخلاقيات الموظف العام، دار الكتاب القانوني، مصر، الاسكندرية،2007.

12. محمد خالد المهايني، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة،2009.

13. د. هنان مليكة، جرائم الفساد، الرشوة والاختلاس وتكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقه الاسلامي وقانون مكافحة الفساد الجزائري مقارنا ببعض التشريعات العربية، ط2010.

14. الدكتور/محمد الأمين البشري، الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ب ط، سنة 2007.

15. السويفان عبد السلام، ادارة مرفق الأمن بالوسائل الالكترونية–دراسة تطبيقية–، (د. ط)، دار الجامعة الجديد للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2012.

16. العاني مزهر شعبان، جواد شوقي ناجي، الإدارة الالكترونية، ط1، دار الثقافة للنشر، عمان،2014.

17. محمد القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، (د. ط)، دار أسامة للنشر، عمان، 2010.

أطروحات ومذكرات:

1. أسماء سعودي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على آليات إدارة رأس المال البشري بالمؤسسة، دراسة حالة المديرية العامة لموبيليس، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر03، الجزائر،2021.

2. هناء عبداوي، مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال موبيليس، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر،2016.

3. مديني آسيا، حجاجي رانيا، دور الرقمنة في تفعيل الرقابة في المؤسسة، دراسة حالة بمديرية بريد الجزائر لولاية قالمة، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، الجزائر،2023/2022.

4. حافظي زهير، الأنظمة الآلية ودورها في تنمية الخدمات الأرشيفية، دراسة تطبيقية بأرشيف بلدية قسنطينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري، قسنطينة،2008.

5. باشيوة سالم، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية، دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن يوسف بن خدة، مذكرة ماجستير قسم علم المكتبات والتوثيق، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر،2008/2007.

6. سعيد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الأمنية، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الإدارية والأمنية، السعودية،2003.

7. بوزكري الجيلالي، الإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال وتسويق، جامعة الجزائر، 2016.

8. مختار حماد، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2007.

9. بن زيطة عبد الفتاح، ناصري تقي الدين، الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة غرداية،2024/2023.

10. عماري زهير، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014/2013.

11. عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011/2010.

12. فاطمة بن حسين، واقع عمل المرأة في النشاط الزراعي بالجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، أدرار،2014/2013.

13. مولاي عمر سلوى، تشجيع الاستثمار الفلاحي المحلي، دراسة تطبيقية بمديرية المصالح الفلاحية بأدرار مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة تقني سامي، أدرار،2007/2003.

14. صليحة بوجادي، آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، جامعة الحاج لخضر، باتنة01، 2018/2017.

15. هنادي علي صاحب، مفهوم الفساد المالي والإداري ومدى تأثيره على النشاط الاقتصادي، أحد متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، سنة 2018.

16. سوسن طيبي، وردة مفتاح، الفساد الإداري في الجزائر، بحث في أسباب استشرائه وآليات مكافحته، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، 2024/2023.

17. معمر أميرة، حساني أمينة، الإطار القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، سكرة،2021/2020.

18. حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013/2012.

19. حمزة عبداوي، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قالمة،2013/2012.

20. بلعيمش فاطمة، بن دحو عبد القادر، الآليات الداخلية والدولية لمكافحة الفساد الاداري، شهادة ماستر في الحقوق، المركز الجامعي –صالحي أحمد–بالنعامة، سنة 2020–2021.

21. سعيد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الادارة الالكترونية –دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غ. م)، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض،2003.

22. فارس بن علوش، آل دبيان السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،2013.

المجلات العلمية والجرائد:

1. بن عياش آسيا، أوكيل محمد أمين، رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة المعالم للدراسات السياسية والقانونية، المجلد04 ، العدد02، بجاية، الجزائر،2020/12/21.

2. ط.د نوي ميهوب، د.بن رمضان عبد الكريم، الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد02، غرداية، الجزائر،2024.

3. سابح فاطمة، الإدارة الالكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المركز الجامعي غليزان، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، العدد 04، 2018.

4. مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسة المعلومات، دراسة استراتيجيات المتابعة، جامعة المام محمد بن سعود الاسلامية، قسم دراسة المعلومات، العدد 01، مجلد 19، الرياض،2010.

5. أمينة كوسام، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد ،18/22 مجلة وطنية للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس بريكة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، سنة 2022.
6. آلية رقمنة المؤسسات الناشئة لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02.
7. محاولة استخدام تطبيقات الزراعة الذكية كآلية لتطوير الإنتاج الفلاحي في الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 09، العدد 01، جوان 2004.
8. بوجحطو حكيم، محمد أمين مصطفوي، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، العدد 05، المدية، الجزائر،2020.
9. عبد الهادي عبد، أخلقة الإدارة العمومية كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، جويلية 2021.
10. عبد الحليم بن مشري، عمر فرحات، الفساد الإداري(مدخل مفاهيمي) ، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد 05، سنة 2009.
11. بيتر ايغن، الفساد والإفساد، جريدة الصباح، العدد 1427، سنة 2006.
12. دوداح رضوان، الفساد الإداري مفهومه، مظاهره وسبل معالجته، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسة إقتصادية، المجلد 29، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة،2017.

ملتقيات وبحوث ومقالات:

1. الداهي محمد، رقمنة الكتابة عن الذات، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول النظرية النقدية المعاصرة والعولمة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2008.
3. عصام عبد الفتاح مطر، مقال في قسم الفساد الإداري، كلية القانون، جامعة الفاتح، طرابلس،2011.

مواقع الأنترنيت:

1. الزراعة في الجزائر، تجارب لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحديات تقنية ومناخية، اقتصاد، الجزيرة نت) **الزراعة في الجزائر.. تجارب لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحديات تقنية ومناخية | اقتصاد | الجزيرة نت**
2. تحديث القطاع الفلاحي في الجزائر نحو تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الزراعي: **https://far.monant.com/africal**

3. https://asjp.cerist.dz/en/article/253312

4. https://www.aps.dz/ar/regions/170559-100

5. رقمنة قطاع الفلاحة للقضاء على البيروقراطية
https://www.ennaharonline.com

6. https:// www.perplexity.ai/searcg/lhlwl-lmqtrh-lmwjh-thdyt-st-ml-t9hl50jbr2a0lohl20bfva

7. . رقمنة السجل الوطني للفلاحة بنسبة 100 بالمائة

8. http://psl.mard.gov.dz

9. www.ech.chaab.com/item

10. ملتقى رقمنة القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي 09/11/2024
https://www.univ-mosta.dz/fsecsg/wp-content/uploads

الملاحق

استبيـــان
(مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت)

سيدي المحترم/سيدتي المحترمة

يشرفنا ان نضع بين ايديكم هذا الاستبيان للفصل الثاني الخاص بدراسة حالة بمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، والذي يندرج في إطار انجاز مذكرة لنيل شهادة ماستر2، تخصص **اقتصاد الاعمال** قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والعلوم التسيير – جامعة ابن خلدون – تيارت، الموسم الدراسي 2024-2025

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير لحسن تعاونكم معنا، ونتعهد لكم بأن هذا الاستبيان يهدف الى جمع معلومات لاستخدامها ضمن إطار بحث أكاديمي حول موضوع " الرقمنة كآلية للنهوض بالقطاع الفلاحي ومحاربة الفساد الاداري ".

I. المحور الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. الوظيفة: مدير ☐ رئيس مصلحة ☐ رئيس مكتب ☐ اداري ☐
3. الخبرة المهنية: أقل من 10سنوات ☐ بين 10الى20سنة ☐ أكثر من 20سنة ☐
4. المستوى الدراسي: مستوى ثانوي ☐ مستوى جامعي ☐ خريج معهد ☐

مستوى أخرى اذكرها .....

II. المحور الثاني: تقييم الرقمنة في القطاع الفلاحي

1. هل تعتقد ان الرقمنة تساعد في تحسين أداء القطاع الفلاحي؟ نعم ☐ لا ☐
2. هل تتوفر لديك الوسائل التكنولوجية اللازمة لدعم الرقمنة (أجهزة حاسوب، أنترنت، برمجيات)؟ نعم ☐ لا ☐
3. هل تعتقد ان الوسائل المتوفرة كافية لتحقيق رقمنة فعالة؟ نعم ☐ لا ☐
4. ماهي أبرز الصعوبات التقنية التي تواجهها؟

- ضعف الانترنت: نعم ☐ لا ☐ - نقص الاجهزة: نعم ☐ لا ☐ - صيانة غير كافية: نعم ☐ لا ☐

صعوبات أخرى:

.....

III. المحور الثالث: الرقمنة ومحاربة الفساد الاداري في القطاع الفلاحي

1. هل تعتقد ان استخدام الرقمنة يقلل من فرص الفساد الاداري في القطاع الفلاحي؟ نعم ☐ لا ☐
2. هل الإدارة تدعم الرقمنة بشكل فعال من حيث الصيانة وحماية الأنظمة؟ نعم ☐ لا ☐

3. في رأيك ماهي أبرز التحديات الإدارية التي تحد من فعالية الرقمنة؟

- ضعف الدعم الإداري: نعم ☐ لا ☐ - نقص الموارد: نعم ☐ لا ☐ - مقاومة التغيير: نعم ☐ لا ☐

4. ماهي الآليات التي تراها فعالة في مكافحة الفساد الاداري في القطاع الفلاحي؟

- الشفافية في المعاملات الالكترونية ☐ - تقليل التعاملات الورقية والبيروقراطية ☐ - نظم المراقبة الالكترونية ☐

اليات أخرى: .....

.....

IV. المحور الرابع: الاقتراحات والحلول

1. في رأيك ماهي اهم الحلول التي تقترحها لتجاوز الصعوبات في رقمنة القطاع الفلاحي؟

.....

.....

.....

.....

2. في رأيك ماهي الإجراءات التي يمكن ان تتخذها الحكومة لتعزيز دور الرقمنة في محاربة الفساد الإداري في القطاع الفلاحي؟

.....

.....

.....

.....

3. كيف يمكن ان تساهم الرقمنة في زيادة الشفافية في القطاع الفلاحي؟

.....

.....

.....

.....

4. كيف تقيم مستوى توفر الخدمات الرقمية في القطاع الفلاحي في منطقتك؟

.....

.....

.....

– متابعة وضعية تنفيذ لوائح مجلس مساهمات الدولة،

– ضمان تنشيط وتقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة للقطاع،

– وضع قاعدة معطيات تتعلق بالمؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات التابعة للقطاع، وضمان تحيينها،

– متابعة وتحليل تركيبة التشغيل على مستوى المؤسسات تحت الوصاية واقتراح تدابير المطابقة.

المادة 5 : مديرية حماية النباتات والرقابة التقنية، تكلف على الخصوص، بما يأتي :

– ممارسة مهام السلطة الوطنية في مجالي الصحة النباتية، والتقنية النباتية،

– إعداد سياسات المرافقة والدعم لحماية وتثمين المادة النباتية والسهر على تنفيذها،

– إعداد والسهر على تنفيذ تنظيم الصحة النباتية والتقنية النباتية وكذا التنظيم المتعلق بحماية الحيازات النباتية، لا سيما ما تعلق منه بإنتاج واستيراد وتصدير وتوزيع واستعمال المدخلات الفلاحية (البذور والشتائل والأصناف والمخصبات ومواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي)،

– ضمان مراقبة الصحة النباتية والتقنية النباتية للمنتجات النباتية أو ذات المصدر النباتي والمدخلات الفلاحية (البذور والشتائل والأصناف والمخصبات ومواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي) عند الحدود وعبر التراب الوطني.

– وضع جهاز وطني للسهر على الصحة النباتية ومخططات التدخل ضد أعداء النباتات من أجل المحافظة على الإنتاج الفلاحي،

– المشاركة في النشاطات المعيارية في مجال حماية الصحة النباتية ومراقبة البذور والشتائل ومتابعتها مع الهيئات الوطنية والدولية،

– اقتراح مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمجالي الصحة النباتية والتقنية النباتية، ومتابعة تطبيقها.

وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

أ) المديرية الفرعية للسهر على الصحة النباتية، تكلف على الخصوص، بما يأتي :

– وضع جهاز وطني للسهر على الصحة النباتية والتدخل ضد أعداء النباتات والإشراف عليه،

– تحديد تدابير الدعم والمرافقة من أجل وضع أنظمة التدخل ضد أعداء النباتات، وتنفيذها،

– التعاون الوطني والدولي في مجال الصحة النباتية والتقنية النباتية.

ب) المديرية الفرعية للرقابة التقنية، تكلف على الخصوص، بما يأتي :

– ضمان مراقبة الصحة النباتية والتقنية النباتية عند الحدود وعبر التراب الوطني،

– ضمان تحليل وتقييم وتسيير الأخطار المرتبطة بنشاطات مراقبة الصحة النباتية والتقنية النباتية وانعكاساتها على الإنتاج الفلاحي،

– المشاركة في النشاطات المرتبطة بإعداد وتنفيذ المعايير في مجال مراقبة الصحة النباتية والتقنية النباتية والحجر النباتي، ومتابعتها مع الهيئات الدولية.

ج) المديرية الفرعية للمصادقات والاعتمادات، تكلف على الخصوص، بما يأتي :

– تسيير نشاطات المصادقة على أصناف ومواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي، وتنشيطها وتحليلها وتثمينها،

– تسيير الاعتمادات وتسليم التراخيص التنظيمية لممارسة نشاط الصناعة والاستيراد والتسويق وتأدية الخدمات الأخرى ذات الصلة بمواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي،

– اقتراح مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تسمح بترقية ومنح حقوق الحماية الفكرية لكل حيازة نباتية، والسهر على تطبيقها،

– ضمان تسيير فهرس الصحة النباتية وفهارس الأنواع والأصناف المحمية وكذا تلك المتعلقة بالأنواع والأصناف المرخص بانتاجها وتسويقها.

المادة 6 : مديرية الإحصائيات والرقمنة والاستشراف، تكلف، على الخصوص، بما يأتي :

– تحسين وعصرنة نظام الإعلام الخاص بالقطاع،

– اعداد ومتابعة نشاطات وبرامج رقمنة القطاع وضمان حسن سيرها وتأمين الشبكة المعلوماتية للوزارة،

– تنظيم جمع ومعالجة وتحليل ونشر المعلومة الاقتصادية والإحصائية المتعلقة بالقطاع، وضمان الدعم المنهجي من اجل اعدادها.

- المبادرة ببرامج التحقيقات والإحصاء وتأطيرها، بالتعاون مع مديريات المصالح الفلاحية للولايات،

- تنسيق النشاطات التي تتطلب تقنيات متطورة في رسم الخرائط والتصوير عبر الأقمار الصناعية والأنظمة المعلوماتية الجغرافية،

- متابعة تطور التشغيل الفلاحي واقتراح التدابير من أجل تطويره وتقييم تأثير برامج التنمية عليه،

- إعداد مؤشرات قدرات نشاطات القطاع،

- المبادرة بالدراسات الاستشرافية التي تستعمل كقاعدة لتوقعات السياسات الفلاحية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وتضم أربع (4) مديريات فرعية :

أ) المديرية الفرعية للإحصائيات الفلاحية، تكلف على الخصوص، بما يأتي :

- تنظيم دائرة المعلومة الإحصائية الفلاحية،

- وضع مفاهيم وطرق جمع وتحليل الإحصائيات الفلاحية،

- تحليل وإعداد حصائل الحملات الخاصة بالفروع الرئيسية،

- إعداد الحصائل الإحصائية المتعلقة بأسعار المنتجات الفلاحية والمدخلات الفلاحية والتجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية والغذائية،

- متابعة ظرف القطاع الفلاحي عن طريق مختلف مؤشرات المتابعة والتقييم،

- تصور وإعداد وتسيير المجلات والنشريات الإحصائية والدعائم الأخرى للمعطيات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية،

- ضمان الدعم التقني والمنهجي للمصالح غير المركزة والمؤسسات تحت الوصاية،

- ضمان متابعة طلبات المعلومات الإحصائية المطلوبة من طرف المستعملين الوطنيين والأجانب ذات الصلة بقطاع الفلاحة،

- السهر على اعداد مجلات ونشريات ودعائم أخرى حول الإحصائيات والرقمنة والدراسات الاستشرافية لقطاع الفلاحة.

ب) المديرية الفرعية للتحقيقات والإحصاءات الفلاحية، تكلف على الخصوص، بما يأتي :

- المبادرة والقيام بتحقيقات إحصائية واقتصادية لمختلف الفروع الفلاحية، لا سيما منها الفروع الاستراتيجية، وكذا بتحقيقات موضوعاتية، بالتعاون مع المصالح غير الممركزة،

- ضمان معالجة وتحليل نتائج التحقيقات والإحصاءات المنجزة ونشرها،

- متابعة وتأطير عمليات الإحصاء الفلاحي، بالتعاون مع الهياكل المعنية،

- القيام بتحقيقات حول التشغيل حسب كل فرع فلاحي، بالتنسيق مع المصالح غير الممركزة،

- تجميع وتحيين البطاقيات وقواعد البيانات الخاصة بالفلاحين والمتعلقة بمختلف الفروع.

ج) المديرية الفرعية للأنظمة المعلوماتية والرقمنة، تكلف على الخصوص، بما يأتي :

- متابعة برامج رقمنة القطاع وتنفيذها وتقييمها، بالتعاون مع الهياكل الأخرى،

- ضمان السير الحسن للشبكات المعلوماتية المحلية والواسعة للوزارة ومتابعة الربط الشبكي للمصالح غير الممركزة فيما بينها،

- ضمان صيانة العتاد والبرمجيات المعلوماتية التي تستعملها مختلف الهياكل المركزية،

- تحديد احتياجات الوزارة في مجال التجهيزات المعلوماتية، وتقديم كل اقتراح من أجل تحديثها،

- وضع الآليات الضرورية الخاصة بالأمن المعلوماتي والمبادرة بكل إجراء ذي صلة،

- تصميم تطبيقيات الإعلام الآلي لمختلف مجالات أنشطة القطاع،

- مرافقة هياكل الوزارة في تصميم المنصات الرقمية وتنفيذها،

- إعداد منصات للمعطيات الجغرافية وترقية استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية،

- متابعة مسار تنفيذ التصديق والتوقيع الإلكترونيين.

د) المديرية الفرعية للمتابعة والتقييم والاستشراف، تكلف على الخصوص، بما يأتي :

- اقتراح ومتابعة مؤشرات الأداء لمختلف أنشطة القطاع، بالتنسيق مع الهياكل المعنية ومجموع المؤسسات تحت الوصاية،

– إعداد نماذج خاصة بالتسطير حول إنتاج الفروع الفلاحية والمساحات في إطار مخططات العمل القطاعية،

– ترقية أدوات ومناهج التحليل والاستشراف الضرورية لمعرفة تطورات القطاع الفلاحي، بالتعاون مع الهيئات الوطنية المكلفة بالإحصائيات،

– إعداد دراسات وتحاليل استشرافية لتطوير الفروع الفلاحية،

– متابعة ظرف القطاع الفلاحي وتحليله عن طريق مختلف مؤشرات المتابعة والتقييم،

– القيام بدراسات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية حول المجتمع الفلاحي والريفي،

– القيام بكل دراسة استشرافية حول الأمن الغذائي والتنمية المستدامة للموارد الفلاحية.

المادة 7 : مديرية التعاون، تكلف على الخصوص، بما يأتي :

– تحديد محاور التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف الذي يهم القطاع،

– ترقية وتطوير التعاون في مجال الاستثمار والشراكة الذي يهم القطاع،

– متابعة تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات والاتفاقات الدولية التي تهم القطاع،

– تحديد كل مصادر التمويل الخارجية الضرورية لإنجاز المشاريع المؤهلة للتعاون،

– ترقية وتنظيم المشاركة في التظاهرات التي تهم القطاع، بالاتصال مع القطاعات المعنية.

وتضم مديريتين (2) فرعيتين :

أ) **المديرية الفرعية للتعاون الثنائي**، تكلف على الخصوص، بما يأتي :

– تحديد محاور التعاون الثنائي في مجالات نشاط القطاع،

– تحضير الملفات التقنية المرتبطة بالعلاقات الثنائية وبأشغال اللجان المختلطة،

– العمل على إعداد شراكات ثنائية وعلى ترقية الاستثمار الاجنبي في الميادين التي تهم القطاع،

– تحضير وتنسيق مشاركة المؤسسات التابعة للقطاع في الصالونات والمعارض المتخصصة على المستوى الجهوي والدولي وضمان متابعتها، بالاتصال مع الدوائر الوزارية المعنية،

– المشاركة في إعداد الاتفاقيات والاتفاقات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية في مجالات نشاط القطاع، وضمان تنفيذها ومتابعتها.

ب) **المديرية الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف**، تكلف على الخصوص، بما يأتي :

– تعيين محاور التعاون المتعدد الأطراف في الميادين المتعلقة بالقطاع،

– متابعة وتقييم أعمال ومشاريع وبرامج التعاون المتعدد الأطراف للقطاع،

– تحضير مشاركة القطاع في اللقاءات المتعددة الأطراف في المجالات التي تهمه،

– تعيين فرص التمويلات الخارجية للمشاريع والبرامج الخاصة التي تهم القطاع،

– تمثيل القطاع لدى هيئات التعاون،

– المساهمة في سياسة اندماج القطاع الفلاحي على المستوى الجهوي والدولي ومتابعة تنفيذها،

– المشاركة في إعداد الاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف في مجالات نشاط القطاع، وضمان متابعتها.

المادة 8 : مديرية الشؤون القانونية والتنظيم، تكلف على الخصوص، بما يأتي :

– إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية للقطاع، بالتعاون مع الهياكل المعنية،

– متابعة الشؤون القانونية والمنازعات المرتبطة بنشاطات القطاع ومعالجتها،

– القيام بكل أشغال دراسات وتحليل مشاريع النصوص التي تبادر بها القطاعات الاخرى وتنسيقها،

– المساهمة في ترقية الحركة الجمعوية والتعاونية للقطاع وتعزيزها.

وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

أ) **المديرية الفرعية للتنظيم والمنازعات**، تكلف على الخصوص، بما يأتي :

– اعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية للقطاع، وضمان متابعة الاجراءات حتى استكمالها،

– مساعدة الهياكل تحت الوصاية في المجال التنظيمي،

– معالجة شؤون المنازعات التي تخص القطاع ومتابعتها.

الموافق 27 أبريل سنة 1991، المتمّم والمذكور أعلاه، وطبقا لأحكام المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 93 – 186 المؤرخ في 7 صفر عام 1414 الموافق 27 يوليو سنة 1993، المتمّم والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز أشغال تهيئة الري الفلاحي لمحيط متيجة الوسط (الشطر الأول) بولايتي الجزائر والبليدة، نظرا لطابع البنى التحتية ذات المصلحة العامة والبعد الوطني والاستراتيجي لهذه الأشغال.

المادة 2 : تقدر المساحة الإجمالية للأملاك العقارية و/أو الحقوق العينية العقارية المستعملة لإنجاز العملية المذكورة في المادة الأولى أعلاه، بمائتين وأربعة وستين (264) هكتارا، موزعة كما يأتي :

– ولاية الجزائر : عشرون (20) هكتارا واثنان وأربعون (42) أرا وسبعة وستون (67) ديسيارا وخمسون (50) سنتيارا،

– ولاية البليدة : مائتان وثلاثة وأربعون (243) هكتارا وسبعة وخمسون (57) أرا واثنان وثلاثون (32) ديسيارا وخمسون (50) سنتيارا.

وتحدد طبقا للمخطط الملحق بأصل هذا المرسوم.

المادة 3 : قوام الأشغال الملتزم بها بعنوان العملية المذكورة في المادة الأولى أعلاه، كما يأتي :

1 – قطاع الدويرة 1 (DR 1)

شبكة التزويد والتوزيع :

– تموين ووضع القنوات : 110 68 متر طولي،

– تموين ونقل ووضع تجهيزات هيدروميكانيكية.

شبكة المسالك :

– المسالك من الحصى أو رمل الوادي والمسالك الترابية : 52 كلم.

2 – قطاع الدويرة 2 (DR 2)

شبكة التزويد والتوزيع :

– تموين ووضع القنوات : 060 81 متر طولي،

– تموين ونقل ووضع تجهيزات هيدروميكانيكية.

شبكة المسالك :

– المسالك من الحصى أو رمل الوادي والمسالك الترابية : 64,9 كلم.

شبكة التطهير (محيط بئر توتة) :

– تموين وتركيب قنوات من نوعية التطهير طولها 1410 متر طولي،

– فتح الخنادق وتنقية الأودية والتطهير: 46560 متر طولي.

المادة 4 : يجب أن تتوفر الاعتمادات الضرورية للتعويضات الممنوحة لفائدة المعنيين وتودع لدى الخزينة العمومية فيما يخص عمليات نزع الأملاك العقارية والحقوق العينية العقارية الضرورية لانجاز العملية المذكورة في المادة الأولى أعلاه.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011.

أحمد أويحيى

★

مرسوم تنفيذي رقم 11 – 440 مؤرخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01 – 114 المؤرّخ في 13 صفر عام 1422 الموافق 7 مايو سنة 2001 والمتعلق بالإحصاء العام للفلاحة.

إنّ الوزير الأول،

– بناء على تقرير وزير الفلاحة والتنمية الريفية،

– وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 – 3 و125 (الفقرة 2) منه،

– و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10 – 149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 12 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1410 الموافق أول يناير سنة 1990 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة، المعدل والمتمم،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 – 160 المؤرخ في 4 محرم عام 1416 الموافق 3 يونيو سنة 1995 والمتضمن تنظيم المجلس الوطني للإحصاء وعمله، المعدّل والمتمّم،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01 – 114 المؤرخ في 13 صفر عام 1422 الموافق 7 مايو سنة 2001 والمتعلق بالإحصاء العام للفلاحة،

– وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى تعديل وتتميم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01 – 114 المؤرخ في 13 صفر عام 1422 الموافق 7 مايو سنة 2001 والمذكور أعلاه.

المادّة 2 : تعدل وتتمم أحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 01 – 114 المؤرخ في 13 صفر عام 1422 الموافق 7 مايو سنة 2001 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 2 :* يرمي الإحصاء العام للفلاحة إلى :

– .....(بدون تغيير).....،

– تحيين المعطيات المتعلقة بالهياكل الفلاحية وبالمجتمع والتشغيل الفلاحيَّيْن،

– .....(بدون تغيير).....،

– .....(بدون تغيير).....،

– التوفر على معلومات ومعطيات حسب فروع الانتاج".

المادّة 3 : تتمم أحكام المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 01 – 114 المؤرخ في 13 صفر عام 1422 الموافق 7 مايو سنة 2001 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 4 :* يتم تحضير الإحصاء العام للفلاحة وإنجازه عن طريق الأجهزة الآتية :

– .....(بدون تغيير).....،

– .....(بدون تغيير).....،

– .....(بدون تغيير).....،

– لجنة تقنية عملية".

المادّة 4 : تعدل وتتمم أحكام المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 01–114 المؤرخ في 13 صفر عام 1422 الموافق 7 مايو سنة 2001 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 6 :* تتشكل اللجنة الوطنية من :

– وزير الفلاحة والتنمية الريفية أو ممثله، رئيسا،

– وزير الاستشراف والإحصائيات أو ممثله، نائبا للرئيس،

– الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية،

– الأمين العام لوزارة المالية،

– الأمين العام لوزارة التربية الوطنية،

– الأمين العام لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،

– الأمين العام لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة،

– الأمين العام لوزارة السكن والعمران،

– الأمين العام لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال،

– الأمين العام لوزارة الموارد المائية،

– الأمين العام لوزارة الصيد البحري والموارد الصيدية،

– ممثل وزارة الدفاع الوطني،

– رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة،

– المدير العام للديوان الوطني للإحصائيات،

– المدير العام للمعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد،

– المدير العام للأملاك الوطنية،

– مدير الوكالة الوطنية لمسح الأراضي،

– المدير العام للوكالة الفضائية الجزائرية".

المادة 5 : تعدل أحكام المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 01 – 114 المؤرخ في 13 صفر عام 1422 الموافق 7 مايو سنة 2001 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 9 :* تتشكل اللجنة الولائية، التي يرأسها الوالي من :

– مدير المصالح الفلاحية،

– الممثل المحلي لوزارة الاستشراف والإحصائيات،

– مدير الموارد المائية،

- مدير تهيئة الإقليم والبيئة،
- محافظ الغابات،
- مدير الأملاك الوطنية،
- مدير برمجة الميزانية ومتابعتها،
- مدير المحافظة العقارية،
- مدير فرع مسح الأراضي،
- مدير الشؤون الدينية والأوقاف،
- المدير المكلف بالسكن والعمران،
- رؤساء الدوائر،
- رئيس لجنة المجلس الشعبي الولائي المكلفة بالفلاحة،
- رئيس الغرفة الفلاحية الولائية.

يتولى مدير المصالح الفلاحية أمانة اللجنة.

المادة 6 : يتمم المرسوم التنفيذي رقم 01 - 114 المؤرخ في 13 صفر عام 1422 الموافق 7 مايو سنة 2001 والمذكور أعلاه، بمادة 11 مكرر، تحرر كما يأتي :

"*المادة 11 مكرر* : تكلف اللجنة التقنية العملية المذكورة في المادة 3 أعلاه، بقيادة مجموع الأشغال التقنية للإحصاء ومتابعتها وتقييمها يراسها مدير الإحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية وتضم المديرين المركزيين لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وكذا ممثلي كل من مسح الأراضي والمديرية العامة للأملاك الوطنية والديوان الوطني للإحصائيات ووزارة الاستشراف والإحصائيات والمديرية العامة للتقدير والسياسات بوزارة المالية وكذا الوكالة الفضائية الجزائرية.

يمكن اللجنة أن تستعين بكل شخص يمكن أن يفيدها في أشغالها بحكم كفاءته".

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011.

أحمد أويحيى

★

مرسوم تنفيذي رقم 11 - 317 مؤرخ في 9 شوال عام 1432 الموافق 7 سبتمبر سنة 2011، يتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز مراكز نقل الكهرباء ذات الضغط العالي والعالي جدا (استدراك).

الجريدة الرسمية - العدد 50 الصادر بتاريخ 13 شوال عام 1432 الموافق 11 سبتمبر سنة 2011.

الصفحة 14 - العمود الثاني.

- بدلا من :

101 - مركز مدرع 30/60 كف الكاليتوس".

- يقرأ :

" 101 - مركز مدرع 30/60 كف الأربعاء".

مراسيم فردية

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 6 محرّم عام 1433 الموافق أوّل ديسمبر سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام رئيس ديوان والي ولاية وهران.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 6 محرّم عام 1433 الموافق أوّل ديسمبر سنة 2011 تنهى مهام السّيد رشيد عابد، بصفته رئيسا لديوان والي ولاية وهران.

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 6 محرّم عام 1433 الموافق أوّل ديسمبر سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام المدير العامّ للديوان الو طني لمكافحة المخدرات وإدمانها.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 6 محرّم عام 1433 الموافق أوّل ديسمبر سنة 2011 تنهى مهام السّيد عبد المالك سايح، بصفته مديرا عاما للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.

فهرس (تابع)

مرسوم تنفيذي رقم 90 – 188 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يحدد هياكل الادارة المركزية وأجهزتها في الوزارات. 850

مرسوم تنفيذي رقم 90 – 189 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يحدد صلاحيات وزير الاقتصاد. 854

مرسوم تنفيذي رقم 90 – 190 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الاقتصاد. 860

مرسوم تنفيذي رقم 90 – 191 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يعدل المرسوم رقم 79 – 300 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1979 المتضمن رفع أجور الموظفين. 864

مرسوم تنفيذي رقم 90 – 192 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يتمم المرسوم رقم 85 – 58 المؤرخ في 23 مارس سنة 1985 المعدل والمتعلق بتعويض الخبرة. 867

مرسوم تنفيذي رقم 90 – 193 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يتضمن رفع الاجور الرئيسية للعمال التابعين لقطاع المؤسسات والادارات العمومية. 869

مرسوم تنفيذي رقم 90 – 194 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يحدد علاوة المردودية الممنوحة للعمال التابعين لقطاع المؤسسات والادارات العمومية. 870

مرسوم تنفيذي رقم 90 – 195 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يحدد قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية، وعملها. 871

مرسوم تنفيذي رقم 90 – 196 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يتضمن إحداث منصب مندوب ولائي للاصلاحات الفلاحية، وتحديد مهامه وقانونه الاساسي. 872

مراسيم فردية

مرسوم رئاسي مؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1410 الموافق 31 مايو سنة 1990 يتضمن انهاء مهام قاض. 873

مرسومان رئاسيان مؤرخان في 7 ذي القعدة عام 1410 الموافق 31 مايو سنة 1990 يتضمنان انهاء مهام قاضيين (محتسبين أولين) في مجلس المحاسبة. 873

مراسيم رئاسية مؤرخة في 7 ذي القعدة عام 1410 الموافق 31 مايو سنة 1990 تتضمن انهاء مهام قضاة محتسبين بمجلس المحاسبة. 873

مراسيم رئاسية مؤرخة في 9 ذي القعدة عام 1410 الموافق 2 يونيو سنة 1990 تتضمن تعيين قضاة. 873

مرسوم رئاسي مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي المؤرخ في 27 مارس سنة 1990 المتضمن التجنس بالجنسية الجزائرية. 875

اتفاقيات دولية

مرسوم رئاسي رقم 90 – 185 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يتضمن المصادقة على بروتوكول الاتفاق المتعلق بانشاء شركة جزائرية – مغربية لدراسة انبوب الغاز الطبيعي المغاربي/ الأوروبي، بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة المغربية، الموقع عليه في فاس يوم 8 فبراير سنة 1989. 876

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

المادة 2 : يستبعد منح علاوة المردودية كل التعويضات المماثلة،

– يستبعد العمال المتمتعون بنظام تعويضي خاص ونوعي من الاستفادة من علاوة المردودية.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990.

مولود حمروش

مرسوم تنفيذي رقم 90 – 195 مؤرخ في اول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يحدد قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية، وعملها.

إن رئيس الحكومة،

– بناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 و116 منه،

–وبمقتضى القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 85 – 59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي لعمال المؤسسات والادارات العمومية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 86 – 30 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 18 فبراير سنة 1986 والذي يضبط أجهزة الادارة العامة في الولاية وهياكلها ويحدد مهامها وتنظيمها،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يضبط هذا المرسوم قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية، وعملها.

المادة 2 : تجمع مصالح الفلاحة في الولاية ضمن مديرية تشتمل على مصالح مهيكلة في مكاتب.

ويمكن علاوة على ذلك، إنشاء أقسام فرعية للفلاحة.

المادة 3 : تطور مصالح الفلاحة في الولاية وتنفذ جميع التدابير التي من شأنها تأطير النشاطات الفلاحية في اتجاه تنمية الطاقات الموجودة.

وتكلف بهذه الصفة، بما يلي :

– السهر على تطبيق التنظيم في جميع ميادين النشاط الفلاحي،

– ضمان تفتيش النشاطات البيطرية والصحة النباتية ومراقبتها،

– تنظيم سير حملات المحاربة ذات المصلحة الوطنية ومراقبتها،

– تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات المحلية التابعة لقطاع الفلاحة،

– استعمال الادوات والتدابير التي تتطلبها سياسة الحفاظ على الاراضي الفلاحية والزراعية الغابية والرعوية،

– وضع وسائل الاحصائيات الفلاحية وتطويرها وضبطها واعداد مختلف البطاقات الضروريةلمتابعة وضعية القطاع وتقييمه بانتظام،

– اقتراح جميع التدابير أو الاعمال الضرورية لاعداد أدوات التنظيم والسهر على تنفيذ التدابير المقررة،

– تنشيط أعمال المؤسسات الفلاحية الريفية المتدخلة على المستوى المحلي ومساعدتها تقنيا،

– تحديد أهداف التنمية الفلاحية في الولاية، والوسائل التي ينبغي تجنيدها لتحقيق ذلك،

– الحث على ترقية الاستثمار الفلاحي،

– اقتراح التدابير والاعمال الرامية الى التحسين والتعميم وتنفيذ التدابير المقررة.

المادة 4 : يمكن ان تشمل المديرية الولائية لمصالح الفلاحة على عدد من المصالح يتراوح بين أربع (4) وسبع (7) مصالح، وذلك بحسب الخصوصيات الفلاحية لكل ولاية وتبعا لاهمية المهام الواجب إنجازها.

ويمكن أن تشتمل كل مصلحة على ثلاثة (3) مكاتب على اكثر تقدير، وذلك تبعا لاهمية المهام الموكلة إليها.

تطبق أحكام هذه المادة بموجب قرار مشترك بين وزير الفلاحة، والوزيرين المكلفين بالمالية، والجماعات المحلية، وكذا السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة 5 : يمكن إحداث أقسام فرعية للفلاحة على اجزاء من تراب الولاية مراعاة للطاقات الفلاحية الهائلة واحتياجات تأطير الانتاج.

تطبق هذه الاحكام تبعا للاجراء المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه.

المادة 6 : يحول الى الهيكل المحدث بموجب هذا المرسوم المستخدمون والاملاك والوسائل المختلفة، المرتبطة بالانشطة الفلاحية الممارسة في إطار المجلس التنفيذي للولاية سابقا، وذلك حسب الاجراءات المحددة بالتنظيم الجاري به العمل.

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990.

مولود حمروش

مرسوم تنفيذي رقم 90 – 196 مؤرخ في اول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يتضمن إحداث منصب مندوب ولائي للاصلاحات الفلاحية، وتحديد مهامه وقانونه الاساسي.

إن رئيس الحكومة،

– بناء على التقرير المشترك بين وزير الفلاحة ووزير الاقتصاد والوزير المنتدب للجماعات المحلية،

– وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 و116 منه،

– وبقتضى الامر رقم 66 – 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 87 – 20 المؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 23 ديسمبر سنة 1987 والمتضمن قانون المالية لسنة 1988، لاسيما المادة 198 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 85 – 59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي لعمال المؤسسات والادارات العمومية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 86 – 30 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 18 فبراير سنة 1986 والذي يضبط أجهزة الادارة العامة في الولاية وهياكلها ويحدد مهامها وتنظيمها،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89 – 194 المؤرخ في 17 ربيع الاول عام 1410 الموافق 17 أكتوبر سنة 1989 والذي يحدد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 302 – 052 " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية "،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يحدث لدى بعض الولايات، قصد الحث على تطبيق الاصلاحات في قطاع الفلاحة ومتابعتها وتقييمها، منصب مندوب الاصلاحات الفلاحية، يدعى في صلب النص " المندوب ".

يكلف المندوب على الخصوص بما يلي :

– تشخيص جميع الاعمال الكفيلة بتعزيز الاصلاحات الفلاحية والمبادرة بها وتنفيذها،

– الحث على الاصلاحات الفلاحية، ومتابعة تطبيقها،

– ترقية الحركة التعاونية والجماعية وتشجيعها قصد تنظيم مهنة الفلاحة،

– المساهمة في حل النزاعات العقارية بالاتصال مع السلطات المعنية في الولاية.

المادة 2 : يرسل المندوب إلى وزير الفلاحة، بانتظام تقريرا عن وضعية تنفيذ القوانين والتنظيمات المتعلقة بالاصلاحات المباشرة في قطاع الفلاحة يتضمن عند الاقتضاء اقتراحات من شأنها أن تسهل إنجاز هذه الاصلاحات، كما يعلم الوالي بذلك.

المادة 3 : يعين المندوب بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من وزير الفلاحة.

المادة 4 : تعتبر وظيفة المندوب وظيفة عليا.

وله رتبة رئيس قسم بالولاية. كما يتمتع بالمنافع والاجور التي يمنحها التنظيم الجاري به العمل الى رؤساء الاقسام بالولايات.

المادة 5 : يعاون المندوب مساعدون يحدد عددهم ومهامهم بقرار مشترك بين وزير الفلاحة ووزير الاقتصاد ووزير الداخلية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة 6 : سيتم عن طريق التنظيم، وعند اللزوم، توضيح كيفيات تطبيق هذا المرسوم.

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990.

مولود حمروش

مراسيم فردية

مرسوم رئاسي مؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1410 الموافق 31 مايو سنة 1990 يتضمن إنهاء مهام قاض.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1410 الموافق 31 مايو سنة 1990 تنهى مهام السيد عيسى ماحي، بصفته قاضيا في محكمة عين تموشنت، بناء على طلبه.

مرسومان رئاسيان مؤرخان في 7 ذي القعدة عام 1410 الموافق 31 مايو سنة 1990 يتضمنان إنهاء مهام قاضيين " محتسبين أولين "، في مجلس المحاسبة.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1410 الموافق 31 مايو سنة 1990 تنهى مهام السيد رمضان صاري، بصفته قاضيا محتسبا أول في مجلس المحاسبة، بناء على طلبه.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1410 الموافق 31 مايو سنة 1990 تنهى مهام السيد مجيد بوزيدي، بصفته قاضيا محتسبا أول بمجلس المحاسبة، بناء على طلبه.

مراسيم رئاسية مؤرخة في 7 ذي القعدة عام 1410 الموافق 31 مايو سنة 1990 تتضمن إنهاء مهام قضاة محتسبين بمجلس المحاسبة.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 7 ذى القعدة عام 1410 الموافق 31 مايو سنة 1990 تنهى مهام السيد بلعيد براهيتي، بصفته قاضيا محتسبا بمجلس المحاسبة، بناء على طلبه.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1410 الموافق 31 مايو سنة 1990 تنهى مهام السيد مراد زيوان، بصفته قاضيا محتسبا في مجلس المحاسبة، بناء على طلبه.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1410 الموافق 31 مايو سنة 1990 تنهى مهام السيد زروق شعبان، بصفته قاضيا محتسبا في مجلس المحاسبة، لتكليفه بوظيفة أخرى.

مراسيم رئاسية مؤرخة في 9 ذي القعدة عام 1410 الموافق 2 يونيو سنة 1990 تتضمن تعيين قضاة.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1410 الموافق 2 يونيو سنة 1990 يعين السيدان الآتي اسمهما قاضيين في المحكمتين الآتيتين :

- السيد محمد عمارة، في محكمة الشراقة،
- السيد مختار لخضاري، في محكمة الجزائر،

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 9 ذى القعدة عام 1410 الموافق 2 يونيو سنة 1990يعين السادة الآتية أسماؤهم قضاة في المحاكم الآتية :

- الآنسة شهيدة براهيمي، في محكمة بني صاف،
- الآنسة صباح رشاش، في محكمة شرشار،
- الآنسة رشيدة مواتس، في محكمة سيدي بلعباس،
- السيد منور بن يمينة، في محكمة برج بونعامة،
- السيد نبيل ازغوتي، في محكمة الجزائر،
- السيد محمد عثماني، في محكمة سعيدة.

- Vu la loi n° 90.09 du 7 Avril 1990 relative à la wilaya ,

- Vu le décret exécutif n° 90.195 du 23 Juin 1990 fixant les règles d'organisation et de fonctionnement des services agricoles de wilaya.

A R R E T E N T

ARTICLE 1 /- En application des dispositions du décret n° 90.195 du 23 Juin 1990 sus visé notamment ses articles 4 et 5, le présent arrêté interministériel définit les missions des services de la direction des services agricoles de wilaya et fixe par wilaya :

- Le nombre de services, leur dénomination et le nombre de bureaux qui leur sont rattachés,

- Le nombre de subidivisions agricoles, leur siège, les communes couvertes par chacune d'elle,

- Le nombre de bureaux et leur dénomination par subdivision agricole.

ARTICLE 2 /- Les directions des services agricoles des wilayas d'El Tarf, Annaba, Skikda, Guelma, Bordj Bou Arrerridj, Béjaïa, Jijel, Batna, Oum El Bouaghi, Constantine, Bouira, Tizi Ouzou, Sétif, Mila, Tissemsilt, Blida, Tipaza, Mascara, Relizane, Chlef, Tiaret, Aïn Defla, Mostaganem, Saida, Tlemcen, Médéa, Aïn Temouchent, Sidi Bel Abbès, Oran, Boumerdès, Souk Ahras, disposent des cinq (05) services suivants :

1 - Le Service des Statistiques et des comptes économiques agricoles .

2 - Le service des inspections vétérinaires et phytosanitaires .

3 - le service de l'aménagement rural et de la promotion des investissements ,

4 - Le service de l'organisation de la production et de l'appui technique .

5 - Le service de l'administration des moyens.

ARTICLE 3 /- Le service des statistiques et des comptes économique agricoles est chargé notamment :

- De réaliser les programmes des enquêtes statistiques agricoles,
- D'élaborer et de gérer les différents fichiers (fichier foncier, fichier des producteurs, fichier des institutions rurales etc)
- D'élaborer les principaux indicateurs économiques sur l'état du secteur (superficies et effectifs des cheptels, consommations intermédiaires, coûts des facteurs et des produits, indices des prix et des productions, population agricoles, structure des exploitations agricoles etc...)

.../...

- [illegible] comptes économiques et agricoles

[illegible] deux bureaux :

- le bureau des statistiques et des enquêtes agricoles
- le bureau des comptes économiques

ARTICLE 4 :- Le service des inspections vétérinaires et phytosanitaires est chargé notamment :

- d'animer, de mettre en oeuvre et de veiller à l'application des dispositions législatives et réglementaires en matière de préservation et d'amélioration de la santé animale, de santé publique vétérinaire et de protection phytosanitaire ,

- de la surveillance et de la protection sanitaire des cheptels tant aux frontières qu'à l'intérieur du territoire national par la recherche des maladies animales contagieuses, leur déclaration officielle et la mise en oeuvre des mesures de lutte appropriées ;

- de la mise en oeuvre des campagnes propnylactiques et de lutte contre les épizooties et les zoonoses et des mesures visant à améliorer la couverture ou la surveillance sanitaire et vétérinaire des cheptels ;

- de contrôler les conditions d'nygiène dans lesquelles sont manipulées, transformées, transportées et entreprosées les denrées alimentaires d'origine animale y compris les produits de la pêche ;

- de veiller à l'application des dispositions législatives et réglementaires relatives à l'acquisition, la fabrication, la distribution et l'utilisation des médicaments vétérinaires ;

- de proposer toute mesure réglementaire visant la sauvegarde des cultures ;

- d'assurer le contrôle de la fabrication, de la distribution et d'utilisation des produits phytosanitaires ;

- de proposer à l'autorité compétente, la délivrance ou le retrait d'agrément pour la distribution et la vente de produits phytosanitaires ;

- d'ordonner la destruction ou la désinfection des végétaux, produits végétaux et du matériel végétal ;

- de susciter, en relation avec les services concernés, la création de groupements de défense des cultures et d'animer leurs activités

- de mettre en oeuvre les campagnes de lutte d'intérêt national et les mesures visant l'amélioration de la protection des végétaux au niveau de la wilaya ;

- d'organiser le réseau d'observations et d'informations phytosanitaires

Il comprend deux bureaux :

* le bureau de l'inspection vétérinaire
* le bureau de l'inspection phytosanitaire

ARTICLE 5 :- Le service de l'aménagement rural et de la promotion des investissements est chargé notamment :

- de préserver le patrimoine foncier et de coordonner les actions visant l'implantation des infrastructures et des équipements entrant dans le cadre du développement agricole ,

.../....

- d'identifier les zones ou périmètres de mise en valeur en sec et en irrigué et les moyens à mettre en oeuvre ;
- de veiller au bon entretien des réseaux d'irrigation et de drainage ;
- de délivrer les autorisations de création de points d'eau, en liaison avec les services concernés, dans la limite des niveaux d'exploitation permis ;
- de participer à la définition des normes et critères en vue de la tarification de l'eau d'irrigation et de veiller à leur application ;
- de susciter en liaison avec les services concernés, la création de groupements d'usagers de l'eau
- de recueillir les différentes données nécessaires à l'élaboration du plan indicatif de développement agricole de la wilaya ;
- de promouvoir les investissements de toute nature destinés à accroitre la production agricole,
- d'instruire les dossiers relatifs aux actions de développement initiés par tout producteur ou groupement de producteurs, au niveau de la wilaya et de délivrer un avis technique obligatoire chaque fois que la réalisation met en oeuvre un financement sur concours budgétaires ou sur crédits bonifiés ;
- de suivre la réalisation des projets de développement et d'en évaluer les effets,

Il comprend trois bureaux :

* le bureau de la mise en valeur et de l'organisation foncière,
* le bureau de la promotion des investissements et du suivi des projets,
* le bureau de l'hydraulique agricole et des équipements ruraux

ARTICLE 6 /- Le service de l'organisation de la production et de l'appui technique est chargé notamment :

- de promouvoir les actions de développement et d'intensification des productions agricoles et de modernisation des conduites culturales et des élevages et d'assurer le suivi de leur exécution ;
- de veiller à la mobilisation des facteurs et moyens de production nécessaires à la réalisation des différentes campagnes agricoles dont il assure le suivi et l'évaluation ;
- de contrôler le respect des normes phytotechniques des semences et plants ;
- de contrôler au plan qualitatif la [illegible] des intrants mis à la disposition des producteurs ;

.../...

- de promouvoir les activités de valorisation des produits, sous produits et résidus de récolte ;

- de participer à l'organisation des marchés agricoles locaux ;

- de veiller à l'utilisation rationnelle des eaux d'irrigation par la promotion de l'introduction et du développement des techniques économisatrices d'eau ;

- d'organiser les mouvements saisonniers des cheptels ;

- de délivrer les autorisations d'exercice des activités d'élevage

- de contrôler la conformité des conduites zootechniques et de délivrer les certificats de réformes zootechniques ;

- de mettre en oeuvre les contrôles techniques des produits animaux ou d'origine animale ;

- de contrôler les opérations préalables à la mise en oeuvre des programmes d'amélioration génétique (identification des animaux, contrôle de la filiation etc ...)

- d'accorder les visas à l'inscription sur les livres zootechnique et généalogiques ;

- de délivrer les autorisations de création et d'exploitation de centres d'insémination et de veiller à ce que les personnels y exerçant répondent aux qualifications requises ;

- de contrôler les opérations de croisement ;

- de l'agréage du cheptel proposé à l'import-export

- d'animer et d'encourager le mouvement coopératif et associatif ;

- de promouvoir le développement des activités de vulgarisation et de perfectionnement ;

- d'organiser les activités de démonstration, en relation avec les institutions locales ;concernées et de développer la diffusion des conseils et supports techniques en direction des producteurs ;

- de promouvoir la création d'emplois agricoles

Il comprend trois bureaux :

* le bureau de la production agricole et des institutions rurales
* le bureau de la formation, du perfectionnement et de l'emploi
* le bureau de la réglementation et de la normalisation.

ARTICLE 7 / Le service de l'administration des moyens est chargé notamment :

- d'assurer la gestion des personnels administratifs et techniques de la direction des services agricoles et des subdivisions agricoles en dépendant ;

- d'assurer la gestion des moyens matériels et équipements de la direction des services agricoles ;

- d'élaborer conjointement avec les autres services concernés, les budgets de fonctionnement et d'équipement de la direction des services agricoles et d'en assurer l'exécution conformément à la réglementation en vigueur ;

.../...

Il comprend deux bureaux :

* le bureau de la gestion des budgets et des moyens généraux
* le bureau de la gestion du personnel.

Article 8 /- Les directions des services agricoles des wilayas de Tipaza, Naama, El Bayadh, Tébessa, M'Sila, Khenchela, Laghouat, Biskra, Ouargla, Ghardaia, Biskra, El Oued, Adrar, disposent des cinq (5) services suivants :

1 - le service des statistiques et des comptes économiques agricoles dont les missions sont analogues à celles définies à l'article 3 ci-dessus.

Il comprend deux bureaux :

* le bureau des statistiques et des enquêtes agricoles

* le bureau des comptes économiques

2 - Le service des inspections vétérinaires et phytosanitaires dont les missions sont analogues à celles définies à l'article 4 ci-dessus.

Il comprend deux bureaux :

* le bureau de l'inspection vétérinaire

* le bureau de l'inspection phytosanitaire

3 - Le service de la restauration des terres et de la promotion des investissements dont les missions sont analogues à celles définies à l'article 5 ci-dessus, et qui prend également en charge les actions liées à :

- l'aménagement et à la régénration des parcours,

- l'élaboration de la réglementation en matière d'utilisation des parcours

Il comprend deux bureaux :

- Le bureau de l'hydraulique agricole et des équipements rura

- le bureau de l'aménagement des parcours et de l'organisatio foncière.

4 - le service de l'organisation de la production et de l'appui technique dont les missions sont analogues à celles définies à l'article 6 ci-dessus.

Il comprend deux bureaux :

* le bureau de la production agricole et des institutions rurales.

* le bureau de la normalisation et de la réglementation

5 - Le service de l'administration des moyens dont les missions sont analogues à celles définies à l'article 7 ci-dessus.

Il comprend deux bureaux :

* le bureau de la gestion des budgets et des moyens généraux

* le bureau de la gestion du personnel.

.../...

ARTICLE 9 /- Les directions des services agricoles des wilaya de Tamanrasset, Illizi et Tindouf disposent des quatre services suivants :

1 - le service de l'organisation de la production et de l'appui technique dont les missions sont analogues à celles définies à l'article 6 ci-dessus et qui prend également en charge les missions définies à l'article 3 ci-dessus.

Il comprend deux bureaux :

* le bureau de l'organisation de la production agricole et des institutions rurales

* le bureau des statistiques agricoles et des comptes économiques

2 - Le service des inspections vétérinaires et phytosanitaires do dont les missions sont analogues à celles définies à l'article 4 ci-dessus.

Il comprend deux bureaux :

* le bureau de l'inspection vétérinaire
* le bureau de l'inspection phytosanitaire

3 - le service du génie rural et de la ppomotion des investissements dont les missions sont analogues à celles définies à l'article 5 ci-dessus.

Il comprend deux bureaux :

* le bureau de la mise en valeur et de l'organisation foncière

* le bureau de la promotion des investissements et du suivi des projets.

4 - Le service de l'administration des moyens dont les missions sont analogues à celles définies à l'article 7 ci-dessus

Il comprend deux bureaux :

* le bureau de la gestion des budgets et des moyens généraux
* Le bureau de la gestion du personnel

ARTICLE IO /- La direction des services agricoles de la wilaya d'Alger dispose des quatre services suivants :

1 - le service des statistiques et des comptes économiques agricoles dont les missions sont analogues à celles définies à l'article 3 ci-dessus.

Il comprend deux bureaux :

* le bureau des statistiques et des enquêtes agricoles

* le bureau des comptes économiques

2 - Le service des inspections vétérinaires et phytosanitaires dont les missions sont analogues à celles définies à l'article 4 ci-dessus.

Il comprend deux bureaux :

* le bureau de l'inspection vétérinaire
* le bureau de l'inspection phytosanitaire

.../...

[illegible]

- le service de l'administration des moyens dont les missions sont analogues à celles définies à l'article 7 ci-dessus

Il comprend deux bureaux :

* le bureau de la gestion des budgets et des moyens généraux
* le bureau de la gestion des personnels

ARTICLE II /- La liste des subdivisions agricoles par wilaya, leur siège et les communes couvertes figurent à l'annexe du présent arrêté interministériel.

ARTICLE I2 /- Chaque subdivision agricole comprend deux bureaux :

* le bureau des statistiques et des enquêtes agricoles
* le bureau de l'appui à la production.

ARTICLE I3 /- Les chefs de service et les chefs de bureau de la direction des services agricoles de wilaya sont nommés et rémunérés dans les conditions fixées par le décret n° 88.43 du 23 février I988.

ARTICLE I4 / - Les chefs de subdivision agricole et les chefs de bureau de subdivision sont assimilés respectivement aux chefs de service et aux chefs de bureau de wilaya. Ils sont nommés et rémunérés dans les mêmes conditions que pour ces derniers.

ARTICLE I5 /- Le présent arrêté interministériel qui prend effet à compter de la date de sa signature sera publié au Journal Officiel de la république algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le

Le Ministre de l'agriculture

P/Le Chef du gouvernement et par délégation
Le Directeur général de la fonction publique

Le Ministre de l'Economie

Le Ministre délégué aux collectivit locales.

تـــصـــريـــح شـــرفـــي

تـيـارت فـي : .....

أنا الممضي أسفله السيد (ة):.....

المولود (ة) بتاريخ:.....بـ:.....

الساكن (ة):.....

الحامل(ة) لي (ب.ت.و) أو (ر.س) رقم:..... الصادرة بتاريخ:.....

عن دائرة:.....

أصرح بشرفي بأنني أمارس مهنة.....ببلدية: .....

و لم يسبق لي القيام بانجاز بطاقة فلاح أو موال على مستوى الغرفة الفلاحيّة لولاية تيارت أو على مستوى الغرف الفلاحيّة الأخرى عبر التراب الوطني.

أدلي بهذا التصريح في حدود ما يسمح به القانون.

مصادقة البلدية ***المعني بالأمر***

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري
غرفة الفلاحة لولاية تيارت

البطاقة البيانية للمستثمرة الفلاحية

رقم : 343665/غ.ف.و/2025

تيارت بتاريخ : 07/05/2025

رقم البطاقة المهنية الفلاحية

رقم التعريف الوطني - NIN

إسم و لقب المستثمر

إسم و لقب لاتيني

تاريخ و مكان الميلاد بـــ:

العنوان الشخصي

النشاط الرئيسي

الصنف المهني الصنف الفرعي

رقم الملف

إسم المستثمرة

عنوان المستثمرة

الشكل القانوني

عقود و شهادات إثبات النشاط

التجزئة

المساحة الزراعية المستخدمة	0.0000	ha	المساحة المسقية	0.0000	ha	المساحة المبنية	0.0000 M²
مساحة الخشب والغابات	0.0000	ha	المساحة الإجمالية للمستثمرة	0.0000	ha		

التضاريس **لاشيء**

نوعة التربة **لاشيء**

الأمين العام

(1) تشمل البيانات الأخرى معلومات محددة و التي تبدو مفيدة في إيصالها إلى السلطات العمومية وغيرها من الهياكل المسؤولة عن التنمية والتمويل ومتابعة المراقبة. هذه المعلومات بتصريح من المعني.

CUPAGIS final events, Tiaret 25th September to 05th October 2022

Students training, master classes and final conference & report restitution.

Sunday 25th September
09h30-10h30 Opening ceremony
10h30-12h00 Basics and principles of Precision Agriculture Pr. Dellal Abdelkader. University Ibn Khaldoun Tiaret
12h00-13h30 Lunch
13h30-15h00 L'Agriculture de précision : une alternative pour la réhabilitation du système agraire en Algérie Pr. Belkhodja Moulay. Université Ahmed Ben Bella Oran1
15h00-16h30 Techniques d'informations et de communication Dr. Benaouda Moussa. University Ibn Khaldoun Tiaret
Monday 26th September
8h30-10h00 Introduction aux systèmes d'information géographique Dr. Noureddine Benaissa. Université Ahmed Ben Bella Oran1
10h00-13h30 Coffee break
10h30-12h00 Plant physiology: Secondary metabolites Pr. Haddad Fatima Zohra. Université Ahmed Ben Bella Oran1
12h00-13h30 Lunch
13h30-15h00 Méthodes de cartographie de l'occupation des sols agricoles, se basant sur le calendrier cultural de la région. Dr. Benmansour Nadir. University Djillali Liabes Sidi bel Abbès
15h00-16h30 General laws of telluric radiation Dr. Djellouli Riad. University Djillali Liabes Sidi bel Abbès

CUPAGIS final events, Tiaret 25th September to 05th October 2022

Tuesday 27th September
8h30-10h00 Mechatronics of objects in the field of agriculture Dr. Chouarfia Charef. University Abdelhamid Ibn Badis of MOSTAGANEM
10h00-13h30 Coffee break
10h30-12h00 Automated greenhouse. Dr. Chouarfia Charef. University Abdelhamid Ibn Badis of MOSTAGANEM
12h00-13h30 Lunch
13h30-15h00 Crowdsourcing of Environmental Noise Maps using Smartphones: processing and creating a cartographic display using GIS tools (Part01). Dr. Noureddine Aribi. Université Ahmed Ben Bella Oran1
15h00-16h30 Crowdsourcing of Environmental Noise Maps using Smartphones: processing and creating a cartographic display using GIS tools (part02). Dr. Noureddine Aribi. Université Ahmed Ben Bella Oran1
Wednesday 28th September
08h30-10h00 Overview of GNSS: General characteristics of GNSS (Master class) Pr. Krum Hristov. Agricultural University Plovdiv.
10h00-13h30 coffee break
10h30-12h00 Global and regional navigational satellite systems (Master class) Pr. Krum Hristov. Agricultural University Plovdiv.
12h00-13h30 Lunch
13h30-15h00 GNSS in favour of small farmers (Master class) Pr. Krum Hristov. Agricultural University Plovdiv.
15h00-16h30 The challenge: communication in three minutes Mrs. Ebe Pilt. Tallinn University of Technology.

CUPAGIS final events, Tiaret 25th September to 05th October 2022

Thursday 29th September
08h30-10h00 Crop monitoring using sentinel imagery Dr. Zhulieta Arnaudova. Agricultural University Plovdiv.
10h00-13h30 coffee break
10h30-12h00 Crop monitoring using sentinel imagery Dr. Zhulieta Arnaudova. Agricultural University Plovdiv.
12h00-13h30 Lunch
13h30-15h00 Basics of communication in marketing (part 01) Mrs. Kerdu Lenear. Tallinn University of Technology.
15h00-16h30 Introduction to the use of satellite information (part 01) Ms. Fatemeh Najafzadeh. Tallinn University of Technology.
Friday 30th september
08h30-10h00 Basics of communication in marketing (part 02) Mrs. Kerdu Lenear. Tallinn University of Technology.
10h00-13h30 coffee break
10h30-12h00 Cooking an appealing presentation for wide public (Master class) Pr. Tarmo Soomere. Tallinn University of Technology.
12h00-13h30 Lunch
14h00-15h30 Introduction to the use of satellite information (part 02) Ms. Fatemeh Najafzadeh. Tallinn University of Technology.
15h00-16h00 Science communication: a serious entertainment? (Examples from the experience of the Estonian Academy of Sciences) Mrs. Ebe Pilt. Tallinn University of Technology.

CUPAGIS final events, Tiaret 25th September to 05th October 2022

Saturday 1st October
08h30-10h00 Scientific writing for publication (Master class, part 01) Pr. Tarmo Soomere. Tallinn University of Technology.
10h00-13h30 coffee break
10h30-12h00 Scientific writing for publication (Master class, part 02) Pr. Tarmo Soomere. Tallinn University of Technology.
12h00-13h30 Lunch
13h30-15h00 L'innovation, atout principal pour le développement économique et agricole en Algérie. Etude de cas : le secteur de l'oléiculture Dr. Labdaoui Djamel. University Abdelhamid Ibn Badis of MOSTAGANEM
15h00-16h30 Scientific writing for publication (Master class, part 03) Pr. Tarmo Soomere. Tallinn University of Technology.
Sunday 2nd October
08h30-10h00 Crops mapping using SAR & optical remote sensing data Dr. Djellouli Riad. University Djillali Liabes Sidi bel Abbès
10h00-13h30 coffee break
10h30-12h00 Agriculture technologization redline in precision context Dr. Laabassi Karim. National Superior School of Agronomy, El Harrach, Algiers
12h00-13h30 Lunch
13h30-15h00 Automation and programming of irrigation in agriculture Dr. Delli Reda. National Higher School of Agronomy, El Harrach, Algiers
15h00-16h30 Three Minute Lectures: Students' competition in scientific writing and oral presentation

CUPAGIS final events, Tiaret 25th September to 05th October 2022

Monday 3rd October
CUPAGIS Final Conference – Project reports restitution.
08h30-09h00 Opening ceremony.
09h30-10h00 CUPAGIS: a step towards future Pr. Tarmo Soomere, Coordinator
10h00-10h30 coffee break
10h30-11h00 University Ibn Khaldoun Report. Dr. Bouacha Mohamed Islem. PASENSO
11h00-11h30 University Ahmed Ben bella Oran1 report. Pr. Yahia Lebbah. Local coordinator
11h30-12h00 University Djillali Djillali Liabes Sidi bel Abbès. Pr. Kadoun Abdeldaim. Local coordinator
12h00-13h30 Lunch
14h00-14h30 National Higher School of Agronomy, El Harrach, Algiers. Pr. Laribi Abdelkader. Local coordinator
14h30-15h00 University Abdelhamid Ibn Badis of Mostaganem Pr. Benoudnine Hadjira. Local coordinator
15h00-15h30 coffee break
15h30 -17h00 Recommendations for precision agriculture sustainability.
Tuesday 4th October
Field visit. Pilot farm of a stakeholder. INRAA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية
مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون- تيارت

اتفاقيـة تعـاون

المرجع: الاتفاقية الإطار المبرمة بين الوزارتين بتاريخ: 15جويلية 2019

بين

مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

و

جامعة ابن خلدون لولاية تيارت

اتفقا على مايلي:

المادة 01:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد مبادئ و أهداف و كذا كيفيات تنفيذ التعاون في مجال التكوين و البحث العلمي و التطوير التكنولوجي بين:

- مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت من جهة؛
- وجامعة ابن خلدون بتيارت من جهة أخرى.

تشكل هذه الاتفاقية تنظيمها مرجعيا بالنسبة لكافة الأعمال ذات الاهتمام المشترك التي قد يبادر بها الطرفان المتعاقدان.

المادة 02:

يهدف التعاون بين الطرفين إلى إنجاز أعمال مشتركة و متفق عليها فيما يخص:

- القيام بأشغال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من أجل تنفيذ مشاريع البحث و التنمية في ميدان الفلاحة؛
- إنشاء شبكات موضوعاتية من أجل البحث و التنمية في الشعب الاستراتيجية و تحويل نتائج البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و ترقيتها لفائدة المهنيين ؛
- التنظيم المشترك للقاءات العلمية و التقنية المتصلة بالميادين ذات الاهتمام المشترك و ذلك بتجنيد الوسائل البشرية و المادية الضرورية من اجل التجسيد الفعلي للنشاطات ذات الاهتمام المشترك و المرتبطة بموضوع هذه الاتفاقية ؛
- تعزيز الاعمال الموجهة لتطوير الفكر المقاولاتي و مرافقة الطلبة حاملي أفكار المشاريع المبتكرة و الخلاقة من اجل انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ميدان الفلاحة ،الزراعة الغذائية و النتاج الحيواني ؛
- إدماج مختصين قطاع الفلاحة ضمن نظام تأطير الطلبة المتربصين و متابعتهم خلال التربصات؛ الزيارات البيداغوجية و خلال مرحلة تحضير مشاريع نهاية الدراسة و اشراكهم ضمن لجان تقييم مشاريع مذكرات نهاية الدراسة ؛
- العمل المشترك من اجل اختيار مواضيع مذكرات نهاية الدراسة للطلبة من طوري الماستر و الدكتوراه نحو المواضيع الأكثر ارتباطا بمنظومة قطاع الفلاحة والتنمية الريفية لتنفيذها بشكل يخدم مصلحة الطرفين؛
- اشراك الاساتذة الباحثين في اعمال الخبرة و الاستشارة لدى الهياكل و المنظمات المهنية التابعة لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية؛
- السماح بالولوج الى مستوى ما بعد التدرج للإطارات التابعة للقطاع الفلاحي ،ضمن اطار يتم الاتفاق عليه مسبقا وحسب النصوص القانونية المعمول بها ؛
- تسهيل دخول الطلبة الجامعيين الى المستثمرات الفلاحية ، المسهبية و المؤسسات الزراعية الغذائية ، من اجل التربصات المهنية و الزيارات البيداغوجية.

المادة 03:

في إطار هذه الاعمال، يتفق الطرفان بشأن:

- تسهيل الاطلاع المتبادل على المعلومات و استعمال وسائل البحث على التوالي:
  - مخابر البحث الجامعية، مراكز البحث، الوثائق العلمية والتقنية، نتائج البحث المتحصل عليها مع شركاء أخرين؛
  - السعي إلى تحقيق التحويل المتبادل للمعارف و المنتوجات البحثية الناتجة عن الأنشطة المشتركة؛

- ترقية عملية تثمين النتائج المتحصل عليها و الخبرات العلمية والتقنية :
- ترقية فضاءات التبادل و التشاور بين الخبراء و الباحثين حول آفاق التعاون و التطوير ذات الاهتمام المشترك.

المادة 04:

يحدد الطرفان المجالات و النشاطات ذات الاهتمام المشترك، التي يتم تنفيذها معا.

تتشكل عملية تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية موضوع عقود و برتوكولات تعاون بين الطرفين أو بين الهيئات المعنية للطرفين التي تحدد مجالات و أعمال البحث التطوير التي يتعين مباشرتها وكذا كيفيات تنفيذها.

يمكن تعديل عقد أو برتوكول التعاون أو تكملته عند الاقتضاء، بواسطة ملاحق.

المادة 05:

يتضمن عقد أو برتوكول التعاون من أجل إنجاز أعمال البحث الخصائص التقنية المتعلقة بالأشغال التي يتعين إنجازها، و الأهداف المنشودة، و التشكيلة البشرية المكلفة بالأشغال، وتتمثل في مايلي:

- موضوع أعمال و أشغال البحث المرتقبة؛
- دفتر الخصائص التقنية؛
- الأشكال التي تتخذها النتائج المنتظرة؛
- الجدول الزمني لتنفيذ العمليات المبرمجة؛
- مساهمة كل طرف في ما يخص الموارد البشرية و المادية؛
- آليات التقييم و المتابعة؛
- المعايير الواجب احترامها؛
- حقوق و شروط استغلال النتائج العلمية و الإبداعات التكنولوجية المنجزة في إطار الاشغال موضوع العقد أو البرتوكول،
- الإيداع المحتمل لبراءات الاختراع،
- إنشاء المحاضن أو المشاتل.

المادة 06:

قصد تعيين و متابعة مختلف أعمال التعاون التي ستحدد بعنوان أحكام هذه الاتفاقية ، يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مشتركة ، تحدد تشكيلتها باتفاق مشترك وترتيباتها بموجب قانون داخلي.

تحدد القائمة الأسمية لأعضاء اللجنة المشتركة بمقرر مشترك بين الطرفين.

المادة 07:

قصد متابعة و تقييم حالة تقدم الأشغال و توجيه و دفع وتيرة أعمال التعاون المباشر فيها، تقوم اللجنة المشتركة بعقد اجتماعات دورية تنسيقية، وفق مخطط يحدد بالاتفاق المشترك، و توجه لمسؤولي الطرفين، في ختام الاجتماع، محضرا يتضمن الاقتراحات التي من شأنها أن توطد الأشغال التي تم إنجازها و تعزز التعاون.

يمكن عقد الاجتماعات التنسيقية الاستثنائية بناء على طلب أحد الطرفين، وتكلف اللجنة المشتركة بما يلي :

- تخطيط و تنظيم الاعمال الواجب انجازها؛
- التنسيق و متابعة الانجاز الفعلي لخطة العمل؛
- التقييم الدوري للأعمال المنجزة؛
- تحديد الاجراءات الواجب اتخاذها من اجل تحسين و توطيد هذا التعاون؛
- اعداد التقرير التقييمي السنوي و تقديمه الى مسؤولي الطرفين.

المادة 08:

يحدد الطرفان معا أي تكوين نوعي من شأنه أن ينجز لفائدة المستخدمين المعنيين مباشرة بالأنشطة المباشر فيها.

يكون كل تكوين نوعي، قبيل إدخاله حيز التنفيذ محل عقد أو برتوكول يحدد:

- نوعه و الأهداف المنتظرة منه؛
- كيفيات التنظيم (المدة، المكان، السير، و التقييم)؛
- عدد المستفيدين و شروط الالتحاق بالتكوين؛
- التكلفة، و عند الاقتضاء، التكفل بالمستفيدين من التكوين.

المادة 09:

يباشر في أعمال التكوين النوعي المذكورة أعلاه بالتنسيق مع الهيئات المؤهلة التابعة للجهتين الوصيتين على التوالي.

المادة 10:

يتم توطين أشغال البحث و التطوير، إما على مستوى مؤسسات أو كيانات أحد الطرفين، أو توزيعها عليهما عند الاقتضاء.

وفي هذه الحالة، يقوم الطرف المضيف بوضع تحت تصرف فرق البحث التجهيزات و الوثائق التقنية و مستخدمي الاستغلال الضروريين للقيام بالأنشطة.

يضمن الطرف المضيف، كلما اقتضى الامر ذلك، توفير و استغلال وصيانة تجهيزات البحث و التحليل و الخبرة الضرورية.

المادة 11:

يمكن لكل طرف، تحت مسؤوليته الخاصة، اللجوء إلى تنفيذ بعض أنشطة التعاون المندرجة في إطار هذه الاتفاقية بشرط موافقة الطرف الأخر.

المادة 12:

تخضع هذه الاتفاقية إلى الأحكام التنظيمية المعمول بها في مجال تصنيف المعلومات و الوثائق و حمايتها و تأهيل المستخدمين، وكلما اقتضت الحاجة ذلك، يمكن الطرفان تحديد الأحكام الخاصة في ما بينهما.

المادة 13:

يخضع الطرفان للأحكام التنظيمية المعمول بها في كل ما يخص نشر و ملكية نتائج البحث، ويلزم كل طرف بالأحكام المتعلقة بالسرية.

المادة 14:

في حالة فسخ العقد، تظل أعمال التعاون قيد الإنجاز تحكمها العقود و البروتوكولات الخاصة بها، إلا إذا اتفق الطرف عكس ذلك.

المادة 15:

يتفق الطرفان على التسوية الودية للخلافات أو النزاعات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ أنشطة التعاون المتصلة بأحكام هذه الاتفاقية.

المادة 16:

يسري مفعول هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ توقيعها من قبل الطرفين و ذلك لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وفقا للشروط نفسها، إلا إذا عبر أحد الطرفين كتابيا عن رغبته في فسخها في حالة تقصير الطرف الآخر في الإيفاء بالتزاماته التعاقدية أو تعديلها.يحق لكل طرف فسخ هذه الاتفاقية بإشعار كتابي يبلغ إلى الطرف الأخر قبل ثلاثة أشهر (03)على الأقل من تاريخ الفسخ.

حرر بتيارت، في:26 جويلية 2022

مدير المصالح الفلاحية لولاية تيارت

السيد : بورحلة محمد

مدير جامعة ابن خلدون تيارت

السيد: بلقومان برزوق

مدير جامعة تيارت

الأستاذ : بلقومان برزوق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

بيـــان

عقدت اللجنة الوطنية للإحصاء العام للفلاحة، اليوم الإثنين 01 أفريل 2024، اجتماعها الخامس، برئاسة السيد يوسف شرفة، وزير الفلاحة و التنمية الريفية، رئيس اللجنة، تمحورت أشغاله حول التحضيرات النهائية تحسبا لإطلاق عملية الإحصاء الفلاحي.

وتم خلال هذا الإجتماع **تحديد تاريخ 19 ماي 2024** لانطلاق الإحصاء العام للفلاحة الى **غاية 17 جويلية 2024**.

وبهذه المناسبة، ذكر السيد الوزير بالتوجيهات التي أسداها السيد رئيس الجمهورية خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 مارس 2024، حيث وجه الحكومة بإيلاء كل الأهمية للإحصاء العام للفلاحة كونه آلية أساسية لمعرفة القدرات الوطنية و تحديد الإحتياجات لاتخاذ القرارات الصحيحة المستندة على المعطيات العلمية الدقيقة.

وفضلا على ذلك، قامت اللجنة الوطنية للإحصاء العام للفلاحة خلال هذا الإجتماع بالمصادقة على نموذج الاستبيان النهائي الخاص بهذه العملية الوطنية المحورية، بالإضافة إلى تقديم عرض حول التطبيق المعلوماتي المخصص لإدراج البيانات المتحصل عليها.

و يجدر التذكير أن الإحصاء الفلاحي العام لسنة 2024 يعد ثالث إحصاء فلاحي ستشهده الجزائر، بعد عمليتي الإحصاء التي تم إجراؤها سنتي 1973 و 2001.

الملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه الرقمنة في تحديث وتطوير القطاع الفلاحي، باعتباره ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تستعرض كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تساهم بفعالية في مكافحة الفساد الإداري الذي يعيق الأداء الجيد للمؤسسات الفلاحية.

وقد تناولت الدراسة الإطار النظري للرقمنة، وأهم تطبيقاتها في المجال الفلاحي، كأنظمة المعلومات الجغرافية، الزراعة الذكية، والمنصات الرقمية لتسيير الدعم الفلاحي. وتم التطرق إلى تأثير هذه الأدوات على تحسين الشفافية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتسريع الإجراءات الإدارية، مما يساهم في الحد من التلاعب ومظاهر الفساد.

واستندت المذكرة إلى دراسة حالة محلية توضح العلاقة بين اعتماد الرقمنة وتحسين فعالية القطاع الفلاحي من جهة، وتقليص الفساد الإداري من جهة أخرى.

وتوصلت الدراسة الى جملة من التوصيات، من أهمها ضرورة دعم سياسات الرقمنة من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتكوين الموارد البشرية، وتعزيز الإطار القانوني لتحقيق حوكمة رشيدة وشفافة.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، القطاع الفلاحي، الفساد الاداري، الزراعة الذكية، الحوكمة.

Abstract:

This these is aims to highlight the crucial role digitalization plays in modernizing and developing the agricultural sector. As it constitutes a key pillar of economic and social development. It also explores how information and communication technologies (ICT) can effectively contribute to combating administrative corruption that hinders the performance of agricultural institution.

The study addresses the theoretical framework of digitalization and its main applications in agriculture, such as geographic information systems (GIS), smart agriculture, and digital platforms for managing agricultural support. These tools are shown to enhance transparency, facilitate access to information, and accelerate administrative procedures, thus limiting opportunities for manipulation and corruption.

A local case study is presented to illustrate the correlation between the adoption of digital tools, improved efficiency in the agricultural sector, and the reduction of administrative corruption.

The study concludes with several recommendations, most notably the need to support digitalization policies through investment in digital infrastructure ,training human resources ,and strengthening the legal framework to ensure sound and transparent governance.